الجمهـــورية الجـــزائرية الديمقـــراطية الشعبـــية
وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلـــمي
جامعـــة غليـــزان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

ثنائية الدال والمدلول بين تصورات السند التراثي العربي ومحددات النظريـــات اللسانية الحديثة (دراسة مقارنة)

(أطروحة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه ل.م.د في (لسانيات عربية مقارنة))

إعداد الطالب(ة): نسيمة بن سليمان **إشراف الدكتور**: محمد ابن شماني

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
أ د بن عبد الله مفلاح	أستاذ	جامعة غليزان	**رئـــيسا**
د محمد بن شماني	أستاذ	جامعة غليزان	**مشـرفا ومقررا**
أ د يوسف بن زحاف	أستاذ	جامعة غليزان	**مناقشا**
أ د مختار زواوي	أستاذ	جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس	**مناقشا**
أ د سنية هني	أستاذ	جامعة أحمد بن بلة وهران 1	**مناقشا**
د هشام رحال	أستاذ	جامعة غليزان	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غليزان
كلية الآداب واللغات
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج
و البحث العلمي و العلاقات الخارجية

جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

إقرار والتزام بالمعايير الأخلاقية والأمانة العلمية

أنا الموقع أدناه الطالب(ة): اسيلة بن سالم

تاريخ ومكان الميلاد: 08/11/1998 بغليزان

التخصص: لسانيات عربية مقارنة

عنوان الأطروحة:

ثنائية الدال والمدلول بين منثورات السنت التراث العربي ومدونة المقولات اللسانية الحديثة (دراسة مقارنة)

أعلن بأني التزمت بقوانين الوزارة الوصية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد الدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد أطروحتي وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأطاريح العلمية، كما أني أعلن أن أطروحتي غير منقولة أو مستلة من أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية،

وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق المجلس العلمي للكلية أو الجامعة بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن المجلس العلمي للكلية أو الجامعة.

غليزان في: 2022/08/01

توقيع الطالب(ة)

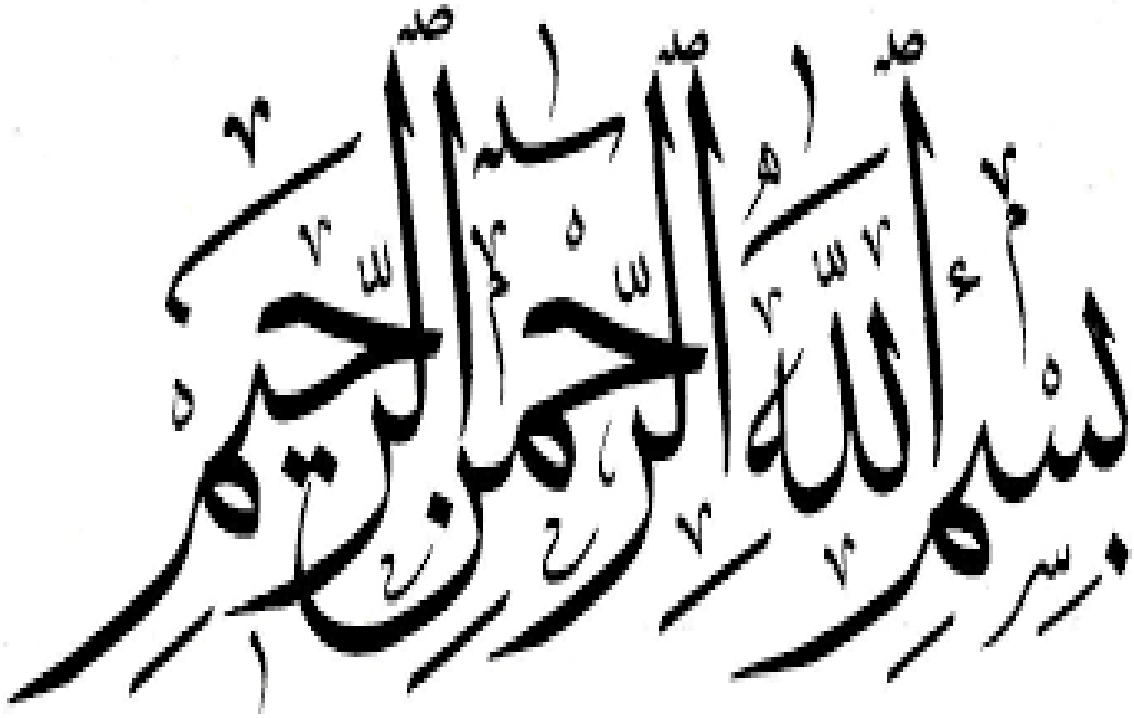
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

أبدأ بحمد **الله** ربي تبارك مولانا رحيما وموئلا

وأثني بالصلاة على **محمد** المهدى إلى الناس مرسلا

وبعد فالشكر لا يكون إلا لغصن **أبي** الذي بالعطاء تهدلا

وأسمى عبارات الامتنان أزفها **لأمي** نبع الحنان عليّ تسربلا

فحصدت الأشواك من طريقي لأجده يسيرا مسهلا

إلى كل من علمني حرفا: **أساتذتي** الذين ارتقوا في سلم العلم تبجلا

إلى كل من أسهم في إنجاح هذا العمل من قريب أو بعيد جزيت أجرا مكملا

مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله ولي نعمة ، دافع النقمة ، خالق الكون والقلم واللسان ،والصلاة والسلام على من زين ببيانه الكلام ،و أذهل بفصاحته الأنام ، وطرق بوعظه الأيّام ، سُلالة النّجب ، وصفوة العرب ، أجلُّ من خطب، صاحب الحسب والنسب أما بعد :

يأخذالطرح الدلالي خصيصة تفرده البنائي من مرتكز فعل إجرائي، وما أثاره من تساؤلات وإشكالات تعدت حدود الممارسة النظرية، إلى اجتراح مسالك الأفق التواصلي واقتناص مقوماته التباينية، ليحصل لنا في الأخير تقدير ما تؤديه هذه اللغة داخل تكوينها الحيوي،الذي يحيل على بنية مركزية تشكل نواة التعالق بين اللفظ والمعنى، ومؤدى هذه الكلية هو ما يجلي بواطن العلامة اللسانية ومقاييسها التفاعلية.

غير أن الدلالة في هويتها التراثية ما انفكت تتشابك بحقول معرفية متباينة قوت مستخلصات دعائمها التصنيفية البحثية، وتفردت في إرساء أحكام عملية، تعالج المسار الإدراكي للألفاظ، وتتقصى مقاصده الاستعمالية.هكذا بدأت معالم وبوادر الدراسة اللغوية عند العرب ؛بحيث يتفق معظم الباحثين على أن البداية الأولى لقضية اللفظ والمعنى كانت معهم، وكانت اهتماماتهم فريدة في عمقها،وفي أصالتها، وكذا في منهجها، مما وفروا لتحليلاتهم حقولا دلالية غزيرة المداخل؛ تجسد نزعتهم النقدية التأسيسية، فالبحث في دلالات الكلمات وتحسس سبل كشف علائقها الوظيفية أهم ما لفت انتباه اللغويين العرب وأثار اهتمامهم.

أما هذه الثنائية (اللفظ والمعنى) في الدراسات اللسانية الحديثة فقد تبلرت في تسمية أو مصطلح أحدث هو العلامة اللسانية (الدال والمدلول عليه) التي اتخذت تفريعا نوعيانحو إرساء علمي لنظرية الدلالة ومسارها، سواء أكان في إجراءاتهم العملية، أم في مناويلهم التنظيرية.وإذا عدنا إلى مرتكز هذه المصادرة نتبين أن الدال هو الصورة الصوتية للأشياء ،بينما المدلول عليه هو المفهوم أو التمثل الذي توحي إليه تلك الصورة، أما العلاقة بينهما فتفاوتت فيها آراء المحدثين الغربيين حول ضبطها؛لذا فإنه من الطبيعي؛بل من الضروري أن تستثير العلاقة أو الصلة بينهما اهتمام اللغويين، وأن تحرك الدراسات في مجال علم اللغة من حيث هي ضرورية مادية طبيعية كما يذهب إلى ذلك الكثير من اللغويين (إذ يكفي سماع الكلمة لمعرفة معناها) ،أو من حيث هي اصطلاحية اعتباطية مصطنعة يفرضها الإنسان بمحض إرادته وذلك باختياره اسما لكل مسمى تواضعا واتفاقا، كما يذهب أنصار المواضعةوالاصطلاح إلى أن الكلمات لا تحمل أي معنى في ذاتها؛ لأنها تمت نتيجة التواضع والاتفاق بين أفراد المجتمع الواحد.

إننا نحاول من هذه الإطلالة، أن نستحضر تراثنا اللغوي الزاخر ونعقد مقارنة بينه وبين البحوث اللسانية الحديثة التي توصل إليها علماء اللغة اليوم،وقدر الإسهامات اللغوية لعلماء العربية القدامى في تأطيرهم الفعل الدلالي، ومصادراته النوعية؛ حيث قدموا قراءات واعية جدًّا لتخريجات هذه النسقية العلاماتية والكشف عن بواطنها التبليغية.

في ظل هذا الطرح تقتضي معالجة هذه الإشكالية نسقا بنائيا معينا،ينهض على منهجية تقوم أساسا على **مقدمة ـ فمدخل تمهيدي ثم ثلاثةفصول وخاتمة**.أشرنا

إلى بدايات دراسة العلامة اللغوية، اللفظ والمعنى عند العرب،وتطور هذه الدراسة وتتبعها عند الغرب التي اتضحت أكثربضبط وتحديد بنية العلامة اللسانية(الدال والمدلول عليه).مع تدارك إجراءات تنوعها والتباين الحاصل ضمنها ومن هذا المنطلق أخذت هذه الدّراسة بعدا آخر تمحور حول طبيعة العلاقة بينهما أهي طبيعيّة،أم اعتباطية وليدة الاصطلاح والاتفاق؟بحيث تنهض جلّ الدراسات اللسانية واللغوية في آلياتها ومناهجها على مساءلة المعاني التي تؤديها الألفاظ والأنساق اللغوية، هذه القضية الفريدة التي أسالت من الحبر الشيء الكثير،وما تزال موضوعاتها خصبة للبحث والدراسة،ولعلّ قضية اللفظ والمعنى (الدال والمدلول عليه) تبقى على رأس القضايا التي شغلت العلماء والدّارسين؛لذا ارتأينا أن يقوم بحثنا في جوهره على إشكالية أو فكرة رئيسة مفادها: **ما هي طبيعة العلاقة التي تؤديها هذه القرينة الدال والمدلول عليه؟ وهل لنا أن نحصر كل التمثلات المفاهيمية لمضامين الأنساق والمفاهيم ضمنها؟وماهي المنطلقات والتصورات التي تجعلنا نتفلّت من هذه الضبطية إلى مفاصل أكثر انفتاحا وتجليا على هذه الثنائية؟**

هذا المنحى التساؤلي حتم علينا التصديربمدخل تمهيدي؛إذ بسطنافيهالحديث عن"**إشكالية الدال والمدلول عليه لدى الإغريق**"،وتوخينا فيه بحث ماهيته، وتاريخه، وتجلياته عند اليونان،بدءا **بالسوفسطائيّين وسقراط** مرورا **بأفلاطون**ثم **أرسطو** وأخيرا **الرواقيين.**

ـ **أما الفصل الأوّل** فعنونّاه بـ: **الدال والمدلول عليه في تصورات المنجز التراثي العربي**؛ فقد تعددت وتنوعت آراء وتوجهات علمائنا العرب حول هذا

الموضوع من **نحاةوبلاغيين** وعلماء**أصول** وفلاسفة، واختلفت نظراتهم لطبيعة العلاقة بين اللفظ والمعنى بين مقدم أو مؤخر له، أو جامع بينهما، وهذا ما جعلناه خاصا بهذا الفصل.

ثم فصل ثان وسمناه : الدّال والمدلول عليه بين محددات النظريات اللسانية الحديثة يتناول التصور اللساني الحديث للدال والمدلول عليه وذلك بتعقب المسار التاريخي للمحطات الفكرية الكبرى في الدراسة اللسانية الغربية الحديثة، وتتأسس الأرضية النظرية لهذا الفصل على جملة من المباحث الرئيسة،تفاوتت وتباينت، وتقاربت وتداخلت مفاهيمها حول ماهية الدال والمدلول عليه وطبيعة العلاقة بينهما.

ـ هذا الحراك العملي يعمد إلى تفسير وضبط هذه الثنائيّة، وتكشف فضاءاتها، وتمفصلاتها الدلالية، وسنحاول تعداد وذكر أهم هذه النظريات على التوالي: الدال والمدلول عليه بين نسقية دو سوسير وسيميوطيقية بيرس، الدال والمدلول عليه بين الإشارية والتصورية، الدال والمدلول عليه بين التوزيعية والتوليدية، الدال والمدلول عليه بين سياقية فيرث والتدوالية.

ـ **والفصل الثالث**خصصناه إلى تقريب وجهات التصنيف الدلالي بين التنظير التراثي العربي وتجليات الفكر الغربي ـ هذه المساحة ـ أفردناه **للمقارنة** بين دراسة **العلامة اللغوية** عند **العرب** ومثيلتها عند **الغرب**،للوقوف على مواضع**الائتلاف والاختلاف** بين الزّخم والرّصيد المعرفيين للتراثي العربي ومثيله الغربي.

ـ **وخاتمة**: رست على جملة من الأطروحات المركزية التي توصلنا إليها بفعل المعالجة التوضيحية لدلالة اللفظية و إبانة مقاصدها ، والوقوف على طبيعة العلاقة التي تؤديها هذه القرينة ؛ التي أمدتنا بنتائج نحسب أننا قد لامسنا فيها موضوعية الطرح اللساني .

وقد تعددت المناهج المستعان بها في هذا البحث لتعدّد وتشعب مباحثه،لذا فإن **المنهج المقارن** هو الغالب في تقصي حقائق العلامة اللسانية بشقيها المنطوق والمكتوب (الدال والمدلول عليه)،والمتراوح بين المصرح المباشر والمضمر الغائر، ومناهج أخرى مساعدة اقتضتها الحاجة كالمنهج التاريخي، للحصول على المعطيات السابقة واللاحقة للعلامة اللسانية.

ولا شك في أن ما من دراسة بحثية إلا وتعترضها صعوبات جمة، لعل أبرزها وأجدرها ذكرا؛ أن محاولة تبصر كينونة العلامة اللسانية بفضاءين، فضاء التنظير التراثي العربي، وفضاء الطرح اللساني الحديث ليس بالأمر الهين، إذ نصدم بقضية زئبقية يؤسس لها التباين الحاصل لحركة الدال والمدلول عليه في بنيته،وفي تعيينه وإحالاته.

ولعل من أهم مساطر البحث سعيه إلى إقرار الأهداف الآتية:

ـ بحث جوهر العلامة اللسانية المترواح بين ضبطيتها النسقية، وإحالاتها الطارئة المتفلتة من آفاق دلالية أعمق.

ـ العمل على ربط النتاج المعرفي بين الدرس الدلالي التراثي العربي، وما انتهى إليه الفكر اللساني الحديث.

ـ لهذا الربط السالف الذكر نتائج بالغة الأهمية بالنسبة للتوجه التراثي العربي الذي ينبغي أن يستحضر في طروحاته تفاعل المسارات المعرفية في التفكير اللساني الحديث؛ فغياب هذا الاستحضار يمثل نتيجة منطقية لسوء الفهم وللمغالطات التحليلية الزائفة.

في النهاية أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه وإعانته لي في هذا العمل وإظهاره وكلي أمل ورجاء بأن تكون هذه الرسالة ذات إفادة وقيمة لكل متصفح. كمالا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتنا الأجلاء، الذين رسموا لنا مسالك العبور،ورسخوا في تكويننا هاجس البحث والاجتهاد، واجب الامتنان ووافر العرفان، ونخص بالذكر: أستاذي المشرف الدكتور محمد ابن شماني الذي تجشم عناء القراءة والتوجيه، وأستاذي الدكتور إبراهيمي بوداوود على ما قدمه من حسن الحديث،وسداد الرأي، أطال الله في عمركما ووفقكما لما فيه خير .

نسيمة بن سليمان

يوم: 24/ 2022/02م

غليـــزان.

مدخـــل:

إشكالية الدال والمدلول عليه لدى الإغريق

مدخل:

لا غرو في أن اللّغة هي الملكة التي تميز الإنسان عن بقية الكائنات الأخرى فوجودها مرتبط بوجوده ونشأتها بنشأته، كما يُقدَّرُ عمرها بعمره، وبها يحقق أغراضه، ويشبع متطلباته، كما يقول ابن جني(392هـ) في سياق حدّه "اللّغة هي أصوات يُعبر بها كُلُّ قومٍ عن أغراضهم"[1] ؛ فاللّغة هي أصوات يستعملها الإنسان للإبانة عن المفاهيم والأشياء، أي: بين ما هو جوهر وما هو مادة، فاللّغة جوهر مادتها الأصوات انطلاقا من ذلك يكون الدليل اللّغوي هو اللّفظ الذي يدل على شيء أو معنى معين، وركيزته المادية هي الأصوات،"فالمادة بهذا المعنى مبدأ هيولاني لا وجود له بذاته، بل بالصور التي تتعاقب عليه"[2]،وهي بصورة أكثر جلاء ،نظام من الإشارات اللّغوية أو العلامات، فالدليل اللّغوي في أبسط معانيه هو اتحاد وثيق الصلة بين لفظ ومعنى،"فالجواهر لا تنفك عن الأعراض، :أي لا تخلو منها "[3]؛ فالمعنى معان والدلالة دلالات، فالمعنى لا ينفك يتجدد ويتناسق ويتعقد ويتلون ويتخذ له أنساقا تعبيرية متباينة. وتساوقا مع هذا الطرح فإن دراسة الكينونة اللّغوية، لا يكون إلا بالوقوف عند عتابتها بقصد الكشف عن فضاءاتها الكامنة، واستكناه

---

[1]- ابن جني،الخصائص،تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث،القاهرة، 1428هـ، 2007م، ج 1/ص 76.

[2]- ابن رشد، رسالة مابعد الطبيعة،تحقيق: جيرار جيهامي، رفيق العجم، دار الفكر،بيروت،لبنان، ط1/ 1992م، ص 06.

[3]- المرجع نفسه، ص 17.

مستوياتها الدالة، ومخزونها الفاعل في الممارسات التواصلية، في سياق إطار بحث عن علاقة اللّسان بالحياة الاجتماعية.

تعد"العلامة أو الإشارة جوهر إبداع الإنسان وتطوره، وبات يعتمد عليها كليا في تطوره المعرفي وتنوعه الثقافي،فمنها انطلق في اتجاه كسر قيود الوجود إلى آفاق أوسع عن طريق إبداعه أشكالا تعبيرية ورمزية تعينه على التخارج والكشف عما بداخله"[1]، وتجري أحكامها في ضوء تحليل حركة عوارضها المعرفية؛ بحيث تضفي على هذا الوجود تلوينة اجتماعية بحكم سجية التواصل الإنساني، فالنشاط الفكري قديم قدم الإنسان نفسه،ويستحيل في نظر العقل تصور حقبة من حقب التاريخ قد مرت دون أن يكون لها أثر دلالي.

وفي ضوء هذا المأخذ "لا يمكن تقديم تصور لماهية العلامة دون الوقوف على علاقاتها بالمعنى، وهذه العلاقة شكلت هاجسا معرفيا للتفكير الفلسفي القديم منذ أن بدأ يتأمل العلاقة القائمة بين اللّغة والفكر، وبين الصور والأشياء من جهة، والكلمات والأشياء من جهة أخرى"[2]، فتتولد بمقتضاها هذه الوقائع المجسدة للمفاهيم التلفظية التي تظهر في هيئة عملية،تتشكل علائقها في صورة أجزاء مرتبة من المنطوق البشري ـ الجوهر والعرض ـ حيث استرعت الدارسين في مختلف فروع المعرفة، ذلك أن قضية الدال والمدلول عليه يحوط مسالكها كثير من الغموض؛ حيث تجري إجراءاتها في ضوء منزعها الدلالي التعبيري؛

---

[1]ـ بدر سيد عبد الوهاب الرفاعي،السيميائيات، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، مج35، ع3، 2007م، ص 05.

[2]ـ أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة "المنطق السيميائي وجبر العلامات"، منشورات الاختلاف، الجزائر، المركز الثقافي العربي، المغرب، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1/ 1426هـ، 2005م، ص 19.

الذي يتقصى بالتنظير والتحليل مقومات منحى جدلي يترنح بين الجزئي والكلي، والمفهوم والماصدق.

وإذا كان النظام اللّغوي يمثل كيانا مداره الإبانة حيث يستمد شرعية سماته من نطاق مستخلصاته الإجرائية، إلى أن أصبح منظومة متشابكة قوامها التعليل، نسعى عبرها إلى تطلع نحو دستورها الدلالي، فقد بات توضيح حقيقة المعنى ودوره الوظيفي يمثل أهم نشاط معرفي شغل الفكر البشري منذ القديم ويشغله إلى الأبد "لقد بدأ السوفسطائيون في العصر اليوناني القديم منهجهم بالتشكك في المعارف الحسية، وفي موضوعات الحس، فهم يرون أن الحس خادع؛ إذ إنه يصور لنا الحق باطلا، والباطل حقا، وعلى ذلك فالمعرفة الحسية، وهي من أجل معرفتنا لا يمكن الثقة بها، ولا يمكن الاعتماد عليها في تكوين أي حكم عن العالم الخارجي "[1].

لقد استعان السوفسطائيون بهذه الفكرة ليكسبوا الألفاظ شيئا من التمويه والغموض والسحر حتى يتسنى لهم التصرف فيها والتلاعب بها ليتلاءم مع ما نادوا به من نسبية الحقيقة ،على أننا نلاحظ في هذا المقام قضية محورية ركزت عليها الدراسات السفسطائية ،"إلى جانب المنطق الذي يؤهلهم إلى إحقام الخصوم ـ لا للوصول إلى الحق، فلم يكن يهمهم الدفاع عن الحق، وإنما كان يهمهم الرغبة الخالصة في الانتصار مهما كان الثمن ،وذلك عن طريق الغموض الذي يعتري اللّغة أثناء الحوار، واستعمال هذا الغموض في التلاعب بالألفاظ"[2]،إذ

---

[1]ـ حسين عبد الحميد رشوان، الفلسفة وعلم الاجتماع " دراسة في علم الاجتماع"، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ط1/ 2011م، ص 07.

[2]ـ حسين عبد الحميد رشوان،الفلسفة وعلم الاجتماع، ص 06، 07.

انتهى بهم المآل إلى ضبابية المعنى، فأصبح الكلام متذبذبا ومتموجا "بخطابهم الباطل، فهو يمنح الواقع الذي يزعم وصفه صورة مغايرة ذلك عن قصد، بصفة إرادية،وبهذا تمثل السفسطائية ضربا من المحاكاة يدفع على اعتبار اللاوجود واقعا ويدمج في الخطاب أوهاما كلامية"[1].

وقد ينبلج من هذا القول أن السفسطائية قد منحت السلطة للكلمة، كي تصنع بها فنًّا من الأوهام يخدم الالتباس والتضليل الذي تكرس له.و"تمثل محاورة كراتيل عموما نقدا لنظريات اللّغة وازدراء للسفسطة والتشدق الكلامي، هذا الموقف سيكون حاضرا في محاورات لاحقة، مثل غورجياس **gorgias** حيث يوجه أفلاطون نقده إلى فن الخطابة بما هي كلام مصنع ومنمق وخال من كل مضمون، غايته الوحيدة الإقناع، وكذلك محاورة السفسطائي **le sophiste** التي توضح مفهوم الخطأ،وتبررتعريف السفسطائي بما هو صانع أشباح في المجال الخطاب"[2]، ولعل جهود أفلاطون وأرسطو في حقل الفلسفة والخطاب واعتمادهما العلة والبرهان في هذا الصدد،هو بمثابة رد فعل على هؤلاء السوفسطائيين الذي كان ديدنهم الإقناع والتضليل مهما كلفهم ذلك.

ونجمل ماذكرناه في "أن منزلة اللغة لم تحظ باتفاق الفلاسفة وتأرجحت بين من يرفع شأنها ويضعها في موقع تأسيسي، ومن يتوجه إليها من خلال أبحاثه دون الانطلاق منها، أو ينطلق منها ليغادرها في ما بعد ، وفي كل الحالات (...) فكون المعرفة تستمد من اللّغة، إما من حيث البنية الكامنة فيها، وإما من

[1]- نبيهة قارة، مدخل إلى فلسفة اللّغة، الوسيطي للنشر،صفاقس،تونس، ط2/ 2009م، ص 94.

[2]- المرجع نفسه، ص 93.

حيث إنها تحيل إلى غيرها، يعد تمهيدا لِحَلّ أي مشكل فلسفي"[1]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ترسيمة النظام العلاماتي عند سقراط يتخذ قيمته الخاصة من عالم المثل إلى جانب "المعاني الفطرية التي كانت موجودة فيها قبل ميلادها الأرضي، وكانت قد حصلت عليها من عالم آخر،فالتعلم ليس إلَّا تذكر، وأما أساليب الجدل المختلفة فهي التي تساعدنا على استرجاع المعاني وهذا معنى توليد سقراط لأفكار محديثه"[2]، بناء على هذا التصور اهتدى سقراط إلى أن العلاقة بين اللّفظ والمعنى علاقة طبيعية لها ما يبررها وما يفسرها.

ودليله على ذلك أوصافها الصوتية التي تمثل طبيعتها التعبيرية والانفعالية، حيث كل لفظ يثير في الذهن دلالة محددة خصت لذلك اللّفظ دون غيره من الدلالات الأخرى؛ "وبنفس الطريقة، لايمكن أبدا للأسماء أن تحاكي أي شيء موجود في الواقع، إلَّا إذا كانت العناصر الأصلية التي تتركب منها الأسماء تمتلك نوعا من المشابهة للأشياء التي تحاكيها الأسماء"[3]،كما أومأ سقراط إلى الأفكار الفطرية التي ينسب أصلها إلى عالم المثل، وأن الواقع وأدواته التعلمية والتخاطبية المتنوعة في تلقين المعارف ماهي إلَّا أساليب نستعين بها لنتذكرها ونسترجعها قصد الفهم والإبانة."إنَّ هَوَسَ سقراط بالتعريفات وربطها بالمعاني الكلية وحب البحث عن طبيعة الشيء في ذاته الحقيقية، تمثل التوجه الأول للعلامة نحو الفكرة الأصيلة التي تمجد العقل وتنبذ الغرور المعرفي، الذي عَبَّرَ عنه بما عرف

---

[1]- نبيهة قارة، مدخل إلى فلسفة اللغةص 05، 06. وينظر كذلك في هذا الصدد:روي هاريس وتولبت جي تلير، أعلام الفكر اللغوي "التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير ، ترجمة : أحمد شاكر الكلابي ،دار الكتاب الجديدة المتحدة ، بنغاري ، ليبيا ، ط1/ 2004م، ص 29.

[2]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الفلسفة وعلم الاجتماع، ص 08، 09.

[3]- أفلاطون، محاورة كراتيليوس "في فلسفة اللّغة"،ترجمة: عزمي طه السيد أحمد،عمان،الأردن، ط1/ 1995م، ص 95.

بالتهكم السقراطي."[1] هذا إذن ما يجعل العلامة تفصح عن وجودها، بالتصور الذي لا يدركه سوى الذهن.

فقد" لجأ الجدل السقراطي ـ الذي كان مندفعا كل الاندفاع نحو ـ حب التعريفات ـ إلى اصطناع الأمثلة قصد الوصول إلى الماهيات عن طريق الاستدلالات القياسية والحجج الاستقرائية طلبا لنشر الفضيلة وتحقيقا لمبدأ السعادة، ولاغرو أن تستعيد العلامة امتلاءها بهذه الأفكار في ملامح التفكير السميائي في فلسفة العصور الوسطى"[2].

وإذا توغلنا في التاريخ قليلا سيصادفنا طرح الفلسفة الأفلاطونية ووجهة نظرها حول هذه العلاقة ـ الدال والمدلول عليه ـ حيث يرى تفريقًابين التصور والمادة، أي: بين الإدراك الذهني والأشياء "وتمثل محاورة كارتيل والسفسطائي لأفلاطون الإرهاصات الأولى لفلسفة أخذت على عاتقها التأمل في مسألة اللّغة وألفينا أفلاطون يميز بين الأفكار والحقيقة المحسوسة".[3]

يكمن قوام التحليل اللّغوي عموما عند أفلاطون في استقلالية التصورالذهني عن الارتباط القسري بالمادة،"ولم يعن أفلاطون أن عالم المثل وعالم الإدراك الحسي متساويان. ويعتقد أن الأفكار ذات قيمة أكبر ؛أي :إنَّ الأفكار مثالية، وكانت هذه النظرة مهمة للإلهام الروحي الذي قدمته فلسفة أفلاطون مثلا لشعراء الحقبة الرومانسية، وبما أن الأفكار مثالية،علينا أن نكافح لها، وكما يعتقد أفلاطون فإن التوق إلى تلك المثل العليا مزروع فينا، وهذا الحب

---

[1]ـ أحمديوسف، السيميائيات الواصفة، ص 19.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 24. ينظر كذلك في هذا السياق : روي هاريس وتولبت جي تلير ، أعلام الفكر اللّغوي ، ص 30، 38.

[3]ـ المرجع نفسه، ص 01.

(éros)الأفلاطوني:التوق إلى رؤية الجميل والخير الصحيح متزايدةأبدا"[1] ،فقد أفضت رؤية أفلاطون في تمييزه بين عالمين مزدوجين أحدهما عالم المثل، والآخر عالم الأشياء،إذ يتجلى لنا من هذا التوالي الذي عرضه أفلاطون أن الرؤية المبصرة المدركة والمعرفة الخالصة تركن في عالم المثل، أما الخبرة الحسية المادية فهي معرفة نسبية ظنية يشوبُها النقص، "لقد حاول أفلاطون أن يضع منهجا أو نظرية علمية للبحث في صواب الأسماء يمكن استخدامها في تحليل جميع الأسماء، واكتشاف مدى ملاءمتها الطبيعية لمسمياتها، وهذه النظرية يمكن أن تسمى:نظرية المحاكاة الطبيعية ،لأنها تقوم على المحاكاة بين طبيعة الاسم والمسمى"[2]،تأسس هذا المنحى التنظيري على ملاحظة المراتب التركيبيةللنشاط الكلامي وعلاقته بالمحيط، مع العلم المنطوق صورة صوتية وجودية، يعكس سماته المميزة دلاليا، والدالة وظيفيا، ومن ثمة فالغرض العام في كل الأحوال رسم مسالك العبور المعرفي الصحيح.

فقد "أوضحت نظرية المحاكاة الطبيعية بصورة ضمنية العلاقة الأساسية بين الاسم والمسمى في نظر أفلاطون، فالاسم محاكاة لطبيعة المسمى، والاسم الصحيح ـ في ضوء هذه النظرية ـ هو الذي يعطي الصورة الحقيقة والصحيحة للشيء الذي يسميه"[3]، إذ يشيد أفلاطون بطبيعة هذه العلاقة بين هذه المكونات، فالكلمة هي القوام التفسيري للمعنى والصلة بينهما قائمة على أساس

---

[1]ـ غنار سكريبك ونلز غيلجي، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين،ترجمة: حيدر الحاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة،بيروت،لبنان، ط1/ 2012م، ص 126.ينظر في هذا الصدد : روي هاريس وتولبت جي تلير ، أعلام الفكر اللغوي ، ص 48.

[2]ـ أفلاطون، محاورة كراتيليوس "في فلسفة اللّغة"، ص 50.

[3]ـ المرجع نفسه، ص 65.

وظيفي متفاعل، فلا مجازفة إن قلنا إن الطرح الأفلاطوني، كان حريصا على أخذ اللّغة في وجودها المحاكاتي،كما نبه على وجود "تفاوت في درجة تمثيل أو محاكاة الاسم للشيء الذي يسميه ،هذا فضلا عن كون الاسم محاكاة للشيء بالحروف والمقاطع، وهذه المحاكاة لا تتيح بطبيعة الحال، أن يكون الاسم هو نفس المسمى لاختلاف المادة في كل منهما، نعم لابد أن يكون بعض الشبه بين طبائع الحروف وطبائع الأشياء حتى تصبح المحاكاة ممكنة "[1]، فلو اتخذنا هذه المجانسة المحاكاتية مرجعا تنظيريا لتبين أمامنا سمات مميزة تدلل على التسليم التلقائي بمبدأ التناسق الصوتي بين المادة والجوهر، "لأنه لو لم تكن هناك أية مشابهة بين هذه الطبائع، لما كانت المحاكاة ممكنة البتة، والأمر هنا يشبه الأمر في الصورة التي نرسمها للأشخاص، فلو لم يكن في الطبيعة أصباغ وألوان تماثل الأشياء لما أمكن أن نرسم صورة لأي شيء، ولكن حين نرسم الصورة بحيث تكون في أقصى درجات المحاكاة والمشابهة،فإننا لا نقول إنها عين الشيء الذي صورته."[2]

و اهتم أفلاطون بالعلامات اللّغوية وطابعها المحاكاتي بوصفها بناء اتصاليا ضمن سلسلة من الوسائل التعبيرية التي يجمعها أمرتحصيل الدلالة، حيث تتبدى العلاقة بين الكلمات ومعانيها أنها ذات علاقة مادية بأوصافها المحاكية لطبائع الحروف والأشياء، فالمكونات الصوتية وثيقة الصلة بنشاط اللغة والمعنى "فالغاية من التسمية هي التعبير عن طبيعة المسمى وتمييزه عن غيره بصورة صحيحة هذا الأمر الذي يستلزم أن يكون مطلق الأسماء على معرفة بطبيعة الأشياء

[1]ـ أفلاطون ،محاورة كراتيليوس" في فلسفة اللغة"، ص 65.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 65.

بالإضافة إلى المعرفة بطبيعة المادة التي تتركب منها الأسماء وهي الحروف والمقاطع الصوتية "[1].

ومن ثم فإنَّ القيمة الدلالية للعلامة اللّسانية تتجلى، في ذلك الارتباط النوعي القائم بين الجوهر والعَرَضِ،ضمن هيئة عضوية، بوصفهما مصدرا النتاج الكلامي،وعليه يرى أفلاطون وأستاذه سقراط والسوفسطائيون، أن الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها صلة طبيعية ذاتية أي: إنها تثير الذهن في مباشرة مدلولاتها المخصوصة لها،بموجب وجود كلمات محاكية للأصوات، التي يبدو منها أن للدال علاقة تماثل وتناغم صوتي مع المدلول، أي في اللّفظ ما يؤطر اختياره للدلالة على معنى ما، مع إدراكهم أن الصلة قد تنقطع نتيجة لتقادم العهد،أو تغيرات التي تصيب تاريخ الأصوات.

أما أرسطو فالعلاقة لديه عرفية اصطلاحية بين اللّفظ ومعناه، ورفض فكرة العلاقة الطبيعية بينهما "فصدق العلامات حاصل ما لم يتعارض هذا الفكر الاستدلالي مع الواقع الذي له وجود فعلي في الأحاسيس والحدوس العقلية"[2]،فقد أفاد أرسطو من افترضات أستاذه أفلاطون وطورها بمعالجته التحليلية الناقدة، مقدما أفكاره في حلة جديدة،يؤسس فيها لتوجه جديد في الدراسات اللّغوية المنطقية، و"يتزعم فيها فريقا آخر يرى أن الصلة بين اللّفظ والدلالة لا تعدو أن تكون صلة اصطلاحية عرفية تواضع عليها الناس.

---

[1]- أفلاطون ، محاورة كراتيليوس" في فلسفة اللغة"، ص 41.

[2]- أحمد يوسف، الدلالات المفتوحة " مقاربة سيميائية في فلسفة العلامة "، منشورات الاختلاف،الجزائر، المركز الثقافي العربي،المغرب، الدار العربية للعلوم،بيروت،لبنان، ط1/ 1426هـ، 2005م، ص 20.

وقد أوضح أرسطو آراءه حول اللّغة وظواهرها في مقالات تحت عنوان الشعر والخطابة، وبين فيها عرفية الصلة بين اللّفظ ومعناه"[1]وذهب إلى أن اللّغة حقيقة اجتماعية وأصواتها مزودة بقيمة رمزيةاصطلاحية؛ فموقف أرسطو من اللّغة، موقف التواطؤ والاتفاق ينبني بموجب عقد ضمني.

و"أمر هذا التمييز بَيِّنٌ وصريح ، فالألفاظ التي يُنطبق بها دالة أولا على المعاني التي في النفس، والحروف التي تكتب هي دالة أولا على الألفاظ، كما أن الحرف المكتوب ـ أعني الخط ـ ليس هو واحدا بعينه بجميع الأمم كذلك الألفاظ التي تعبّر عن المعاني ليست واحدة بعينها عند جميع الأمم ولذلك كانت دلالة هذين بتواطؤ لا بالطبع، فالحالات الوجدانية الإنسانية واحدة رغم تنوع الكائنات واختلافها"[2]، والواقع أن تركيز أرسطو على خاصية الاصطلاحية في المضمون العلاماتي، جعله يفترض الصلة القائمة بين التصور الذهني ووجوده الحسي، الذي تجري أحكامه في ضوء البناء التعاقدي الذي يرتكز عليه، "إلا أن التعبير عنها صوتا أو كتابة لا يمكن أن يكون واحدا، وتشكل هذه الملاحظات البدايات الأولى نحو تلمس أحد المبادئ الأساسية الخاصة باللسان الذي هو العرف، العرف الثقافي واللّغوي وكل الأشكال الرمزية التي أنتجها الإنسان وأودع داخلها كل حياته، وقد كان أرسطو بهذا التمييز سباقا إلى تحديد فحوى التوسط الإلزامي بين الحدود المكونة للعلامة"[3]،وفي ظل هذا الفهم المنطقي وجد أرسطو في اللّغة مجالا لتمييزه بين مستويين، مستوى الأفكار، وهي لا تختلف

---

[1]ـ سعيد بنكراد، السيميائيات النشأة والتطور، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، مج35، عدد: 03، مارس 2007م، ص 13.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 13.

[3]ـ سعيد بنكراد، السيميائيات النشأة والموضوع، مجلة عالم الفكر، ص 12.

باختلاف اللّغات والأمم، فهي تصورات عقلية مصدرها الذهن، أما المستوى الآخر فهو مستوى الألفاظ ،ولأن هؤلاء العقلاء الذين يشتركون في التصورات العقلية، يختلفون كذلك في اصطناع الأدوات العملية الثاوية لهذه الأفكاروالتصورات، فهي بالتالي تختلف باختلاف الأمم والأجناس.

فقد" لاحظ وهو يتأمل الوظيفة الكلامية، أن الحوار الإنساني يشترط وجود العناصر التالية: "الكلام"و"الأشياء"و"الأفكار"، فالأشياء هي ما تراه حواسنا وما تدركه عقولنا، أما الأفكار فهي أداتنا لمعرفة الأشياء، وأما الكلام فهو الأصوات المتمفصلة في وحدات، وهي مايخبر عن الأفكار، فمن دون علامات لا يمكن تصور أي شيء"[1].

إزاء هذا الوضع جعل أرسطو انتباهه على بيان الصلة المنطقية بين العَرَضِ والجوهر،أي:فعل وظيفي داخل نسق اللّسان بين الدال والمدلول عليه، ومحصول هذه النسقية، هو ما يجسد العلامة اللّسانية، ومنزعها التبليغي. فقد أدرك أرسطو بوعيه العميق طبيعة الأداء الفعلي للكلام الذي يرتد في مجمله إلى تواضع المجتمع اللّغوي واصطلاحه "وسيضيف أرسطو عنصرا رابعا اعتبر في مرحلة تاريخ البشرية عنصرا حاسما في شكل الإبلاغ وأدواته، ويتعلق الأمر بالكتابة،على الرغم من أن هذا العنصر مشتق من العنصر الثالث ،"الكلام" ،فإنه شَكَّلَ تحولا كبيرا في حياة الناس، فلقد أدت الحاجة إلى إخبار الغائب عن الحواس إلى خلق حالة "الإبلاغ" مؤجل إلى ظهور الكتابة،فانتشر تدوال العلامات واتخذت أشكالا جديدة"[2]. ويحيل أرسطوعلى جملة من الإشكالات اللّغوية، منها ما يرتبط بتوخي اللفظ وعلاقته بالمعنى، ومنها ما يتعلق بفاعلية علاقة اللّفظ بالكتابة مبينا

[1]ـ سعيد بنكراد، السيميائيات النشأة والتطور ، مجلة عالم الفكر، ص 12.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 12.

موقفه منها؛ إذ تعد ـ الكتابة ـ نظرا لوظيفتها الإجرائية حينئذ دوالاً مرئية يكشف بها عن كثير من جوانب المتصور الذهني وثرائه وتعقيده،"وهكذا فإن العناصر الثلاثة (أو الأربعة) لا يمكن أن تشتغل مجتمعة دون أن يكون هناك رابط يجعل منها كيانا قادرا على إنتاج دلالة تخص علاقتنا بالكون الذي يحيط بنا، فلا يمكن إدراك الأشياء خارج المفاهيم،كما لا يمكن صياغة مفهوم واحد خارج الحدود اللّسانية، ولن تكون الأصوات وحدها دون الإحالة إلى مفاهيم سوى هواء من دون روح ولا معنى، وستظل هذه المفاهيم جوفاء من دون تصور معطيات تبنى استنادا إليها هذه المفاهيم"[1].

فالعلامة اللّسانية لا تأخذ قيمتها الدلالية والتبليغية إلا داخل نظامها، كما لا تكتمل فاعلية الكفاية الذهنية إلا بوجودها الحسي الذي هو موطأ تشكيل المدركات والمفاهيم، "وقد رأى أرسطو أن الخطوة الأولى في طريق المعرفة هي اختبارنا الأشياء الجزئية بحواسنا، والخطوة التي تليها هي تجريد تلك الأشياء من الصفات العرضية وصولا إلى الصفات الجوهرية والكلية"[2]، ومناط رؤيته في هذا الطرح وضع "ما هو جوهري وكلي في تعريف،مثلا ما يخص حصان بوصفه نوعا،وحالما نحصل على تعريف للصفات الجوهرية للنوع،تصير لدينا معرفة على مستوى أعلى،لأن أفكار معرفتنا ثابتة وجوهرية؛ لذا فإن أرسطو يرى أن اكتساب المعرفة بمثابة عملية تنطلق من الخبرة الحسية إلى رؤية الماهية"[3]،تقترن بمفاهيم وتصورات يتواطؤ عليها أفراد المجتمع اللّغوي، وهو في ذلك يحتكم من

---

[1]ـ سعيد بنكراد،السيميائيات النشأة والموضوع ، مجلة عالم الفكر ص 14.

[2]ـ غنار سكريبك ونلز غيلجي، تاريخ الفكر في اليونان، ص 159.

[3]ـ المرجع نفسه، ص 159.

مرتكز مصادرةاصطلاحية، بها استخلص السمات التنظيرية للظاهرة اللّغوية، واستبين إجراءاتها التطبيقية العملية.

فالعلامة" الحاملة للفكر لا وجود لها ـ في نظر أرسطو ـ في غياب وجود صور حسية ومن هنا تتأتى وحدة العلاقة بين اللّغة والفكر "[1] وما العلامة إلا نشاط وظيفي يثوي مقاصد المتكلم للاضطلاع بفعل الدلالة والإفصاح عما في ضميره، ولتجسيد فاعليته التي ترتبط بالقدرة على نقل المعنى للمتلقي.

وبعد حوالي قرن بعد أرسطو جاء الرواقيون، الذين كان لهم أثر هام في دراسة الكينونة اللّغوية،ومن وجهة نظر أن العالم نسق علاماتي وعلى الإنسان أن ينجح إلى فك سننها وإدراك معانيها ،"لقد أرجع الرواقيون المسألة اللّغوية إلى المواضعات العرفية، ولم يكتفوا بإقحامها في متصورات النظرية العلمية وحقائقها العامة ف "حياة اللّغة" لا تخرج عن دائرة مستعمليها، ومن ثم فإن طبيعتها الاجتماعية فرضت على الفلسفة الرواقية أن تدمجها في القضايا المنطقية،وتضفي عليها بعدا سميائيا بحكم وظيفتها التواصلية التي انتصرت لها اللّسانيات الحديثة "[2] ؛ بحيث كانت فائدة المخاطب أو السامع معيارا لتصنيف الوقائع اللّغوية وفهمها وتأويلها ،فكان الغرض الذي يريد المخاطب تأديته من الخطاب هو المراد من قرينة القصد والتواضع، فهم"لم يكتفوا بالنظر إلى العلامات اللّسانية، وإنما ركزوا أيضا ـ على العلامات غير اللّسانية".

إن اللّغة والتطبيق لم يرجعهما رواقيو المرحلة المتأخرة إلى الحقائق العلمية فقط ؛بل أرجعوها إلى الرأي العام، وإلى الفرضيات المقدسة بالعرف،ورجعوا

---

[1]ـ أحمد يوسف، الدلالات المفتوحة، ص 18.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 29.

إلى التفاهم العام لكل الناس"[1]، على اعتبار أن العرف الاجتماعي، وتواضع الاستعمال هو الخاصية التي يمتاز بها النظام التواصلي عند البشر،فأن تنتمي إلى جماعة لغوية ما،معناه أن تخضع لأنساقها، وإحالاتها الثقافية بما فيها اللّسان.

إذ"جمعت الفلسفة الرواقية بين المنطق والأخلاق والعلم الطبيعي كما أسلفنا القول، وتفردت في ضم المنطق إلى مباحث اللّغة والدلالة، ولهذا كله كانت لها قصبات السبق في أن تكون لها قدم راسخة في التفكير السميائي القديم وعلى الرغم من أنهم اصطنعوا بعضا من عناصر التحليل الأرسطي، إلا أنهم جمعوا بين نظرية العلامة ونظرية البرهان، ونحن هنا نعتقد أن المفهوم السميائي يمكن له أن ينتقل من العلامة إلى الدليل الذي يقابل مصطلح (**signe**) في الترجمات العربية المعاصرة "[2].

هذه التفاتة مرشدة من الرواقيين في تبنيهم الصلة القائمة بين الدال ومدلوله ولإدراك الواجهات التي تغطيها المعاني، واستبيان خفاياها، ومعرفة كنه الأشياء على ما هي عليه، ضمن الفعل الإنساني المتميز بسيرورته التي لا تنقطع مهما كانت طبيعة التفكير، "حيث تتطابق معه معطيات الإدراك الحسي، والتمثل والحكم، ثم يجلي العلم الصفة النهائية للحقيقة التي لا تطلب إلا بالمعرفة العلمية ولهذا كله لا نتوقع من ذلك،إلا تمجيد العقل الإنساني لكن ليس إلى درجة مطلقة فهو يمثل الإجراء الأخير في "السلم الحجاجي" في أثناء عمليات الإدراك الحسي علما بأن الإحساس لدى الرواقيين هو بمثابة الأثر الذي يخلفه عالم الأشياء المادي في

[1]- أحمد يوسف ، الدلالات المفتوحة ص 29.

[2]- المرجع نفسه، ص 28.

النفس التي تكتسي لديهم طبيعة المادية،وهذا الرأي ينتصر لمادية العلامة في الفكر الموسوم بميسم السميائيات الحسية وفق منطلقاتهم المادية"[1].

فالأشياء لا تنفذ إلينا كما هي ،وإنما تلابس فقط ما أسقطناه عليها من عصارة تجاربنا المادية، ومن ثمة تشكل الوحدات الدلالية طاقة معنوية منضوية تحت حقائق الأصوات المميزة ليتحدد المطلوب من الخطاب التواصلي،"فليس كل الموضوعات قابلة للإدراك إدراكا مباشرا بطبيعتها المادية، وفي هذه الحالة عن طريق العلامات سواء أكانت رمزية أم قرينة أم أيقونية، ولهذا كله كان الرواقيون يطلبون هذا الضرب من الموضوعات التي لا تقبل الإدراك على نحو مباشر بوساطة العلامات الدالة التي لا يمكن أن نستحضر هذه الموضوعات إلى عالم الوجود،حيث تنقلها من حال الغيبة إلى حال الحضرة أو عالم الخبر القاطع"[2].فلقد اصطنع الإنسان بمقتضى رصده للمعنى عالمه الرمزي، فلم يعد ملزما لإحضار الأشياء كي يدلل عنها، ولأن يجسم التصورات كي يقر بوجودها "وهكذا تستطيع الوظائف أن تضطلع بإضفاء الدلالة على الأشياء الغائبة عن الإدراكات الحسية.

لقد اهتم الرواقيون بالعلامات القرينية لأنهم كانوا يركزون على مسالك العلة القائمة بين العلامات والأشياء: مثل النفس علة حركة الجسم أو الأعراض المرضية التي تنضوي في مجال العلامات الكلية؛لأن قيمتها الدلالية تشمل موضوعات مختلفة، والمقصود بالعلامات هنا كل ما يقبل البيان أو التعبير عنه"[3]

---

[1]- أحمد يوسف ، الدلالات المفتوحة ،ص 30.

[2]- المرجع نفسه، ص 35.

[3]- المرجع نفسه، ص 35.

فغدت العلامة حينئذ ممارسة بيانية، تسهم في التعاطي مع الشأن الإنساني من زوايا نظر جديدة.

الفـــصل الأوّل:

الدال والمدلول عليه في تصورات

المنجز التراثي العربي

مر التنظير اللّساني العربي بمحطات إجرائية هامة أثرت في الصرح الدلالي أيّما تأثير، حيث انتظمت فيها أعمال اللّغويين، على وفق رؤية فعالة وشاملة، اندرجت ضمنها آفاق الإلمام بجدلية العلاقة بين اللّفظ والمعنى.

هذا الاهتمام البحثي من شأنه أن يدعم الاشتغال على معرفة أصل المنطوق ومنشئه وحدود تكوينه وتعليله، وأن جوهر الموجودات ما كشفت عنه المسميات ـ وهو المسار الذي بينَّه الخليل ـ وأدرجه ضمن محاولاته الجادة، التي تعزز حضورها في سياق " تعقب خطية البناء اللّساني بدءا من جوهره التكويني، وصولا إلى قمة هرمه الخطاب"[1]، وتبليغه.

الدال والمدلول عليه عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ):

نبه الخليل في حقبة مبكرة من نضج الدرس اللّساني العربي إلى المستوى الصوتي، ودوره الوظيفي في تحليل الحدث الكلامي،محددا طبيعته الفيزيائية، وطرق اشتغاله، وصيغ تفسيره، وكيفية انتظامه ضمن المحيط الدلالي للكلمة، المثبتة في طبيعة القرائن المساعدة على التوصل إلى العلاقة بين صاحب الصوت، وصوته، وما صار يحيل إليه، وجودا علائقيا مُتَوهِمًا "في الصوت الجندب استطالةً ومدًّا، فقالوا :"**صَرَّ**" وتوهَّموا في صوت البازي تقطيعًا، فقالوا:"**صَرْصَر**"[2] فكانت هذه إيماءة واضحة من الخليل إلى الظاهرة التي يحكي فيها صوت الكلمة محتواها الدلالي، ولاشك أن ذلك إشارة إلى تناغم وتناسق الأبعاد الفيزيولوجية والفيزيائية للغة في طابعها المحاكاتي، "**فصَرَّ**" صورة لفظية لصوت الجندب المستمر دون تقطيع،و**صَرْصَر** يحاكي صوت البازي،وشحنة وجوده الطبيعي، هكذا يمكن

[1]ـ ابراهيمي بوداود، مدخل إلى الفونتيكا دراسة مخبرية أكوستيكية،سينيا،وهران، 2019م، ص 02.

[2]ـ ابن جني ، الخصائص، تحقيق: الشربيني شريدة، دارالحديث،القاهرة، 1428هـ، 2007م ج2/ ص 151.

القول:أن الخليل قد توصل إلى ما كان يرنو إليه من توصيفه للحقيقة الصوتية، مسترشدا بمقاييس محاكتية من الطبيعة، خولت له استجلاء البنية النظمية لدلالة الألفاظ، التي تتكامل وإجرائية عطاءات وظائفها التمييزيةمن موقع"الوصف والمعاينة التزامنية لحيثيات الظاهرة المدروسة في سعيه لبلوغ مقصدية توضيحية وتفسيرية"[1].

في ظل هذه الرؤية التأسيسية أفاد الدارسون العرب من معجمه العين، حيث كشف عن انتظام تراكيب المفردات من مواردها البنيوية، ومن ثم فصله على ما يحتمله من ألفاظ مستعملة، وأخرى مهملة لدى تقلب الحرف في البناء اللّفظي بداية ونهاية طردا وعكسا، ومن ثم فرز المهمل من المستعمل منه في الدلالة، وبناء على هذا التصنيف تتميز بعضها عن بعض بالاعتماد على "إطار معياري توصيفي، يحيل الصوت إلى سننه الفيزيولوجي والفزيائي استنادا إلى الحس الذوقي"[2]. إن هذا المنحى التحليلي الذي عوَّل فيه الخليل على طبيعة الأداء اللّغوي دفعته إلى استقطاب الآليات التنظيرية التي يشتغل عليها المكون الصوتي اشتغالا تمايزيا وظيفيا ضمن وسط دلالي تفاعلي.

[1]- ابراهيمي بوداود، مدخل إلى الفونتيكا، ص 01. وينظر في هذا السياق: سعيد جبر أبو خضر ومحمد محمود الدروبي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، منشورات جامعة آل البيت، 2008م، ج2/ ص 654.

[2]- المرجع نفسه، ص 02. وينظر كذلك في هذا الصدد: محمد خير الدين الحلواني، أصول النحو العربي، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2011م، ص 23.

الدال والمدلول عليه عند سيبويه(180هـ):

وجد سيبويه (180هـ) في النتاج المعرفي، ركيزة هامة لاستكناه بواعث القيمة الدلالية للصوت العربي، بالاهتداء إلى الأبنية اللّفظية الثاوية خلفها معانيها؛ بموجب انتظام أصواتها، في حدود تحقيق الغاية الاستعمالية، "ومثل هذا **الغليان**، لأنه زعزعة وتحرك، ومثله **الغَثَيَان**؛لأنه تجيش نفسه وتثور مثله **الخَطَرَانُ واللّمَعَانُ**،لأن هذا اضطراب وتحرك ومثل ذلك **اللهبان والصخدان، والوهجان**،لأنه تحرك الحر وثؤوره،فإنما هو بمنزلة **الغليان**"[1]، على وفق هذا هذه التراتبية الصوغية، وتجاوبها الصوتي الذي نلمح صداه في سياق هذا الطرح التنظيري يمكن القول: إن المصادر التي على وزن **فعلان** تنم أصواتها عن وظيفتها الدلالية، أو تصور الحركات التي تصاحب الحدث؛ بحيث تضفي تأثيرها النفسي والوظيفي على المعنى،فيستشعر في الصوغ البنائي لوزن **الفعلان** الاهتزاز والاضطراب والحركة، ليكرس بذلك فاعلية هذا الحكم على كل مصدر جاء على هذا الوزن. فقد أسهم سيبويه في بيان قيمة المفردات، وما يطرأ عليها من تغيرات مورفولوجية، لها أثرها الإجرائي على معمارية البناء الدلالي،"فتغدو المفردة من كونها بنية مستقلة خارج السياق إلى دلالات اشتقاقية متعددة،عن طريق التغير في الصوامت والصوائت"[2]، وما يلفت النظر في خصائص الدرس اللّساني العربي،هو أصوله المؤسسة على جذور صوتية، وقيام ثرائه على مستوى فاعلية التغييرات ـ الفونيمية الصوتمية ـ التي تلحق بالأبنية اللّفظية.

---

[1]ـ سيبويه ، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط2/ 1402هـ، 1982م،ج4/ ص 14.

[2]ـ صفية مطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، إتحاد الكتاب العرب،دمشق، 2003م، ص 20.

فقد أولى سيبويه عناية كبرى بظاهرة التحول الدلالي للعلامات اللّسانية ـ هذا الاهتمام ـ الذي من شأنه، أن يعين على تحري الأحكام واستنباط العلل،وإدراك مسارات المجاز في مفاعلاته الدلالية "أثناء تعقبه العلاقات الوظيفية في البنية التركيبية للسان العربي، ونحسبه كان راميا به إلى التعبير عن مفهوم التحول الدلالي للعلامات اللّسانية (**العدول**) وتلك حقيقة تبدو جلية من خلال تعليله لبعض الأمثلة التي أوردها مستشهدا بها على قضايا نحوية معيارية"[1]، على هذا الأساس يمكن فهم البناء التصوري، الذي يندرج ضمنه هذا النشاط الدلالي، الذي يستدعي "استخدام تركيب معين دون سواه حسب ما يقتضيه السياق الموقعي الذي أنجز فيه الخطاب، ومن الأمثلة التي يسترفدها، لتعليل ما هو بشأنه**قوله تعالى " بل مَكْرُ اللّيْلِ والنَّهَارِ**"[2] ،فالعلاقة " الانتقائية بين فعل /**مَكْرُ/اللّيْلِ والنَّهَارِ**/في البنية الإسنادية "[3]، لهذا السبب جعل سيبويه من استشهاده بالتراكيب المتشكلة من مسوغ الاتساع في الكلام،الأداة المركزية التي تفصح عن الطابع المرن للغة العربية، واتساع أنماط تجليها من جهة،وعلى مختلف المقاصدوالتنظيمات التي تقتضيها العمليات التلفظية نفسها في سياقات تعبيرية معينة، "فعلاقة العدول وخروج عن المألوف كما هو متصور في ذهن المتلقي العربي للخطاب القرآني،لأن الليل والنهار ـ في نظر سيبويه ـ لا يمكران، ولكن المكر فيهما فالعلاقة بين المسند والمسند إليه في الآية المذكورة علاقة انتقائية

---

[1]ـ أحمد حساني، العلامة في التراث اللّساني العربي، دار الوجوه،السعودية، الرياض ط1/ 1436هـ، 2015م، ص 211. وينظر في هذا السياق: فايز داية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1973، ص 32.

[2]ـ سورة سبأ الآية : 33.

[3]ـ المرجع نفسه، ص 211. وينظر كذلك: سيبويه، الكتاب ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط1408/3هـ، 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج 1/ ص 176.

توسيعية"[1]. إن الإمساك بهذا النوع من التسويغ الدلالي، والتعرف عليه يفيدنا كثيرا في فهم المحتويات المضمرة بين توليفات اللّسانية، وسياق الموقف الذي يتشكل فيه النتاج الدلالي، حيث يمثل تجسيدا نوعيا، "لحركة دائبة (..)تحرر العلامات اللّسانية من القيود الثابتة التي يصطنعها المجتمع اللّغوي لغرض ضبط أنماط الإبلاغ والتواصل"[2] وإفادة المَخاطَب وتبليغه، في رؤية واعية، فذلك هو جوهر الممارسة الفعلية للحدث اللّساني.

[1]- أحمد حساني، العلامة في التراث اللّساني العربي، ص 211، وينظر: سيبويه، ج1/ 176.

[2]- المرجع نفسه، ص 213.

الدال والمدلول عليه عند ابن فارس (395هـ):

يشكل المعنى بؤرة مركزية في حياض التنظير المعرفي؛ تمثلته ـ مقولات التراث ـ بغزارة مستوياته البحثية، وتنوع مناويله اللسانية، ليلزم اللغويين العرب في أول تلك المنطلقات، بالمقاييس المعجمية ومصادر تعيينها، على وفق رؤية علمية تطبيقية تصوغ "الجزئيات إلى الكليات، وتربط الأجزاء المبعثرة بالمعنى الجامع، وتتجلى في ذلك مقدرة اللغة العربية في الربط والتصنيف، سواءأكان في الألفاظ أم في المعاني[1]، يفضي بنا هذا الطرح إلى خلاصة مفادها أن الأنموذج الاشتقاقي عند ابن فارس يمثل منظومة استعمالية عملية، أسهمت في التقصي اللّغوي؛ "بمعنى أنه يستخلص من كل استعمالات الجذر ـ أو من أكثرها ـ استخلاصا ينهض على لمح صور هذا المعنى في تلك الاستعمالات"[2]، فيتخذ ابن فارس من الصور التي تحملها استعمالات المصوغة للجذر، مقياسا عمليا، لتحديد خاصية الدلالة المحورية عموما، ومسبارا لتقدير نمط تعبيرها، ودرجة نجاعتها، "فقولنا ـ مثلا ـ إن الدلالة المحورية لجذر صَلَتَ هي: تجرُّدُ الشيء مما يَعْروه، يعني أن هذا المعنى يتحقق في كل استعمالات هذا الجذر، فمن ذلك قولهم:

ـ أَصْلَتَ سيفَه: جردَّه من غمده (وهذا صريح)

ـ ورجل صَلْتُ الجبين: واضُحُه (جبينه مجرد من الشعر الذي يكسو من حوله)

ـ وجاء بمَرَقٍ يَصْلِتُ: إذا كان قليل الدَّسَم، كثيرَ الماء(مجرد من قشرة الدّسم التي تعلو المَرَقَ الدَّسِم)

---

[1]ـ محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، دمشق، ط2/ 1964م، ص 81.

[2]ـ عبد الكريم محمد حسن جبل، الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي دراسة تحليلية نقدية، كليات الآداب،منصورة، عدد26، 2000م،ج2/ ص 221.

ـ وانْصَلَتَ في سيره: مضى وسبق (سَبْقُهُ يُخلِصه من بين ما حوله فيصبح وحدَه كأنه تجرد مما كان يحيط به"[1].فقد حاول ابن فارس رسم حدود الدلالة المحورية، وهيكلة مجالها الحيوي، متخذا من مظهرها صوغا بنائيا، ووجها تعبيريا وظيفيا يعنى بتوضيح المعاني الأصلية للكلمات، وبيان صلات تشكلها"ومن ذَلِكَ القلم لا يكون قلمًا إِلَّا وَقَدْ بُرِيَ وأُصلح، وإِلَّا فهو أُنبوبة . وسمعت أبي يقول: قيل لأعرابي"مَا **القلم**؟فقال:"لا أدري" فقيل له "تَوَهَّمْهُ"فقال:هو عود **قُلِمَ** من جانبيه **كتقليم الأُظفور**"[2].تتضح هذه الفاعلية الإجرائية بدرجة أشد في استشعار الصلة القائمة بين الدال ومدلوله مستدلا بما استشعره الأعرابي،فتقليم الذي حصل للعود جعله يستحق أن يطلق عليه لفظ قلم و"الأمر الذي لا يغرب عن أحد هو أن الإنسان، منذ أن وجد في هذا الكون، مافتئ يسعى لتشكيل شبكة من العلاقات التي تربطه بوسطه الطبيعي والاجتماعي بوساطة نظام معقد من العلامات الدالة، قاصدا من ذلك إلى إدراك حقيقة هذا الوسط،والإمساك بنسيج بنائه القار والمتغير، وقد لا يتحقق له ذلك إلا بتفاعل معه عن طريق الفهم الجيد لحركة عناصره الفعالة التي تكون بنية نظامه"[3].فالمعنى حاضر في كل قوام وظيفي يضطلع إلى تحقيق ميكانيزمات الإدراك الإنساني، فيقول ابن فارس (395هـ)في "مادة "دَلَّ"الدَّالُ واللَّامُ أَصْلاَنِ: أَحَدُهُمَا إِبَانَةُ الشَّيْءِ بِأَمَارَةٍ تَتَعَلَّمُهَا،والْآخَرُ اضْطِرَابٌ فِي الشَّيْءِ. فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: دَلَلْتُ فُلاَنًا عَلَى

---

[1]ـ عبد الكريم محمد حسن جبل، الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي ،ص09.

[2]ـ ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق:محي الدين الخطيب،عبدالفتاح قلات، مطبعة المؤيد،القاهرة، ط5 /1328هـ،1910م ص،67، 68.

[3]ـ أحمد حساني، العلامة في التراث اللّساني، ص76.

الطَّرِيقِ.والدَّلِيلُ: الْأَمَارَةُفِي الشَّيْءِ.وَهُوَ بَيِّنُ الدَّلَالَةِ وَالدِّلَالَةِ"[1]. من هذا التصور وصبغته العملية، لا تحقق الدلالة إلا بالظهور والتعلم في الواقع الفعلي للكلام، والتمسك بزمام مفاهيمه المستنبطة؛ فاللغة همزة وصل بين الإنسان والوجود وما الكلام سوى تجل من تجليات هذه العلاقة لحصول الفهم والإدراك ،"فالإنسان مهيأ عضويا ونفسيا للتفاعل الطبيعي والاجتماعي الذي يقوم على آليات اكتساب المهارات والخبرات الجديدة المغيرة لسلوكه بكيفية متحولة،وهو الأمر الذي يجعله قابلا لتغيير علاقته مع وسطه وتطويرها وتحسينها باستمرار، بناء على ما توفره تلك الخبرات والمهارات المكتسبة من إبانة وفهم وإدراك لحقيقة هذا الكون ومن ثمة فإن الإنسان يجد نفسه محاطا بشبكة من العلامات"[2] من حيث تقتضيها الحاجة الاجتماعية للبشر عموما، لغرض التعايش عن طريق التواصل والتفاهم "فيقول ابن فارس في مادة "عَلَمَ "الْعَيْنُ وَاللاَّمُ وَالْمِيمُ أَصْلُ صَحِيحُ وَاحِدُ يَدُلُّ عَلَى أَثَرِ فِي الشَّيْءِ علامة، وَالْعَلَمُ: الرَّايَةُ، وَالْجَمْعُ أَعْلاَمُ.وَالْعَلَمُ: الْجَبَلُ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ مُعْلَمًا:خِلاَفُ الْمَجْهَلِ.وَجَمْعُ الْعَلَمِ أَعْلاَمُ أَيْضًا.

قَالَتِ الْخَنْسَاءُ:

[3]وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ "

---

[1]- ابن فارس، مقاييس اللغة،تحقيق: عبد السلام هارون، دارالفكر، المجمع العلمي الإسلامي،1399هـ ،1979م، مادة (دل)، ج2/ ص 259.

[2]- أحمدحساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 79.

[3]- ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (علم)،ج 4/ ص 109.

نتبين من هذا العرض التحليلي المعجمي لفكر ابن فارس أن المكّون الدلالي قد تحقق عنده وبدرجة قوية، وهذا التحقق راجع لكفايته الاشتقاقية الصوغية وسماتها الإجرائية، ضمن استعمالات لغوية متباينة.

الدال والمدلول عليه عند ابن جني (392هـ):

إن الحديث عن المسار الدلالي في مدونة ابن جني (392هـ) هو حديث عن إدراك عميق لبنية المواضعة من حيث هي هيئة اضطرارية لإقامة علاقات تواصلية داخل المجموعة البشرية مفضية إلى المشاركة والمعاونة، فما برح ابن جني" يرسخ هذا المبدأ وينتصر له فهو حين تناول اعتباطية العلامة اللسانية بنى تصوره من وجهة نظر اجتماعية محض، وذلك باد في عرضه كيفية المواضعة، بوصفها حدثا اضطراريا، وما كان ذلك إلا لأن الإنسان يحتاج بالضرورة إلى الإبانة والإعلام بما علم"[1]. في ضوء هذا التقصي المؤدي إلى التبليغ يحاول ابن جني أن يجد مفهوما علميا للغة التي انبسجت من الممازجة بين الصوت والحدث "فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها فيعدلونها بها ويحتذونها عليها ،وذلك أكثر مما تقدره، وأضعاف ما نستشعره من ذلك قولهم "خَضِمَ" و"قَضِمَ"فالخَضْمُ لأكل الرُّطب، كالبَطّيخ، والقثَّاء وماكان نحوهما من المأكول الرَّطب،و"القَضْمُ"للصُّلب اليابس، نحو:"قَضِمَتِ الدَّابَةُ شَعِيرَهَا" ونحو ذلك،وفي الخبر قد يدرك الخضم بالقَضْم أي قد يُدرَكُ الرَّخاء بالشدَّة، واللّين بالشَّظف . وعليه قول أبي الدَّردَاء"يَخضِمُونَ ونَقْضِمُ والموعِدُ اللهُ"فاختاروا الخاء لرخاوتها للرُّطب، والقاف لصلابتها لليابَس،حذوًا للمسمُوع الأصوات على محسوس الأحداث"[2]،لذا فإن

---

[1]-أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 196.

[2]-ابن جني،الخصائص، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، 1428هـ، 2007م،ج 2/ ص 156، 157.

عقد هذه الصلة بين أصوات الألفاظ، تتقاطع وما تدل عليه من أحداث نظرا لما تبديه دلالة الكلمة وجرس أحد أصواتها أو حروفها، من تداخل ينم عن تناول إشكالات المعنى، من خلال مبحث الاشتقاق، وما يوفره من تنوع في الدلالات "وذلك أن الاشتقاق عندي ضربين: كبير وصغير

فالصغير: ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصل من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه وذلك كتركيب "**سلم** " فإنَّكَ تَأخُذ منه معنَى السَّلامِة في تصرُّفه نحو: "**سَلِمَ**"، و"**يَسْلَمُ**"، و" **سَالِم**"،و"**سَلْمَان** "،و"**سَلْمَى**"، و" **السَّلاَمَة**"، و" السَّلِيم": **اللَّدِيغ**أطلق عليه تفاؤلًا **بالسَّلامة**"[1] فقد أدرك ابن جني الغاية من الاشتقاق كونه وسيلة من وسائل توليد الألفاظ وتشقيق المعاني. بمقتضى انعطافاتها الصوغية تعطي للغة ما تجدد بها نفسها إزاء التصورات الفكرية والحضارية التي تعيش فيها و"أما **الاشتقاق الأكبر**: فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد (....)نحو:"

" ك ل م" ،"ك م ل"، "م ك ل "،"م ل ك "، "ل ك م "، " ل م ك" "[2] ؛ إذ من هنا حاول ابن جني الأخذ بإجراءات التراوح البنائي بين الحروف والأصوات مهما كان ترتيبها تجتمع على معنى واحد،وما ابتعد عن هذا المعنى يرد إليها بلطف التأويل،فهو لإصراره وقوة تمسكه بالأمر على استعداد لأن يتكلف

[1]- ابن جني ، الخصائص، ج2/ ص 132.

[2]- المرجع نفسه، ج2/ ص 132، 133.

حتى يصل إلى بغيته، ولو سلمه ذلك إلى التعسف في التأويل، فقد كان لابن جني مجال واسع في كيفية استخدام الألفاظ للدلالة على معان مستجدة، وكذلك توليد الكلمات عن طريق الاشتقاق وغيره، وفي سياق ذي صلة يوضح ابن جنى أن تأليف الصوري للفظ يرسم القيمة الدلالية للمعنى الذي يقابله ،أي المعاني تتقارب وتتشابه نتيجة لتقارب جرس الحروف، وليدلل على صدق مقولته شرع يفقد صلات شتى كالصلة بين الوزن الصرفي، وما يوحي به من معنى "فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها، وجعلوه دليلا على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو "**صَرصَر**" و"**حَقْحَقَ**" دليلا على تقطيعه، ولم يكونوا ليضعفوا الفاء واللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة،والإشفاق على الحرف المضعف أن يجيء في آخرها، وهو مكان الحذف، وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدَّال على قوَّةِ الفِعل،فهذا أيضا من مساوَقَة الصيغة للمعاني"[1] كما تفطن ابن جني أن مخارج حروف اللفظ التي تقترب من مخارج حروف لفظ آخر، هما متقاربان دلاليا لتقاربهما فنولوجيا، هذه الملاحظة تنم عن دقة وعمق الرؤية لديه لنظام اللغة " ومن ذلك قوله الله سبحانه"**أَلَمَ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الكَفِارِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا**"(سورة مريم : 83)؛أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى "**تَهُزُّهُمْ هَزًّا**" والهمزة أُخت الهاءِ، فتقَارب اللَّفظان لتَقَارب المعنيين، وكأَنَّهم خصُّوا هذا المعنَى بالهمزة لأَنَّها أقوَى من الهاءِ، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ، لأَنَّكَ قد تهزُّ مالا بالَ له، كالجذْع وسَاق الشَّجرَةِ، ونحو ذلك ؛ومنها: "**العَسَفُ**" و"**الأَسَفُ**" والعين أخت الهمزة كما أنَّ "**الأَسَفَ**" يَعسِف النّفس وينال منها،والهمزة أقوَى من العين، كما

[1]- ابن جني ، الخصائص، ج2/ ص 154.

أن **أَسَفَ** النَّفس أَغْلَظُ من التردُّد **بالعَسَف**، فقد ترى **تصاقب اللَّفظين لتَصَاقبِ المعنيين**"[1] ،أي :المعاني المتقاربة يلزمها ألفاظ وأصوات متقاربة ،هذا ونلفي ابن جني يوضح العلاقة الوشيجة بين أجراس الفونيمات وعلائق دلالات الألفاظ التي تتضمنها تلك الفونيمات، فهو يربط بما يوحي به الفونيم بمعنى الكلمة الذي هو جزء منها، كتلك العلاقة القائمة بين الكلمة والتركيب، فقد أدرك ابن جني القيمة التعبيرية للفونيم وقدرته على صبغ معنى الكلمة بما يوحي به، ولم يقتصر الأمر عنده على فونيم الحرف وحسب، وإنما تعداه إلى فونيم الحركات وأثرها الدلالي في توجيه المعنى وتحديده، كما استتب مفهوم الحقيقة لدى ابن جني فانصرف إلى تحديد مفهوم العدول المجازي، فالمعنى لا ينفك ينمو ويتغير ويتخذ له كثافة تعبيرية مفعمةبمقاصد تبليغية، وإحالات سياقات متباينة "إذا تأملنا مليا هذا التعريف، نصل بأيسر السبل إلى أن حقيقة ههنا هي الوضع الطبيعي للعلامات اللسانية منذ نشأتها بوضع عقد عرفي اجتماعي بين دال معين، ومدلول معين لحصول فعل الدلالة (...)، وأما العدول (**المجاز**)حسب تعريف ابن جني المختصر (...) فهو عدول طارئ عن أصل علاقة ثابتة اطرادية بين دال معين ومدلول معين اقتضته العملية التلفظية في نفسها في سياق موقفي معين"[2]. وإننا لا نجد البحث في مسوغ العدول والاهتمام به عند ابن جني جليا، إذ يضفي معنى في تفلته وتخفيه حركية دائبة تؤسس لآليات جديدة في بنائه واستيعابه"فما فتئت هذه الأفكار تتنامى وتنتعش لدى ابن جني،حتى اكتملت، وأتت أكلها في رؤية واعية لحقيقة الأداء الفعلي للكلام المتداول بين أفراد المجتمع اللغوي الذي استقر لديه،بعد تمحص واع،وتعقب دقيق لطبيعة نشأة العلامات، واطرداها من حيث

[1]- ابن جني ، الخصائص، ج2/ ص 144، 145.

[2]- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 228، 229.

هي عناصر أساسية في انسجام بنية النظام اللساني،إن كثرة استعمال المجاز قد تؤدي إلى تأصيله واستقراره في العرف اللغوي، ومن ثمة يغتدي الاستعمال المجازي عامل إثراء للمتن المعجمي للغة"[1]مثل هذه الإجرائية العملية التي يستدعيها ابن جني، تسهم في بسط مسألة الدال والمدلول عليه، وتفتيق وتفصيل دقائقها، ملتمسا هذه الصلة فيما يعرض له من ظواهر صوتية، وحرصه بالدقة في وضع الضوابط والحدود إلى انتهى إلى العدول،ونظامه القواعدي الخارق لخطية المنطقية للغة لأغراض يقتضيها الخطاب،فتغتدي الدلالة متوخى يجري ضمنها لتحقيق الغاية التواصلية.

[1]ـ أحمد حساني ، العلامة في التراث اللساني العربي ، ص 230.

الدال والمدلول عليه عند عبد القاهر الجرجاني (471هـ)

عرض عبد القاهر الجرجاني قضية اللّفظ والمعنى، في إطار نوعي يتلابس بنظرية النظم ومعاني النحو؛ وهو لا يقصد النحو بمعناه الضيق الذي وصلنا من العلماء المتأخرين،وإنما يريد بها اجتراح أدوات تفسيرية تفحص المعاني الإضافية التي يصورها النحو، في كتاباه الدلائل والأسرار، يرصد فيهما الفصاحة والبلاغة ومسائل كثيرة من علم المعاني، وعلم البيان؛ "وإذا عدنا على بدء لنمكث في المسار الذي رسمه الجرجاني لحقيقة العلامة اللّسانية في انتظامها وائتلافها،نجد لما تأمل طبيعة العلامة من حيث أنها وسيلة وظيفية دلالية، اعتنى له من العلامات لا ترقى إلى مستوى الوسيط الدال على طريق التعليق والانتظام، فلا تحصل الدلالة إطلاقا إلا بمراعاة الألفة وصلة الاقتران والتعلق التركيبي الذي هو أصل مفهوم النظم الذي أولع به الجرجاني إيلاعا شديدا"[1]؛ إذ نلفي مقصدية الجرجاني في ضرورة تحديد التراكيب اللغوية بما يتلائم مع سياق الموقف الملابس له من التوليفات النحوية، فكان له الفضل في صياغة ترسيمة مضبوطة العلائق، تتغيا الفاعلية والمردودية الدلالية، هذا التصنيف القائم على فكرة أن "النظم عند عبدالقاهر كان ذا منحيين اثنين، أولهما بلاغي والثاني نحوي، وهذه النظرة تتضمن في الواقع، الاعتراف بأن اللغة تنطوي على قوى ذاتية توجه خلقها وفاعليتها"[2].

---

[1]ـ أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 203.

[2]ـ تامر سلوم، نظرية اللغة والجمال في النقد الأدبي، دار الحوار،سورية،اللاذقية، ط1/ 1983م، ص 120.

لقد كان الفكر الجرجاني على اختلاف توجهاته الإجرائية يستثمر تلك المساطر المعرفية في تحليلاته بدرجات مختلفة، بحيث يظهر "الكلام على ضربين ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت إن تخبر عن زيد (...)، وضرب آخر لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه لموضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض"[1]، للاعتبارات السابقة يشدد الجرجاني على أهمية التفريق بين المعنى وهو الغرض وبين الصورة التي يخرج، أي الصورة الذهنية الحاصلة من اللفظ "فالأصل الحقيقي يمثل من هذه الزاوية، العلامة ثابتة والمعنى قار الذي نرجع إليه كل الأشياء الفرعية في التعبير، وإذ ذاك لا يزيد التعبير المجازي على كونه إمكانية من جملة إمكانيات يمكن إخراج المعنى على مقتضاها"[2]، ومما يحسن التنويه إليه في هذا المقام أن نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني هي خطوة واسعة للبرهنة على دراسة الأسلوب والنظم القرآني، ومحاولة لحصر السياقات العامة في علاقتها بقصدية المتكلم من الخطاب بعيدا عن النظرة الجزئية للكلمات. هذا مؤدى كلام الجرجاني الذي تفطن للآلية التركيبية ودلالة الألفاظ التي أقامها على سند نحوي مكين من اللغة "فالألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويعم دبها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"[3]، حيث نستجلي تنظيمه في الدلالة المستجيبة للعلاقات

[1]- الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة خانجي، القاهرة، 1404هـ، 1984م، ص 41، 42.

[2]- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1981م، ص 422.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، أسرارالبلاغة، تحقيق: محمدشاكر، دار المدني،جدة، ط1412/1هـ، 1991م، ص 44.

الشاملة للألفاظ، "وتأويل اللّغوي لهذه العلاقات هو أن العناصر الدالة في اللغة لا تقف عند حد الألفاظ، فالمعنى أيضا يمكن أن يتحول إلى دال، فتصبح العلاقة بين البنية اللّغوية الماثلة والمعنى المراد علاقة مركبة، أو علاقة من درجة ثانية"[1]، وفقا لهذا التحديد تختزن علائق التشبيه، والاستعارة، والمجاز، لتبتني مضمارا خطابيا يلامس لب تحولها الأسلوبي، ويحرك مساطر اشتغالها نظامها المخصوص، "وقد علق الجرجاني كل ذلك بمصطلح غاية الدقة والنباهة هو "الواساطة" ينطبع المعنى في الذهن بمجرد التلفظ، أما في الأدب فتكون غير مباشرة ولابد لإدراكها من تأويل معنى اللّفظ والبحث عن مدلوله، وهذا لايحصل إلا من طريق العقل والاستدلال"[2]. إذا كان النحو هو أساس الإجراء التنظير ي الذي صاغه الجرجاني، فإنه من الواجب تحديد أهمية هذه الممارسة البلاغية جهة فهم تحولها الأسلوبي، وما تفرضه فاعلية ترتيب الوحدات النحوية، من استجابات وظيفية، وصيغ تعبيرية مختلفة متنامية الدلالات والتراكيب.

[1]- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص 412. ينظر في هذا الصدد: عز الدين إسماعيل، قراءة في المعنى عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة الفصول (محور قضايا المصطلح العربي)، العددان الثالث والرابع، الهيئة المصرية العامة، القاهرة للكتاب، أبريل 1987م، ص 38.

[2]- المرجع نفسه، ص 412.

الدال والمدلول عليه عند الجاحظ:

تحتل العناية بالألفاظ عند الجاحظ مكانة واضحة ومتميزة،ويبلغ الاهتمام بالشكل عنده حدا كبيرا،وهو في مواضيع كثيرة يغلبه على المضمون ودعوته إلى تقصي سبل العناية بالصياغة، وإحساسه أن تأتي لها أصعب من التأتي للمعاني "وأجود الشعر ما رأيته متلاحما الأجزاء سهل المخارج،فيعلم بذلك أنه أفرغ إفراغا جيدا وسبك سبكا واحدا، فهو يجري على اللسان كما يجري على الدهان"[1] ففي البناء الشعري تحظى جودة السبك بمقام رئيس في تصور أبي عثمان توخيا للإفهام، وتحقيقا للقيم التبليغية البانية لأجناسية الشعر، وبذلك صنع ضربا "من التعادل بين غايات القول وطرق بلوغها "[2].

فتحدث عن فصاحة الكلمة المفردة التي إحدى مفردات النظم والتأليف، واشترط لهذه الفصاحة أن تكون كلمة "متفقة لمسا ولينة المعاطف سهلة،وتراها مختلفة متباينة،ومتنافرة مستكرهة، تشق على اللسان وتكده"[3]، وهكذا الأسس العملية التي تسوغ نباهة الجاحظ في تفسير بعض المظاهر الطارئة على المحتويات اللغوية، وإحالته على تجنب التنافر، حيث لاحظ أن هناك حروفا في العربية لا تتجاور ولا تقع مقترنة بعضها ببعض "فأما افتراق الحروف فإن الجيم لا تقارن الظاء ولا القاف ولا الطاء ولا الغين بتقديم ولا تأخير، والزاي لا تقارن الطاء ولا السين ولا الضاد والذال بتقديم ولا تأخير"[4] ويحض الجاحظ عن

---

[1]- الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبين، تحقيق: حسن السندوبي، مصر، 1345هـ، 1926م، ج 1/ ص 63.

[2]- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص218.

[3]- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1/ ص 64.

[4]- المرجع نفسه، ج1/ ص 64.

التعقيد وغريب الألفاظ الذي من شأنه أن يحجب المعنى عن المتلقي الذي يحول دون عملية الإفهام والتبين التي هي أساس وجوده، والغرض من توجيهه إلى المتلقي في ماهيتها الوظيفية، وتجلياتها الأدائية، وتجدر الإشارة في هذا السياق أن "الفعل اللغوي مهما كان الحيز الذي يتنزل فيه، وبقطع النظر عن مقاصد منجزه وغايته، يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية تمثل الحد الأدنى للبيان اللغوي وهي المتكلم والسامع والكلام"[1] ،يتبين لنا مما سبق أن جاحظ في مدارك الفهم والتبين اهتم بطرق صرف الدلالة على وجهها الصحيح،وما معنى إلا علامة تثوي في طياتها مقاصد المتكلم،ونجاح العملية التواصلية مرهون بتجلياتها التبليغية، وفي سياق ذي صلة أحال الجاحظ على ضرورة التلاؤم الألفاظ مع بعضها بعضا في سياق التأليف، وفي العبارة بحيث يسهل على اللسان النطق بها دون صعوبة أو استكراه أو تعقيد وقد ضرب الجاحظ أمثلة " ومن ألفاظ العرب ألفاظ تتنافر، وإن كانت مجموعة في بيت شعري لم يستطع المنشد إنشادها إلا ببعض استكراه، فمن ذلك قول الشاعر :

وقَبرُ حَربٍ بمكانٍ قَفرٍ وليَسَ قُربَ قبرِحَربٍ[2]

وعلى هذا النحو نلفي حرص الجاحظ على انتظام وحدات العبارة انتظاما متفاعلا يصبغ العبارة بميسم التناغم الدلالي والتناسق المعنوي "والاسم بلا معنى لغو، كالظرف الخالي،والأسماء في معنى الأبدان والمعاني، والمعاني في معنى الأرواح،اللفظ للمعنى بدن،والمعنى للفظ روح، ولو أعطاه الأسماء بلا معان لكان

[1]- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص 182.

[2]- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1/ ص 62.

كمن وهب شيئا جامدا لا حركة له،وشيئا لا حس فيه،وشيئا لا منفعة عنده"[1] فنلحظ وبجلاء أن الجزء الأكبر من كتابات الجاحظ تشير بوضوح تام،إلى تطابق التام بين اللفظ والمعنى وشدة التحامهما وضرورة موتاتهما مع مقتضيات الحال وظروف القول لتحقيق وظيفة اللغة الجمالية والتواصلية "ومن ثمة فإن صوغ العقل (**مدلول**) يظل غفلا،فهو يفتقر بالضرورة إلى صوغ اللسان (**الدال**) لكي تكتمل الدلالة، وتحقق في الواقع الفعلي للكلام، وما كان ذلك إلا لأن الدال بدون المدلول منعدم الوجود (...)،فاللفظ في نظر الجاحظ هو الحامل المادي للعلامة اللّسانية"[2]، فيعول الجاحظ في بلوغه على مدارك السامع،وقدرته على نسج العلاقات بين اللّفظ والمعنى التي يتجسم ضمنها المقوم الدلالي للنص ؛"فقد كان الجاحظ على وعي عميق على الوسائط الممكنة التي يصطنعها الإنسان، أو يلجأ إليها، والتي تحملتها في إجراءاتها القدرة على تحقيق أنظمة إبلاغية "فجاءت الدلالات أنواع ومراتب، فمن جهة الإنسان يبين عن مراده بوسائل شتى لا تنحصر بالضرورة في اللّغة، وأما المراتب فمرتبطه برأي الجاحظ في أقسام المخلوقات وافتراقها في مناهج الدلالة من جهة، والأطراف التي يتم بينها التواصل والبيان من جهة ثانية"[3]. إن البحث في البنية البيانية تحديدا التي وجهت آراء الجاحظ، وهو يتقصى حقائق اللّغة محاولا سبر مراميها الإجرائية، كاشفا عن تلك الأنساقية التبليغية الضمنية والمصرحة، ستجعل القارئ المتبصر في مساءلة مع نتاجه الدلالي وجدة مقولاته. من مرتكز هذه المصادرة تتضح المسافة الدلالية بموجب

---

[1]- الجاحظ، رسائل الجاحظ، تحقيق: محمد هارون، مكتبة خانجي، القاهرة،1384هـ،1964م، ج 1/ ص 262.

[2]- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 84

[3]- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص 159.

فاعليتها العقلية والابلاغية، وضمن حلقة تفاعلية ضبطت "في خمسة لا تزيد ولا تنقص (...) وهي اللفظ والإشارة والعقد والخط ثم الحال التي تسمى النصبة ـ ومنزلة النوع الخامس في رأي الجاحظ ـ دون منزلة الأربعة الأخرى لسببين أولهما أن لا وجود لواسطة بين المستدل ودلالته، فتبقى معرفته رهينة الإدراك المباشر والاعتبار وما توحي به حال الذهن المتبصر. إذ هو ناطق من جهة الدلالة لا يقوم على معناه دليل باعتباره من القسم الذي لا يستدل، في حين يتشكل الاستدلال في الأربعة الأولى في علامة تختزن الدلالة وتحيط بالمعنى، وتكون مرجعا إليه"[1] وإذا أمعنا النظر فيما أورده الجاحظ في شأن الدلالة تبدى لنا سيره الحثيث وراء اكتناه تلك المعاني من قوالبها اللفظية، من خلال توضيحه للتنوع والثراء الذي يميز اللغة العربية من جهة، وتباين المضامين والصناعات التي تدور في دوائرها الاجتماعية، حيث تستقل كل فئة بلغة تناسبها وتشاكلها.

[1]ـ حمادي صمود،التفكير البلاغي عند العرب، ص 160.

اللفظ والمعنى عند ابن رشيق القيرواني(456هـ):

وجد ابن رشيق في المسار الوظيفي للفظ والمعنى، أنهما متلازمان كتلازم الأرواح في الأجسام الحية، ولا يمكن التفريق بينهما بحال، "فاللفظ جسم وروحه المعنى وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم، يضعف بضعفه ويقوى بقوته (...) ولا تجد معنى يختل إلى من جهة اللفظ،وجريه فيه على غير الواجب،قياسا على ما قدمت من أدواء الجسوم والأرواح،فإن اختل المعنى كله، وفسد بقي اللفظ مواتا لا فائدة فيه، وإن كان حسن الطلاوة في السمع، كما أن الميت لم ينقص من شخصه شيء في رأي العين إلا أنه لا ينتفع به،ولا يفيد فائدة، وكذلك إن اختل اللفظ جملة وتلاشى لا يصح له معنى،لأن لا نجد روحا في الجسم البتة"[1]. حاول ابن رشيق في طرحه لقضية اللفظ والمعنى، أن يقف موقفا متزنا غير مرجح لأحداهما على الآخر، برأيه الداعي إلى تعاضدهما، فضلا عن ذلك جمعه مسائل نقدية متباينة، منها ما يبحث في بنية النص، أو ما يعرض لمشكلات النظموأدوات اللفظية المحققة له، بهذه الصبغة الإجرائية ربط ابن رشيق بين ركني الكلام: اللفظ والمعنى، وبوأهما العمدة في مدار جودتهما وغزارتهما،فالدلالة عند ابن رشيق لا تكون واضحة الأثر،خصبة المحتوى، إلا من خلال عنايته في تخير اللفظ، ليجعله الوسيط الدال على المعنى المراد تبليغه.

فتصور ابن رشيق وإن بدا فيه بعض التباين نتيجة تنوع زوايا التحليل، إلا أنه يظل مشدودا إلى فكرة الائتلاف بين المعاني والألفاظ، ومن ثمة تبقى كشف بصمات النص وأثره الدلالي عنده محكومة بهذا الأصل، هذه الخطوة

[1]- ابن رشيق أبو علي الحسن القيرواني، العمدة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5/ 1401هـ، 1981م، ج 1/ص 124.

التي خطى نحوها ابن رشيق تصرح بمزج اللفظ والمعنى في قالب واحد، وتشير إلى قيمة المضمون والشكل معا، في صقل الصورة وتلح إلى طبيعة التلاؤم بينهما"فالبليغ من يحوك الكلام على حسب الأماني ويخيط الألفاظ على قدود المعاني"[1].

هكذا نتبين كيف أن المنطلقات الإجرائية في التفكير النقدي عند ابن رشيق،قد حددت المنحى الدلالي، حيث يمنح اللفظ منزلته في مستوى التعبير، والمعنى مكانته في مستوى المقابلة، فأي اختلال في تخيّر اللفظ، يؤثر قليلا أو كثيرا على جلاء المعنى، وتغير الصورة في الفكرة، فيبُلر الصلة بينهما على أساس حيوي عضوي، حيث لا يتحيز لأحدهما على حساب الآخر.

[1]- ابن رشيق ، العمدة، ج1/ ص 128.وينظر في هذا السياق: حمادي صمود، التفكير البلاغي، ص 427-429.

الدال والمدلول عليه عند ابن طباطبا العلوي (322هـ):

يذهب ابن طباطبا العلوي إلى عد العلاقة بين اللفظ والمعنى ذات أفق عضوي وحيوي يجمع بينهما، فيردجودة الشعر إلى انتظام عناصره، وأن كل معنى من معاني له من الألفاظ ما تناسقه وتماثله، "فتحسن فيها وتقبح في غيرها (...)وكم من معرض حسن قد ابتذل على معنى قبيح ألبسه، وكم من صارم غضب قد انتضاه من وجدت له أنه انتضاه فهزه ثم لم يضرب به، وكم من جوهرة نفيسة قد شينت بقرينة بعيدة منها (.....) وكم من حكمة غريبة ازدريت لرثاثة كسوتها ولو جليت في غير لباسها ذلك لكثرة المشيرون إليها، وكم من سقيم من الشعر قد يئس طبيبه من برئه، وعولج سقمه، فعاودته سلامته، وكم من صحيح جني عليه فأراده جينه"[1].

من ههنا تأخذ إجرائية التشاكل مداها عند ابن طباطبا في تقصي مختلف المصادرات التي لها صلة بالنص، ومن ثم يكون ضروريا على سابك الشعر أن يجسم صنعته متقنة صحيحة حسنة شاملة في ألفاظها ومعانيها و"إيفاء كل معنى حظه من العبارة، وإلباسه ما يشاكله من الألفاظ حتى يبرز في أحسن زي وأبهى صورة، واجتناب ما يشينه من سفساف الكلام وسخيف اللفظ، والمعاني المستبردة، والتشبيهات الكاذبة، والإشارات المجهولة، والأوصاف البعيدة، والعبارات الغثة، حتى لا يكون متفاوتا مرقوعا، بل يكون كالسبيكة المفرغة، والوشي المنمنم، والعقد المنظم، واللباس الرائق، فتسابق معانيه وألفاظه، فيلتذ

[1]- ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تحقيق: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1/ 1402هـ، 1982م، ص 14.

الفهم بحسن معانيه كالتذاذ السمع بمونق لفظه"[1]، إزاء هذا الوضع نلتمس حرص ابن طباطبا في تخير القوالب اللفظية والتلوينات الصوتية الموافقة للمعنى، "فإذا ورد عليك الشعر اللطيف المعنى، الحلو اللفظ، التام البيان المعتدل الوزن مازج الروح ولاءم الفهم"[2] ، فقد عمد ابن طباطبا إلى وصف حال الشاعر في إيفاء قوالبه اللفظية، وانسجامها التعبيري، وتآلفها التأثيري، وتناسقها الدلالي كحال النساج والنقاش المتفاني في جودة صنعته، " الذي يفوف وشيه بأحسن التفويت، ويسديه وينيره ،ولا يهلهل شيئا فيشينه، وكالنقاش الرفيق الذي يضع الأصباغ في أحسن تقاسيم نقشه، ويشبع كل صبغ منه حتى يتضاعف حسنه في العيان، وكناظم الجوهر الذي يؤلف بين النفيس منها والثمين الرائق، ولا يشين عقوده، بأن يفاوت بين جواهرها في نظمها وتنسيقها"[3].

بذلك أسهم هذا التوجه اللّغوي الذي سلكه ابن طباطبا في ترسيخ معالم تحليل البنية النصية، وملامح تفاعلها الوظيفي المتجسد في جودة السبك والنسج مع إتقان الصنعة.

---

[1]- ابن طباطبا العلوي ، عيار الشعر، ص 10. ينظر كذلك في هذا الصدد: فايز داية، علم الدلالة العربي، ص 67.

[2]- المرجع نفسه، ص 22.

[3]- المرجع نفسه، ص 11.

الدال والمدلول عليه عند ابن قتيبة (267هـ):

يعد بروز ابن قتيبة بكتابه "الشعر والشعراء "منطلقا تحليليا، ومرتكزا وظيفيا هاما في تاريخ النقد العربي، لكون النقد نحى من المعيار الذوقي إلى الواقع القيمي، المستند إلى ضوابط من القول الشعري، فتطلعت الأحكام إلى جودة النص، بوصفه مرتكز ضروري في الشعر لا في الشاعر، ولعل من أهم القضايا التي أولى لها الاهتمام الأكبر نسقية اللفظ والمعنى

تنبثق رؤية ابن قتيبة المباشرة في (الشعر والشعراء)، فشعر يصنفه على أربعة أضرب، وكل هذه الضروب فيهما عنصران هما اللّفظ والمعنى، وبحسب سمات الجودة أو الرداءة لهذين الركنين يمنح الكلام سلميته "أقسام الشعر تدبرت الشعر فوجدته أربعة أضرب:

1/ملمح حسن لفظه وجاد معناه كقول القائل في بعض بني أمية

بِكَفّهِ خَيْزُرَانٌ رِيحُهُ عَبِقٌ من كَفّ أَرْوَعَ،في عِرْنِينِهِ شَمَمُ

يُغْضِي حَياءً،وَيغْضَي من مَهَابَتِه فَمَا يُكَلّمُ إلاّ حِينَ يَبْتَسِمُ[1]

لم يقل في الهيبة شيء أحسن منه

كقول أوس بن حجر:

أَيَّتُهَا النّفْسُ أَجْمِلي جَزَعَا إنَّ الذي تَحْذَرِينَ قدْ وَقَعَا [2]

---

[1]- ابن قتيبة ، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ج، م، ع 1119، ج 1/ص 64.

[2]- المرجع نفسه، ص 65.

2/ ملمح حسن صوغه اللّفظي وحلا، فإذا أنت فتشته وجدته فارغ المحتوى كقول القائل:

ولَمّا قَضَيْنَا مَنْ مِنًى كُلَّ حَاجةٍ ومَسَّحَ بِالأَرْكانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ

وشُدَّت على حُدْبِ المَهَارِى رحَالُنَا ولم يَنْظُرُالغَادِي الذي هُوَ رَائِحُ

أخَذْناَ بِأَطْرافِ الأحَاديثِ بَيْنَنَا وسَالَتْ بِأَعناقِ المَطِىّ الأَبَاطِحُ[1]

3/ ملمح جاد معناه وهزلت ألفاظه عنه كقول لبيد بن ربيعة:

ما عاتَبَ المَرءَ الكَريمَ كنَفسِهِ وَالمَرءُ يُصلِحُهُ الجَلَيسُ الصالِحُ

هذا وإن كان جيد المعنى والسبك فإنه قليل الماء والرونق [2]

4/ ملمح ضعف معناه وتأخر لفظه كقول الأعشى في امرأة:

وفُوها كَأَقَاحِيَّ غَذَاهُ دَائِمُ الهَطْلِ

كما شِيبَ براَحٍ بَا رِد مِنْ عَسَل النَّحْل (3)

إن هذا المنحى النقدي الذي يؤطر مجال الاشتغال عند ابن قتيبة، يتوخى نسقا ابتنائيا مرتكزه اللّفظ والمعنى توجها. وتعرضهما للجودة والقبح ميدانا للتنظير، ولا تفاضل لأحدهما على الآخر، ولا استئثار بالأولوية لأحد القسمين، فقد يتساويان في الضعف والقبح، وقد يفترقان أحدهما جيد السبك والآخرضعيف، هذه النسقية كان لها أثرها في بلَرة معيار الجودة وفحولة الشعر.

[1] ـ ابن قتيبة، الشعر والشعراء،ج1/ص66.

[2] ـ المرجع نفسه، ص 68.

ووضع كل واحد منهما ضمن سلميته البنائية، لأن هذين العنصرين يحققان التآلف بين الشكل والمضمون، وبذلك تتجلى الجودة الشعرية "فابن قتيبة قدم لكتابه بمقدمة وافية، وبين فيها منهجه في المتن ورأيه في المنتوج الشعري ومؤليفه، كما انطوت هذه المقدمة على أراء نقدية هامة في البلاغة والنقد والشعر والشعراء"[1]، وبذلك تهيأ لابن قتيبة تقديم رؤية تفصيلية تتقصى مواضع الكلمات وصلتها بالمعنى مع أقسام الكلام حسبما يستدعيه السياق، فالألفاظ تجلي الدور الوظيفي للمعاني وتصورها أصدق تصوير، وقد تبلرت مشروعية الضروب التي نسبها ابن قتيبة لهذه الثنائية، بصياغة التآلف والانسجام على نحو نظرة توفيقية، لأنه لم يخرج فيها عن عرف النقاد في ضرورة انتقاء الألفاظ السهلة البعيدة عن التعقيد، "إذ يقيم ابن قتيبة سلمه للجودة على عنصرين أساسين هما اللفظ والمعنى اللذان يميز سماتهما دون أن يفضل أحدهما على الآخران جودة الشعر دائما وفي نهاية الأمر للجودة الزائدة لكل من هذين العنصرين"[2]. إن هذا الحذو التصنيفي بخصوصيته الإجرائية، اقتضى من ابن قتيبة ترتيب الشعراء بدورهم إلى مرتبتين، فمنهم المتكلف، ومنهم المطبوع، فالمتكلف هو الشاعر الذي يعيد تنقيح وتمحيص قصيدته، والمطبوع هو الذي يرتجل قصيدته بعفوية وانسيابية، فما إن ترد المعاني في ذهنه حتى تنثال عليه الألفاظ وتتابع في سلاسة ويسر لتجسد قالبا لتلك المعاني "والمطبوع من الشعراء من سمح بالشعر واقتدر على القوافي، وأراك في صدر بيته عجزه، وفي فاتحته قافيته، وتبينت على شعره رونق الطبع ووشى

[1]ـ الشعرواي ناهد أحمد السيد، من مصادر التراث العربي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005م، ص 103، 104. وينظر في هذا الصدد: فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص 37-38-39.

[2]ـ جمال الدين بن شيخ، الشعرية العربية، دار توبقال، المغرب، ط1/ 1996م، ص 17.

الغريزة، وإذا امتحن لم يتلعثم ولم يتزحر"[1]، تبعا لهذا الطرح يمكن القول:إن مسار الجودة عند ابن قتيبة لا يحدده الزمن أو المكانة الاجتماعية، بل المحتوى الشعري بمعزل عن كل الاعتبارات الأخرى، ومرتكز هذه الجودة هو الصلة الوشيجة بين قطبي النسقية الشعرية (اللّفظ والمعنى)، ولا ينبغي الشك أن هذا النهج كان هو الغالب على آراء هؤلاء النقاد، فابداعية اللّفظ والمعنى أس قار لتفاضل القوالب الشعرية.

[1]- ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ج1/ ص 90. كذلك ينظر في هذا السياق: حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص 326.

الدال والمدلول عليه عند أبو هلال العسكري (400هـ):

اهتم أبو هلال العسكري (400هـ) بالعلامة من جهةمرجعتيها الوظيفية، حيث تحددت آليات اشتغالها بالارتهان إلى القوام القصدي؛ فتتشكل ملامحها التبليغية على مستواها الإنتاجي، "فأساس التواصل بين أفراد المجتمع هو اتفاق مبدئي على استخدام وسائل معينة مهما كانت نوعيتها المادية وتطويعها لتصبح علامات دالة بالمواضعة والاصطلاح مع قصد إلى الدلالة المتوخاة"[1]، في التعبير عن أغراض المتكلم لأن الضرورة التعبيرية، تقتضي وجود علامات معينة؛ "فالدلالة ـ في نظر أبي هلال العسكري ـ هي سبيل الاستدلال لحصول الإعلام وبإدراك المعلوم المقصود من فعل الدلالة"[2]، أن هذا الملمح الوظيفي الذي يؤطر وعي أبو هلال العسكري حول طبيعة العلامة، ببعديها الدلالي والتواصلي، فغذت إذ ذاك ـ العلامة ـ وسيطا لتحقيق مستويات الحدث اللّساني ومنه، فالأمارة عنده "هي العلامة الظاهرة، ويدل ذلك أصل الكلمة وهو الظهور، ومنه قيل أمر الشيء إذا كثر، ومع الكثرة ظهور الشأن، ومن ثم قيل، الأمارة لظهور الشأن وسميت المشورة أمارا لأن الرأي يظهر بها، وائتمر القوم إذا تشاوروا"[3]. تنهض مقومات الأمارة، من حيث هي وسيلة استبدالية تنوب عن شيء ما، فهي علامة مخصوصة تخضع لظهور وتواطؤ، لتجلية الدور الوظيفي لفعل الدلالة "فأمست العلامة حينئذ وسيلة بيانية تطغى على ما سواها من الوسائل الأخرى، في كونها قابلة للاستبدال، أي أنها يدل حاضر ينوب عن شيء

---

[1]ـ أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 80.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 93، 94.

[3]ـ أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد ابراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، (دط)،1418هـ،1997 م،ص 72.

غائب(...)علامة الشيء ما يعرف به المعلم له، ومن شاركه في معرفته دون كل واحد، كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه، فيكون دولة لك دون غيرك، ولا يمكن لغيرك أن يستدل به عليه إلا إذا وافقه على ذلك، كالتصفيق تجعله علامة لمجيء زيد، فلا ذلك دلالة لمن لم يوافقك عليه (...)فالعلامة تكون بالوضع، والدلالة بالاقتضاء "[1]، ولا يتأتى ذلك إلا بجنوح نحو نصب إلى إجراء وظيفي المنجز في الواقع الفعلي لعملية التواصل وحصول البيان. إثر هذا التقفي في نهج الأخذ بإجرائية تحليل العلاماتي، انتهى العسكري إلى الإقرار بضرورة تقسيم في نظم الكلام إلى بلاغة وفصاحة، فتحدث عن البلاغة وخصها بالمعاني، وعن مقصدية الفصاحة وخصها باللّفظ، ومنطلقه للتحقيق هذه الفاعلية، ترصد بواعث الكلام، ومراتبه البنائية، من إحكام الصنعة، و"رونق ألفاظه، وجودة مطالعه، وحسن مقاطعه، وبديع مباديه، وغريب مبانيه على فضل قائله، وفهم منشئه "[2]، فإذا كان تحقيق العملية التواصلية مطلبا ملحا عند العسكري، يفضي بإجرائيته إلى إبانة عن المعنى في صورة مقبولة، فإن اشتراطه خصوصيات في اللّفظ تمحور أساسا حول الجودة والتحسين، واكتفاءه غالبا في وصف المعنى، بالتركيز على الإبانة والوضوح أمر يتمشى مع إحقاقات المنطلق البلاغي في بحث الكلام "فيحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللّفظ، لأن المدار بعد على إصابة المعنى، ولأن المعاني تحل من الكلام محل الأبدان، والألفاظ

[1]- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 80. وينظر في هذا الصدد: فايز داية، علم الدلالة العربي، ص 24-25-26.

[2]- العسكري، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1/ 1371هـ، 1952م، ص 58.

تجري معها مجرى الكسوة "[1]، هكذا تتواشج المواقف لتؤكد حضور المعنى واللّفظ معا في تراتبية بلاغة العسكري مع الإقرار بأوصر العلاقة الصميمة بينهما، حيث يتوخى فيها "الصورة المقبولة، والعبارة المستحسنة، لا يتكل فيما ابتكره على فضيلة ابتكاره أياه، ولا يغره ابتداعه فيساهل نفسه في تهجين صورته، فيذهب حسنه، ويطمس نوره، ويكون فيه أقرب إلى الذم منه إلى الحمد"[2] والحقيقة أن الاهتمام بالصورة الحسنة، وبعدها الدلالي، والتحسينات اللّفظية المتحققة في الكلام لدى العسكري، لم تتبن عليه الاستهانة بالمعنى، بل ظل يلح على تطلب الصواب والوضوح فيهما، معلنا في ذلك على فاعلية العملية التواصلية بين أفراد المجتمع اللّغوي.

[1]- العسكري ، الصناعتين، ص 92. وينظر في هذا السياق: تامر سلوم، نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، ص 296-297.

[2]- المرجع نفسه، ص 57، 58.

الدال والمدلول عليه عند ابن سنان الخفاجي (466هـ):

تناول ابن سنان الخفاجي في كتابه "سر الفصاحة"البلاغة مجسدا نسقه الإجرائي، وحسه البلاغي، فلم يدعها دون أن يشفعها بضبطيةالمرتكز النقدي، بل مزج كله وصهره في منحى تقويمي، هذه المعايير تعد ملامح نقدية فعالة في التعامل مع الدلالة الحاصلة من العلامات اللّسانية ـ الخفاجي ـ "الذي كان يقتاف أثر سابقيه في رد الإفادة في الكلام وحصول الدلالة إلى المواضعة، من حيث هي فعل قصدي ومن ثمة فإن الكلام في تصوره يتعلق المعاني والفوائد بالمواضعة لا لشيء من أحواله، وهو قبل المواضعة، إذ لا اختصاص له، ولهذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف مسمياته لاختلاف اللّغات"[1]، إن هذا المنحى التنظيري، الذي عوّل فيها الخفاجي على بحث موضوع الصنعة، الذي هو اللفظ المفرد وملامح فصاحته، ففصاحة السبك بشمولها للألفاظ والمعاني في أقسام تمليها طبيعة تصوره الوظيفي لهذا القوام النسقي، ثم يجلي في مرحلة ثالثة انتظام المعاني كما أسماها، "فهو يقر منذ البدء أن اللّفظ، من حيث كونه علامة لسانية فيه مواضعة واصطلاح، ولو لا ذلك ما كان علامة دالة، معنى ذلك أن معرفة اللّغة تقتضي بالضرورة بالمواضعة، بيد أن شرط العلم بالمواضعة غير واجب في المعاني والأفكار والتصورات التي حقائق وكليات عقلية مصدرها العقل، والعلم، والفهم وهي من ثمة في متناول كل عاقل"[2]. إن هذا التوجه التصنيفي، الذي سلكه الخفاجي دفع به إلى اشتراط سمات الصناعة اللّفظية، أو كما أسماه بالفصاحة في اللفظة المفردة، والتي لا تتأتى إلا بموجب مساءلة مخارج الحروف في تقاربها

---

[1]ـ أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 197.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 197، 198. ينظر في هذا الصدد :حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص 419-420.

وتباعدها"، على أن اللفظة المفردة يظهر فيها التلاؤم ظهورا بينا بقلة عدد حروفها، واعتبار المخارج إذا كانت متباعدة كان تأليفها متلاءما، وإن تقاربت كان متنافرا، ويلتمس ذلك بما ذهب من اعتبار التوسط دون البعد الشديد والقرب المفرط"[1]، في ظل هذا المقترب البلاغي الذي تخيره ابن سنان لابتناء معايير اللفظة المفردة، وأثر الكلمة، وحضورها الدلالي، ورفعة مكانتها تبليغية، إذ ترسخت معالم الصنعة في مرتبتين مرتبة الألفاظ، ومرتبة التأليف، وكلاهما يتواشجان في فعل الدلالة "، فدقة المعنى في نفسه وحاجته إلى الإحاطة بأصل قد بني عليه ـ فليس أن يجعل المعنى الدقيق ظاهرا جليا جله للمعبر عنه، ولكن يحتاج أن يحسن العبارة عنه ويبالغ في إيضاح الدلالة ليكون ما في المعنى من الدّقة واللطافة بإزاء ما في العبارة عنه من الظهور والفصاحة "[2].

إزاء هذا الوضع الذي انفلت فيه ملامح الوضوح المسيطرعلى فكر ابن سنان، استحضرت بمقتضاه أدوات تحليل الكلام، ومعايير فهم علائقه الوظيفية، وهو ما يمكن أن نتبين دوره من خلال تقسيم دلالة الألفاظ على المعاني في ثلاثة مراتب:"أحدهما المساواة وهو أن يكون المعنى مساويا للفظ، والثاني التذييل وهو أن يكون اللّفظ زائدا على المعنى وفاضلا عنه، والثالث الإشارة هو أن يكون المعنى زائدا على اللّفظ، أي لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة واللمحة"[3]، حيث تكرست رؤيتها الوظيفية في وسائل يلجأ الإنسان لاستثمارها في بنية النظام الدلالي الابلاغي، ثم يكشف ابن سنان

---

[1]ـ ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ، 1982م، ص 101.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 222.

[3]ـ المرجع نفسه، ص 207.

في أغراض التي تصلح لكل ترتيب من هاته الترتيبات التي أسلفنا ذكرها، لينتهي إلى مقصدية إيفاء معاني صناعة الكلام حقها من الحصر والتنبيه على الخطأ، ويعرض فيها لصحة التشبيه، وصحة الأوصاف في الأغراض التعبيرية، "ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم، ولا في الذم بالألفاظ المعروفة للمدح، بل يستعمل في جميع الأغراض الألفاظ اللائقة بذلك الغرض، وفي موضع الجد ألفاظه، وفي موضع الهزل ألفاظه "[1]، وعليه أتيح لابن سنان ترسيخ هذه الضوابط التنظيمية، على ضرورة مناسبة الألفاظ للمعاني، وللغرض الذي ودت لأجله، فيقر ابن سنان الذي "أن العلامة اللّسانية مجال إدراكي واسع، ويتكون مبدئيا من أربعة أطراف (...)والمعاني ليس فيها شيء من ذلك، وإنما معيارها العقل والعلم وصفاء الذهن، ولها في الوجود أربع مواضع، الأول: وجودها في أنفسها، والثاني وجودها في أفهام المتصورين، والثالث:وجودها في الألفاظ التي تدل عليها، والرابع:وجودها في الخط الذي هو أشكال تلك الألفاظ المعبر بها عنها"[2]، ولا يتأتى هذا إلا بتبني وسائل دالة يتواضع عليها أفراد المجتمع اللّغوي لتحقيق الأفق التواصلي، والوسائط المؤهلة لذلك كثيرة، "فلقد سوغ الإنسان إلى التواضع على الأصوات والاصطلاح عليها لسهولة هذه الأصوات وسعتها، بحيث يصعب إيجاد وسيلة أخرى مهما كانت طبيعتها المادية لتقوم مقامها، ويرتد ذلك بخاصة إلى انتظام هذه الأصوات وتقطيعها وتعاقبها، وبهذه الخصائص الثلاث اغتدت الأصوات الوسيلة الطاغية على ما سواها في اصطناع العلامات الدالة، ولكن الأمر الذي لا يغرب عن أحد هو أن الصوت بطبيعته لا يدل، وما ينبغي له ذلك، وإنما الدلالة قد تحصل

[1]- ابن سنان الخفاجي ، سر الفصاحة، ص161.

[2]- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 124.

من ترتيب الأصوات وتعاقبها في العملية التلفظية، وذلك ترتيب والتعاقب ليسا معللا بعلة طبيعية أو عقلية اقتضت أن يكون التلفظ على نسق معين من الترتيب، بل أن ذلك في مجمله يرتد إلى تواضع المجتمع اللّغوي واصطلاحه"[1].

وانطلاقا من هذا التصور الذي عول عليه الخفاجي، يتجلى لنا أنه لا معنى للكلام اللّساني إلا بتواطؤ من المجتمع على جعل هذه الأصوات المتعاقبة، والحروف المنتظمة معرفات لما في النفس والفكر، فهي فضاء تواصلي يتغيا فعل الدلالة.

[1]ـ أحمد حساني ، العلامة في التراث اللساني العربي ، ص198.

الدال والمدلول عليه عند الآمدي وعبد القاضي الجرجاني:

ألف الآمدي كتاب الموازنة في المقارنة بين أعمال البحتري، وتوجه القاضي الجرجاني في كتابه الوساطة للحكم بين المتنبي وخصومه، وهما يمثلان أحسن ما وصل إليه النقد في القرن الرابع الهجري؛ بحيث تحيل الموازناتين عن ذوقين في الكتابة، ومنحيين في تصور ملامح الدرس اللّغوي، ومواقف هؤلاء النقاد بين منتصر للقديم ومنتصر للمحدث.

الآمدي:

عني الآمدي بثنائية اللّفظ والمعنى فأتخذ أسلوبا مغايرا عن ما سبقوه، حيث جعل من شعر شاعرين كبيرين، هما أبو تمام والبحترى موضوعا لتنظيره النقدي، "ففي الشعر مذهبين متقابلين يختلفان من حيث صنعه ونقده، أما المذهب الأول فمذهب المطبوعين الذين لا يتكلفون في صنع الشعر، بل يرسلون أنفسهم على سجيتها، ويمثلهم البحتري، وأما المذهب الثاني فمذهب المتكلفين الذين يبعدون في معانيهم ويغمضون فيها حتى تحتاج إلى شرح واستنباط ويمثلهم أبو تمام ويقول الآمدي:إن الأدباء والنقاد والعلماء انقسموا معها قسمين، فأما الكتاب والأعراب والشعراء المطبوعون وأهل البلاغة العربية، فيؤثرون البحتري، وأما أصحاب الفلسفة والمعاني العويصة والشعراء وأصحاب الصنعة (**البديع**)فيؤثرون أبا تمام ويعرض احتدام الجدل في الشاعرين أو المذهبين"[1]هذا المنحى الذي اتخذه الآمدي في منهج الموازنة هو محاولة لحسم هذه القضية التي طال أمدها، وتشابكت إجراءاتها، لإستظهار المعايير على حقيقتها، وردها إلى ناصبها، بالارتهان إلى آليات النقد التطبيقي، الذي يظهر من خلال ترصده أعمال البحتري وأبي

[1]- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط9، القاهرة، ج،م، ع1119، ص 128.

تمام في اللّفظ والمعنى وصلتهما بالشعر من خلال طرحه للأمثلة ونقده بكل نباهة واتزان، والواضح في أغلب فصول الموازنة اقتفاء أثرالمنظور الثنائي المؤسس على سبك الجيد من جهة، ودقيق المعاني من جهة أخرى؛ "وليس الشعر عند أهل العلم به إلا حسن التأتي، وقرب المأخذ، واختيار الكلام، ووضع الألفاظ مواضعها، وأن يورد المعنى باللّفظ فيه المستعمل في مثله، وأن تكون الاستعارات والتمثيلات لائقة بما استعيرت له، وغير متنافرة لمعناه، فإن الكلام لا يكتسي البهاء والرونق إلا إذا كان بهذا الوصف وتلك طريقة البحتري"[1]. في إطار التخصيص المفاهيمي النقدي لمنهج الموازنة، يتجسد وعي الآمدي العميق بالمنزع الذي نحاه في استغلال هذه الضوابط لتحديد تصوره للشعر وجودته، فغاب على أبو تمام إفراطه في المشهد البديعي، الذي خلق له ثغرة ينفذ ضمنها النقاد إلى فك أبجديات رصانة بنائه الشعري،و"أول من أفسد الشعر: مسلم بن الوليد، وأن أبا تمام اتبعه وسلك في البديع مذهب تحير فيه، كأنهم يردون إغراقه في طلب الطباق والتجنيس والاستعارات، وإسرافه في إلتماس هذه الأبواب وتوشيح شعره بها، حتى صار كثيرا مما أوتى به من المعاني لا يعرف معناه بالظن والحدس، ولو كان أخذ عفو هذه الأشياء ولم يوغل فيها، ولم يجاذب الألفاظ والمعاني مجاذبة ويقتسرها مكارهة، وتناول ما يمسح به خاطره وهو بجمامه، غير متعب ولا مكدود، وأورد من الاستعارات ما قرب وحسن ولم يفحش واقتصر من القول ما كان محذوا على حذو الشعراء المحسنين ـ ليسلم من هذه الأشياء التي تهجن الشعر وتذهب بمائه ورونقه"[2]، فقد خيل إلى أبو تمام أن تدقيق المعنى وسبكه في قالب معقد،يقوم على الاستعمال الواسع لأوجه البلاغة، كالاستعارة،

[1]ـ الآمدي،الموازنة، تحقيق: أحمد قصر، ط4، ص 423.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 139. ينظر في هذا السياق: فايز داية، علم الدلالة العربي، ص 53-55-56.

والجناس، والطباق وإسراف فيها، وإن صرح الآمدي بفضل أبو تمام في قدرته على الغوص في المعاني، فإنه أساء عندما قصد بالتصنع وأسرف إلى حد تعمية على المتلقي وتضليله، "وينبغي أن تعلم سوء التأليف ورداءة اللّفظ، يذهب بطلاوة المعنى الدقيق ويفسده ويعميه حتى يحوج إلى تأمل، وهذا مذهب أبي تما في عظم شعره"[1] فقد أولى الآمدي جودة التأليف عناية فائقةولا يتم ذلك، إلا بتآلف دقيق المعاني، والسبك الحسن في الشعر، فقد آثر الآمدي طريقة البحتري، في تقريضه وتصريفه للشعر ومال إليها كل الميل بجودة سبكه، وقرب مأتى معانيه، "وحسن التأليف وبراعة اللّفظ يزيد المعنى المكشوف بهاء وحسنا ورونقا حتى كأنه قد أحدث فيه غرابة لم تكن، وزيادة لم تعهد، وذلك مذهب البحتري"[2]، وواضح أن الآمدي يميل إلى حلاوة اللّفظ والديباجة، ويدعو إلى ابتعاد عن المعاني المعقدة المتكلفة، التي لا تستخرج إلا بالكد، ولا يعرف مسارها إلا بالظن والحدس؛ "فكتاب الموازنة وثبة في تاريخ النقد العربي بما اجتمع له من خصائص، لا بما حققه من نتائج، ذلك لأنه ارتفع عن سذاجة النقد القائم على المفاضلة بوحي من الطبيعة وحدها دون تعليل واضح فكانت موازنة مدروسة مؤيدة بالتفصيلات التي تلم بالمعاني والألفاظ والموضوعات الشعرية بفروعها المختلفة"[3]، بذلك تأكدت دراسة الآمدي بالوقوف على أبعاد دلالة اللّفظية، وتقصي الوضع الصحيح لها، ومدى تفاعلها بالسياق الذي تواجدت فيه، وهذه دعوة إلى تفعيل وشائج التألف بين اللّفظ والمعنى، لتشمل

---

[1]- الآمدي، الموازنة، ص 425.

[2]- المرجع نفسه، ص 425.

[3]- إحسان عباس، تاريخ النقد العربي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط1/ 1329هـ، 1971م، ص 157.

صلة الألفاظ بالأغراض التعبيرية، وضرورة تخير ما يلائم لكل غرض للمعنى المعبر عنه.

ويبدو أن نسقية الآمدي القائمة، على مقابلة تفاعلات المعنى بجودة السبك، وجدت وجهتها إلى القاضي الجرجاني في مؤلفه الوساطة، "ويتضح من اسم كتابه أنه يريد يتوسط فيه المتنبي وخصومه، وهو توسط أقامه على محجة القضاء العادل، وهدته تلك المحجة إلى أنه ينبغي أن لا يحكم على الشاعر بما أساء فيه، بل يحكم عليه بما أحسنه وجوده، إذ لكل شاعر إساءته وأغلاطه، ولا يصح أن تتخذ أساسا للحكم عليه ومن أجل ذلك قدم لمبحثه بأغلاط الشعراء قدماء ومحدثين في ألفاظهم ومعانيهم، ملاحظا أن أبا تمام يتفاوت شعره بين السهولة والإغراب اللّفظي، بينما يمتاز البحتري بالسهل الممتنع السمح المنقاد، وقد أشاد بالنمط الأوسط في الأسلوب الذي يرتفع عن الساقط السوقي ويهبط عن البدوي الوحشي"[1]، فجرجاني يسعى محاولا أن يخلع شيئا من ثوب المثالية الذي أحاط بالشعر القديم، دون المسارعة لإقصاء القديم لقدمه، انتصارا للحديث جملة ولشاعره خاصة، ولكي يكون متزنا في أحكامه، قد ضبط عناصر البناء الشعري، والتي بموجبها يمكن الحكم على جودة الأشعار مهما كان زمانها، فبنى تصوره قائم على أن الشعر وبصمته في النفس، لا يتأسس على مافيه من البديع والصنعة، بل بالعفوية والصدق، "فكانت العرب إنما تفاضل بين الشعراء في الجودة والحسن بشرف معنى وصحته وجزالة اللّفظ واستقامته، وتسلم السبق فيه لمن وصف فأصاب، وشبه فقارب، وبده فأغزر، ولمن كثرت سوائر أمثاله، وشوارد أبياته، ولم تكن تعبأ بالتجنيس والمطابقة، ولا تحفل بالإبداع والاستعارة، إذا حصل

[1]- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص 133.

لها عمود الشعر، ونظام القريض وقد كان يقع ذلك من خلال قصائدها، ويتفق لها في البيت بعد البيت على تعمد وقصد، فلما أقصى الشعر إلى المحدثين ورأوا مواقع تلك الأبيات من الغرابة والحسن، وتميزها عن أخواتها في الرشاقة واللطف،تكلفوا الاحتذاء عليها فسموه البديع، فمن محسن ومسيء، ومحمود ومذموم ومقتصد ومفرط"[1].

يرى القاضي الجرجاني أن البديع كان ينسج في أشعار القدامى عن عفو وخاطر ومن دون قصد، ولهذا يزيد الكلام بهاء وحضورا معنويا، ويكسوه رونقا،و أثرا وظيفيا، فلما تكلفه المحدثون وأسرفوا فيه تنزل بكلامهم إلى الركاكة وزاده غثاثة وبرودة، فكانت الوساطة وخصومه ميدانا وحقلا إجرائيا فاعلا، عرض فيه الجرجاني مساره في النقد اللّغوي، ليتخذ ذلك فضاء يبني عليها أحكامه في المتنبي وغيره من الشعراء، وأول ما طرحه من ذلك رؤيته ـ فأشار إلى الضوابط التي ينبغي على الشاعر أن يستحضرها في عملية الخلق الشعري؛ "فأما الإفراط فمذهب عام في المحدثين، وموجود في كثير من الأوائل، والناس فيه مختلفون، فمستحسن قابل، ومستقبح راد، وله رسوم متى وقف عندها، ولم يتجاوز الوصف حدها جمع بين القصد والاستيفاء، وسلم من نقص والاعتداء، فإذا تجاوزها اتسعت له الغاية، وأدته الحال إلى الإحالة، وإنما الإحالة نتيجة الإفراط، وشعبة من الإغراق، والباب الواحد، ولكن له درج ومراتب"[2]فكان منهجه في البحث كنه الشعر نفسه وقضاياه الوظيفية، وسلميته وترتيبه، وبناؤه وألفاظه، ومعانيه وتشبيهاته، وهفوات الشعراء وسرقاتهم، فأحال إلى شعر

[1]ـ القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي حلبي، ص 34.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 420.

المطبوع، ليستوفي منتجه سلس يخرج من غير تكلف سبيله البداهة والارتجال فكانوا سابقين إلى أبكار المعاني، وشعر متكلف مستغلق المعاني، مضطرب الرؤية، مهلهل السبك، فيه عسف للنفس "وأقل الناس حظا في هذه الصناعة من اقتصر في اختياره ونفيه، وفي استجادته واستسقاطه على سلامة الوزن، وإقامة الإعراب، وأداء اللغة، ثم كان همه وبغيته أن يجد لفظا مروقا، وكلاما مزوقا، قد حشى تجنيسا وترصيعا، وشحن مطابقة وبديعا، أو معنى غامضا قد تعمقه فيه مستخرجه وتغلغل إليه مستنبطه، ثم لا يعبأ باختلاف الترتيب، واضطراب النظم، وسوء التأليف، وهلهلة النسج، ولا يقابل بين الألفاظ ومعانيها"[1]، استنادا إلى هذا الطرح سعى القاضي الجرجاني إلى إلحاق أبو الطيب بطبقة الفحول، لا سيما أن قسما من شعره موسوم بمقومات الجودة، في حين أبو تمام قد حصل على توعير اللّفظ في غير موضع، من شعره ووسمه بالمتكلف ؛"فأنت لا تجد في شعر أبو الطيب بيتا يزيد معناه على هذا الغموض، أو تعقد ألفاظه تعقد أبيات الفرزدق، فأما ديوان أبي تمام فهو مشحون بهذين القسمين"[2]، فلم يكن المتنبي يمثل توجها شعريا جديدا، كما كان شأن أبو تمام، وإنما كان شاعرا أصيلا فحلا تفرد بشاعرية قدة شغلت معاصريه، بين معجب ومنتقد.

ومجمل القول أن كل من الآمدي، والقاضي الجرجاني قد أدركا دور اللّفظ في التعبير، وما يثيره من المعاني في النفس، كما اهتما بانتظام الألفاظ وتناسقها حتى لا تتبو لفظة على أخرى، هذه الفاعلية الإجرائية، تنم عن نظرة متطورة في قضية النقد، وأثرها الحاسم في ضبط مستلزمات الخلق الشعري.

[1]- القاضي الجرجاني ، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص 413.

[2]- المرجع نفسه، ص 419.

الدال والمدلول عليه عند الفارابي (399هـ)

تتركز الإشارة الأولى للفارابي(399هـ) إلى مسألة اللّفظ والمعنى في مستوى اهتمامه بعلمي المنطق والفلسفة، واستقرائه مسائل اللّغة وتطبيقاتها، ضمن أفقها الاستدلالي الاستنباطي، والنظر في كينونتها بوصفها جزء رئيسا في البحث اللّغوي باعتبار إفرادها وتركيبها ودلالتها "وعلم اللّسان عند كل أمة ينقسم سبعة أجزاء عظمى:علم الألفاظ المفردة، علم الألفاظ المركبة، وعلم القوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ عندما تركب، وقوانين تصحيح الكتابة، وقوانين تصحيح القراءة، وقوانين تصحيح الأشعار"[1]، مما يدل أن فهم المراد يتطلب تقدم معرفة بالوضع اللّفظي وتصنيفاته، ومن ثم تجدر المعرفة بالبنيات التي تنتقل بها الألفاظ ومقاصدها المنطقية، فنلحظ أن الفارابي قد تعمق في دراسة اللفظ من حيث هواقتضاء ضروري من جهة استعمالاته العملية، "وكأن مطمح الفارابي يتعلق بوضع معجم لفظي دلالي يفتح به ـ لا ـ قراءة المنطق فحسب، وإنما يمهد به كذلك لكيفية اعتماد علم المنطق وإدخاله في مجال العلوم الأخرى، فمن هذا الاتجاه يعمد أب ونصر إلى إعادة ترتيب أصناف الألفاظ ودلالاتها" [2] فصناعة اللّسان وضبط قواعده عند الفارابي تستدعي تصنيف الأقوال وترتيب دلالتها بدءا بالاستقراء، فالتتبع والحفظ انتهاءا بالتدوين، فيؤخذ النظر في قوانين النّحوية واللّغوية، ويصاحب ذلك تقصي العلاقة الحاصلة،

---

[1]ـ الفارابي أبو نصر محمد، إحصاء العلوم، تحقيق: علي بوملحم، دار الهلال، ط1/ 1997م، ص 19، وينظر في هذا الصدد: الفارابي، في منطق العبارة، تحقيق: محمد سليم سالم، دار الكتيب، القاهرة، 1976م، ص 06، 07.

[2]ـ عائشة حضيري، فلسفة اللغة بين التوقيف والوضع والتأويل، كلمة، أريانة تونس،دار الأمان، الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1/ 1437هـ، 2016م، ص 224.

فتنتقل الألفاظ بمقتضى وضعها معنوي لغوي القريب من المعاني الاصطلاحية المستحدثة فتحقق الدلالة، وبهذا تكون علاقة الاسم بمسماه علاقة تواصلية تكاملية، وإذا رمنا حصر تصور الفارابي لدلالة الأشياء والمعاني، نجد تفكيره في هذا المستوى بالذات يرتكن على إدراك واع لحقيقة الحدث اللّساني، من حيث هوائتلاف علاماتي ذا طابع الاصطلاحي "فهكذا تحدث أولا حروف تلك الأمة وألفاظها الكائنة عن تلك الحروف، ويكون ذلك أولا ممن اتفق منهم، فيتفق أن يستعمل الواحد منهم تصويتا أولفظة في دلالة على شيء ما عندما يخاطب غيره، فيحفظ السامع ذلك بعينه عندما يخاطب المنشئ الأول لتلك اللّفظة، ويكون السامع الأول قد احتذى بذلك فيقع به، فيكونان قد اصطلحا وتواطئا على تلك اللفظة، فيخاطبان بها غيرهما، إلى أن تشيع عند جماعة"[1]، فالدلالة عند الفارابي لا تخرج عن إطار القول في الأسماء والمعاني ضمن مقاصدها المنطقية؛ أي دراسة التي تصنف مضامين الدلالات في مجال ترتيب العلوم، والواضح أن الفارابي يتجه إلى مسألة وضع اللّغة، إنما تحال إلى التواضع والتواطؤ، بوصفها أصلان مكينان في المجال المعرفي، وهوفي هذا ينهج منهج الفلسفة الاسمية ومقاييسها العقلانية، "يعمد الفارابي في هذا المقام إلى ما أضحى ينعت بالحلقة الكلامية أوالدائرة التلفظية التي قطبها الباث والمتلقي للتقريب إلى الأفهام الأثل الأولي للمواضعة، فهويرى أنه قد يحدث أن يستخدم أحدهم علامة لسانية معينة للإحالة إلى شيء ما، فيتلقى المتلقي هذه العلامة ويعيها حضوريا لربطها بالمشار إليه، فيحتفظ بها، من حيث هي مكسب اصطلاحي جديد ويستخدمها من

[1]- الفارابي، الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط2/ 1990م، ص 130.

جهته لتكتمل الدائرة التلفظية، فتكتسب هذه العلامة الصفة التواصلية باتفاق قطبي هذه الدائرة، ثم تشيع وتنتشر وتتوسع بتوسيع الدائرة إلى أطراف أخرى"[1].

فلا شك أن الفلسفة الاسمية للفارابي، تتنزل موضعا من الأهمية تستمده من لحظة ظهور تشريعاته الضبطية المنطقية في صناعة النحو وعموما، وكلحظة دلالية مراجعة للأبعاد النفسية، مدركة لأبعاد الحدث اللّساني في مستوياته الصريحة والمضمرة، وتقصيه في ذلك على إيجاده آليات كافية لتغطية جميع أصناف الدلالات "وأما عنوانه ـ فإنه بين أنه ينبئ عن جملة غرضه: وذلك أنه مشتق من النطق، وهذه اللفظة تقال عند القدماء على ثلاثة معان:

- أحدها القول الخارج بالصوت، وهوالذي به تكون عبارة اللسان عما في الضمير

ـ والثاني القول المركوز في النّفس، وهوالمعقولات التي تدل عليها الألفاظ

ـ والثالث القوة النفسانية المفطورة في الإنسان، التي بها يميز التمييز الخاص بالإنسان دون سواه من الحيوان، وهي التي بها يحصل للإنسان المعقولات والعلوم والصنائع"[2]، فقد أومأ الفارابي إلى تمسك بثنائية الدال والمدلول بتعقب سبل حصول الدلالة ورصد المرتكزات التي تكون الحدث اللّساني قصد تحقيق غاية التواصل والإبلاغ، "وفي ذلك ما يعلن عن أهمية مبحث الفارابي في إشكالية الاسم والمسمى، بما هومبحث أحدث شكلا من أشكال التحول

[1]ـ أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني، ص 195.

[2]ـ الفارابي، إحصاء العلوم، ص 36. وينظر في هذا السياق كذلك الفارابي، الموسيقى الكبير، تحقيق: غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة: محمود أحمد الحفني، دار الكاتب العربي، القاهرة، (دت)، ص 17.

النظري والعملي"[1]، فالواضح أن الانشغال بالمبحث النّحوي، يتنزل ضمن اهتمام خاص عند الفارابي ـ وتحليله اللّغة تحليلا منطقيا ـ تنتسب فيها إلى ثلاثة أبعاد لا يمكن فصلها عن بعضها عن بعض من جهة اعتمادها اللّفظ بناء وحاويا تنظيريا، والمعنى مثيرا ذهنيا، واللّفظ في صلته بالعالم الخارجي إجراء دلاليا.لذا كان التعرض للمسائل اللّغوية ضرورة أولى لشرح المقولات وتركيبة تأليفاتها "وأما موضوعات المنطق، وهي التي فيها تعطى القوانين، فهي المعقولات من حيث تدل عليها الألفاظ، والألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات"[2]، فقد ارتأى الفارابي الإمساك بشروط المنطق وربطه باللّغة في خصوص الألفاظ طارحا مقاصدها الدلالية. إن المنطق عند الفارابي نسق ضروري من شأنه تحصين الفكر من المغالطات، وفهم أنواع الخطاب وتشريعاته اللغوية، ورصد علائقه التبليغية، التي تستدعي استخدام العقل وآلياته المنطقية، ففي مستوى هذه الإشارة، يبدو الفارابي منبها إلى تدرج في وضع اللّغة، وترتيبها الصناعي، وما تحمله في مستواها الأول من مشروع يتأسس على فطرة الأمة وذكاءها في التمييز بين الموجودات، فيمنحها القدرة على استيعابها واعتمادها واستدعائها، وإخراجها من الضمور إلى الظهور. "يظهر الفارابي وكأنه قاصد إلى تأسيس مشروع نظري يخول له نقل علم المنطق إلى مجال العلوم العربية، بما يحمل هذه العلوم على اعتمادها ضمن مناهجها، وتمييز ينتمي إلى مجال المنطق، مشروعا يسمح بفتح أفق نظري أمام علوم اللسان، أوبالأحرى يسمح بفتح أفق لساني ودلالي ينتقل من

[1]ـ عائشة حضيري، فلسفة اللغة والمعنى، ص 253.

[2]ـ الفارابي ، إحصاء العلوم، ص 33. وينظر في نفس السياق: ماجد نخري، تعاليق ابن باجة على منطق الفارابي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط1/ 1994م، ص 83.

مستوى التقييد بالمعجم اللّفظي والمعجم الدلالي النحويين إلى مستوى الاطلاع على معجم يغايرهما لفظا مضمونا"[1].

للفارابي إذن تصور متكامل في مستوى البناء اللّفظي، والانفتاح بها إلى مستوى المفهوم والمقولات، بما يمنع اختلاط الدلالي، واستقرار الألفاظ بوصفها علامات، حيث تنتقل الأمة إلى الوساطة النسخية والاستعارة في العبارة فيحدث الإضمار، ويتوصل إلى هذا المستوى من البناء المنطقي ضمن إوالية محكمة للفارابي، ترتكز أساسا على قواعد التنقل من مستوى الضبط اللّفظي إلى مستوى الانفتاح الدلالي المنتزع والمنحرف عن قوانين اللّغة في أفقها المنطقي العادي.

[1]ـ عائشة حضيري، فلسفة اللغة والمعنى، ص 218.

الدال والمدلول عليه عند أبوحيان التوحيدي (410هـ):

أولى أبو حيان في تحليلاته المعرفية عناية فائقة بمرامي تحقيق الدلالة بين دوال الملفوظ ومدلولاته، إذ تنبه التوحيدي إلى أن فهم طبيعة اللّغة وخصوصياتها الإجرائية ليس الأصوات في حد ذاتها بل في استنطاق دلالتها ومعانيها التي تصطلح عليها هذه الجماعة أو تلك "فالإنسان، عندما يتكلم أو يصغي للغير، لا يتلقط واقع الأصوات، بقدر ما يلتقط طبيعتها الوظيفية "[1] فجوهر اللّغة وعلمها في الواقع هي هذه النسقية الماثلة بين المعنى واللّفظ ومجراها التبليغي، فهي"الخاصية الأساسية المقوّمة له والبينة الكبرى على وضعه كإنسان"[2]، ويؤكد التوحيدي بذلك أن الصلة بين اللّفظ والمعنى ليست علاقة مباشرة، حيث إن اللّفظ يجسم الحس، والمعنى يجسد جواهر النفس وحاصل هذا الجمع يتحقق بشهادة العقل"ليس كل ما في الدنيا يوزن، بل فيها ما يوزن، وفيها ما يكال، وفيها ما يذرع، وفيها ما يمسح، وفيها ما يحزر، هذا وإن كان هكذا في الأجسام المرئية، فإنه على ذلك أيضا في المعقولات المقررة، والإحساسات ظلال العقول تحكيها بالتقريب والتبعيد، مع الشبه المحفوظ، والمماثلة الظاهرة"[3]. هذا النظر ينطلق من تقصي ماهية الأفكار في مساعيها الوظيفية، والعناية بالمعاني في تضاعيف أفقها الدلالي، دون يرجح إحداهما على الأخرى. إزاء هذا التنميط التراتيبي يدعوالتوحيدي إلى تقصي بمصادرات الصناعة الأدبية كحسن السبك مع انسيابية الطبع ولطفاته في مضامينه المشحونة بفضاءات سجعيةمريحةللقلب،

---

[1]- فلسفة اللغة، نبيهة قارة، ص22.

[2]- المرجع نفسه، ص 21.

[3]- التوحيدي أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين، دار المكتبة، دط، دت، ج 1/ص 100.

وموقدة لقريحة المتلقي، ما من شك فيه أن المبدع يهوى استدراج لمخاطب وإدماجه واستمالته، والبنية الإيقاعية تعد من التلاوين المتخفية بضرورتها الإقناعيةالتأثيرية، فهي آلية من آليات تعزيز التواصل اللّغوي داخل النّص، حيث تمنحه المتعة النغمية التي تتقبلها نفسية المتلقي وتستحضرها، إن تعويل التوحيدي على البنى السجعية، يعد إضافةإيقاعيةموسيقية في طروحاته اللّغوية، وإن كان يستعين به في مستويات تبليغية تستدعيها الضرورة، وهي بهذا الاستعمال ينقلهامن الاعتباط، إلى التجسيد الوظيفي والجمالي. إن"هذا باب مفترق فيه، إذا رجعنا إلى الحديث فإنه شهي، سيما إذا كان من خطرات العقل قد خدم بالصواب في نغمة ناغمة، وحروف متقاومة، ولفظ عذب، ومأخذ سهل، ومعرفة بالوصل والقطع، ووفاء بالنثر والسجع، وتباعد من التكلف الجافي، وتقارب في التلطف الخافي"[1]، حيث تغدو الأدوات الابداعية مغلفة بأكثر من مقصدية تتآلف جميعها لتجلي المسار الإيقاعي الكلي لأيقونة الخطاب البناء النصي، والأرضية التي لعله كان يشخص عليها دون أن يبتغي ذلك بالقول الصريح هو استصفاء آلية التحقق الدلالي، واستصفاء المقام البلاغي، متقصيا في الحالين تحقيق الكينونة الفعالة، إننا لا نكاد نشك أن أوكد الأوليات في التنظيرالتوحيدي قد تمثلت في القبض على دلالات اللّغة عند ضوابطها التبليغية، بحيث لا تتباين سياقات الكلام، ولا تتفاوت مقامات المتكلمين، ولا تتعاظل هذه بتلك "وقدر اللّفظ على المعنى، فلا يفضل عنه، وقدر المعنى على اللّفظ فلا ينقص منه، هذا إذا كنت في تحقيق شيء على ما هو به، فأما إذا حاولت فرش المعنى وبسط المراد فاجل اللّفظ بالروادف الموضحة والأشباه المقربة،

[1]- التوحيدي أبو حيان ، الإمتاع والمؤانسة، ج1/ ص 22.

والاستعارات الممتعة وبين المعاني بالبلاغة"[1] فلا يغفل التوحيدي في أكثر من موقف إلحاحه في تخيّر اللّفظ بتمييز الدوال وفي مثل هذا الحال تكمن روحية انتقاء اللّفظي ضمن مستواه الإفرادي الذي يثبته مفهوم للبيان الشامل لديه يرتكز أساسا على جودة التصنيف وتخير اللّفظ وحسن السبك وتقريب المراد حيث "تتبدى العلامة اللّسانية في حالتين اثنتين إحداهما: الصورة السمعية أوالجانب المنطوق من العلامة ويعبر عنها أبوحيان بالصورة اللّفظية فهي في نظره "مسموعة بالآلة التي هي الأذن، فإذا كانت عجماء فلها حكم، وإن كانت ناطقة فلها حكم"

والأخرى: الصورة المكتوبة، وهي الجانب المرئي من العلامة اللّسانية وفي كلتا الحالتين يجب توافر الدلالة التي حاصل اقتران الدال والمدلول، ونعني بالدوال المسموعات أو الصور السمعية، ونعني بالمدلول جميع الصور الذهنية (...) وقد عبر ذلك أب وحيان بقوله "المعاني صوغ العقل، واللّفظ صوغ اللسان "ومن ثمة فإن صوغ العقل (**المدلول**) يظل غفلا، فهو يفتقر بالضرورة إلى صوغ اللسان (**الدال**)لكي تكتمل الدلالة وتحقق في الواقع الفعلي للكلام، وما كان ذلك إلا الدال بدون المدلول منعدم الوجود"[2] ،أما إذا حاولنا ربط تفاعل الكلمات بعضها ببعض بنزعة التوحيدي التنظيرية، فإنها من الإجراءات العملية التي استقر عليها، والذي نظر إلى توليفها السياقي، بوصفها جامعة لشتات الدوال، حيث تقترب المعالجة من الوعي بالمستوى التركيبي و"معاني النّحو منقسمة بين حركات اللّفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ

[1]- أبو حيان التوحيدي ، الإمتاع والمؤانسة، ج1/ ص 125.

[2]- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 83،84.

شيء عن هذا النعت، فإنه لا يخل ومن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد"[1]، فقد أدرك أبا حيان أن التطلع إلى الكلمات المفردة منزوعة من سياقاتها تجردها من قيمتها المعنوية الخاصة التي تتمتع بهافي ضمن تراكيب سياقية محددة.

فعلامات الإعراب عنصر جوهري لمفارقة عناصر التراكيب وبيان تنظيمها، ووظيفتها الضبطية في تحقيق المعنى، ومن ثم تجسيد توليفات صحيحة على وفق رؤية المتكلم وقواعد اللّغة التنظيمية. أحال التوحيدي أثناءتأمله للمجال الإدراكي للعلامات، أن الحدث اللّساني قد يتجلى واضحا فيسهل على المتلقي به بلوغ محركات نسيجه المتفاعل،وقد يحجب ويضمر فيعسر على المتلقي الإلمام بحيثياته به إلا باللجوء إلى بلاغةالتأويل، "فهي التي تحوج لغموضها إلى التدبر والتفحص، وهذا يفيد أن من المسموع وجوها مختلفة كثيرة نافعة، وبهذه البلاغة يتسع في أسرار معنى الدين والدنيا، وهي التي تأولها العلماء بالاستنباط من كلام الله عزوجل وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (....)وجولان النفس واعتصار الفكر، وإنما يكونان بهذا النمط من أعماق هذا الفن (...)حتى تكون معينة، ورافدة في إثارة المعنى المدفون، وإثارة المراد المخزون"[2] ؛ فيوضح أبا حيان أن هذا السند التأويلي يحتاج في ضبط خصوصيته التحليلية إلى دليل عقلي، لبلوغ مقصدية الخطاب؛ فهوإذ ذاك ينعمد على القدرات الذهنية،ودواليب كشفية جديدة يتقلدها القارئ لبلرة الدلالة الغالبة."لقد تيسر لأبو حيان إدراك العلاقة بين التأويل والغموض الداعي إلى إعمال العقل في توالي العناصر اللسانية في انتظامها لمعرفة المقصود الخفي من هذا الانتظام ولا يكون ذلك إلا بالتدبر

[1]- أحمد حساني ، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 121.

[2]- المرجع نفسه، ص 142، 143.

والتفحص لبلوغ الغاية القصوى (...) وذلك ما عبر عنه أبوحيان بالمعنى المدفون والمراد المخزون"[1]، فتأويل هيأ السبيل لرؤية عميقة ومعقدة لفعل الدلالة ووطدمنهجية تعتمد كفاءات العقل وأثره في رصد المنحى الدلالي إذ "يتجلى الأفق المعرفي للقارئ وتظهر قدراته العقلية حينما يعمد إلى التأويل في تعامله مع النص، ويعمد هذا الإجراء الميدان الخصب لبيئة الاستنبات العقلي الذي يعكس بوضوح التحرر من ثقل التأطير النقلي بكل روافده اللغوية والثقافية، وهوالأمر الذي جعل أسلافنا يستمسكون بالتأويل من حيث إنه منوال إجرائي عقلي محض"[2].

فقدكان طبيعيا أن نقف عنده على إلماحات تتعلق بتشكل العلاقة بين مستويين من تركيب الكلام: الحسي والتصوري، ولورصدنا بعضا من آراء أبو حيان في هذا المجال لبان تفرده في توظيف الإجراء الفلسفي لدعم طرحه اللّغوي لم يغب الاحتكام إلى كفاءات العقل من قاموس أبو حيان حين ينتقل من الحديث عن الأداء الكلامي إلى الحديث عن الإبداع الوظيفي، وهوفي ذلك يؤسس لفعاليةالكينونة اللّغوية، ضمن أنساقها الدلالية المتفاوتة، وهذه تعد من المبادئ التي تبناها التوحيدي مقياسا للاطلاع على خصائص الإنسان وقدرته على انتقاء الألفاظ بحسب سلمها الدلالي.

الدال والمدلول عليه عند ابن سينا (428هـ):

[1]- أحمد حساني، العلامة في التراث اللّساني العربي، ص 286.وينظر في هذا السياق: الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، ط3/ 1980م، ج2/ ص 166.

[2]- المرجع نفسه، ص 286.

وجد ابن سينا في التصورات الدلالية ميدانا خصبا، لترصد دقائق الأبعاد التعبيرية والآثار النفسية، بموجب حلقة ضرورية ترسخ مبدأ حضور اللّغة مع كل ممارسة عملية تبتغي مجالا معرفيا يقصد الإبلاغ، أو ممارسة باطنية تقوم على تصور المعنى الحاصل في الذهن وترتيبه ؛ إذ مادام أن الحدث اللّساني يقوم على قاعدتي الآثار المرتسمة في الدال والمدلول، وتحديد تفاصيل حقائقهما، بالتالي يكون وجودا أحدهما رهنا بوجود الآخر؛"فدلالة اللّفظ على المعنى دلالة العسل المشاهد على حلاوته، كما أن العسل أدرك حلاوته من أكله بحس الذوق، ولونه بحس البصر، ثم لما شاهده علم أنه حلو، إلا أن الحلاوة تأدت إليه من حس البصر، بل لما ارتسم في النّفس المعنى، واللّفظ معا، فكلما خطر بالبال ذلك المعنى، أدرك اللّفظ، وكلما سمع ذلك اللّفظ أدرك المعنى، لأن اللّفظ هوذلك المعنى بل هومؤد إلى إدراكه"[1]، في هذا التمييز يمكن أن نلمح مقاصد ابن سينا المتعلقة ببيان دلالة الألفاظ على المعاني، وكيفية تحصيلها الذهني بموجب ارتسامها في النفس، وفي فعل التخييل، فابن سينا يتجه إلى تقصي حقيقة دلالية تقصيا يحرص فيه على إحالة التصورات المودعة في الذهن لمدلولات متعينة في العالم الخارجي كالكتابة، حيث " تكون المنطوقات على شكل تعبير بالصوت عما ارتسم من الآثار والمعاني، في حين تكون تدوينا للمنطوقات اللّفظية المركبة"[2]، بمعنى أنه يعمد إلى إعادة النظر في الدوال من جهة علاقاتها بالوجود، مشرعا بذلك البحث في طرائق تنقيبها المعرفي، ومحددا مسوغات استجلاء مقوماتها الدلالية، و"لوأن صورة حلت في ذهنك كان نفس وجودها نفس عقليتك لها، وما كان يجب أن توجد في ذهنك أولا ثم تعقلها ثانيا، بل نفس وجودها في

[1]- ابن سينا أبو علي الحسين بن عبد الله، التعليقات، تحقيق: عبد الرحمن البدوي، 1972م، ص 162.
[2]- عائشة حضيري، فلسفة اللغة والمعنى، ج 1/ ص 382.

ذهنك نفس معقوليتها لك، نحن إذا رأينا شيئا ارتسمت في خيالنا صورته، فانتزع العقل منها معناه فيكون المعقول فيها الذي إذا سمعنا باسمه كان حاضرا لنا"[1]، فلا يغفل ابن سينا على تفصيل صورة التكامل الحاصل بين الدال والمدلول، ويعتبرها معيارا شرطيا، لصياغة حقيقتها استحضارية، ونهجا يستجيب لمستلزمات الوحدة اللّفظية، وبلورة مرتساماتها النفسية "فالنظر في الألفاظ في علم المنطق لا يتسنى أن يكون ـ حسب ابن سينا ـ أمرا جوهريا لتلك الصناعة، إلا من هذه الجهة على وجه التحديد، إذ أن في عدم وجود أداة كافية لتبليغ ما يتصور من معان في الأذهان وقادرة على أن تنوب الوساطة اللّفظية، ما قضى بضرورة اعتماد النظر في الألفاظ من جهة كونها واسطة لتمثل المعاني، ولارتسام الصور فحسب"[2]، تبعا لذلك يتجه ابن سينا إلى التركيز في المسائل اللّغوية، فتظهر في مستوى ما يعلنه من حصر لأقسام اللّفظ، فيحدد ماهيته اللّفظية بالنظر إلى دلالته، فما كانت دلالته الكلية لا تتجزأ، فهواللّفظ المفرد، بحيث إذا تجزأت دلالته لم تفصح عنه، وإنما تتحول إلى دلالة مغايرة، ومعنى ذلك أن اللّفظ المفرد قد يكون لفظا مركبا "واللّفظ المفرد هوالذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلا من حيث هوجزؤه مثل تسميتك إنسانا "**عبداللّه**" حين تدل بهذا على ذاته ـ لا على صفته كونه عبدا لله، فلست تريد بقولك "**عبدا**" شيئا أصلا، فكيف إذا سميته بعيسى، بل في موضع آخر قد تقول "عبد **الله**" وتعني ب "**عبد**" شيئا، وحينئذ "عبد الله نعت لا اسم وهومركب لا مفرد"[3]، مما يدل أن فهم المراد يتطلب تقدم معرفة بالتقسيم

---

[1]ـ ابن سينا، التعليقات، ج1/ص 160.

[2]ـ عائشة حضيري، فلسفة اللّغة والمعنى، ص 341.

[3]ـ ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، تحقيق: مجتبى الزراعي، مؤسسة بوستان، ط3/ 1434هـ، 1392م،ج 1/ ص 44.

اللّفظي، إذا كان مفردا أومركبا، ومن ثم تجدر المعرفة بمقاصدها الدلالية، بوصفها مدار حصول الفهم والإبانة.إن ما يبدو مهما فيما أشار إليه ابن سينا هوإحالته إلى نهج تأسيسي، يخول له تصنيف دلالات الألفاظ، وتكشف ماهيتها في سياقات تبليغية متباينة. من مرتكز هذه المصادرة "تغتذي العلامة اللّسانية في نظر ابن سينا ثنائية المبنى تتكون من مسموع اسم ومعنى (**مفهوم**) وكأن ابن سينا يقر بأن العلامة في حقيقة أمرها، هي اقتران ثنائي بين الدال والمدلول داخل النطاق النفسي"[1]، ففكر ابن سينا يحول الاهتمام باللّغة من مستواها الظاهر إلى اعتبارها شأنا إنسانيا، وتأسيسا تصوريا نفسيا، بحيث مجرد نطق باسم الشيء يرتسم في الذهن معناه، وهذا دليل على أن اللّفظ بناء حاوي للمعنى."فالواضح أن ابن سينا يتجه إلى النطق باسم الشيء إنما يحيل إلى تمثل صورته، وكأن هناك إشارة إلى ما يمكن أن ينوبه الاسم عن الشيء من جهة، وما يمكن أن ينوبه المعنى الحاصل عن الاسم، للشيء من جهة أخرى، وكأن اللّفظ لا يظهر على أنه مفرغ من الدلالة، وإنما هودليل إلى معنى"[2].

وعلى هذا النحو يعمق ابن سينا هذا المجرى الملح على تحقيق التلاحم الإجرائي بين بنيتي الصور الحسية والمفاهيم الذهنية، وهوفي ذلك يجسم مطلبه النفسي، على النظر في حدود هذه المستويات، وطبيعة تعالقها الوظيفي. من هذه الجهة يبدو مهما تقصي المبحث اللّفظي، وكشف عن جوانبه الضرورية، وكيفية استعماله، لتحصيل التصور وما يحويه ضمن دلالة المطابقة، ودلالة التضمن، ودلالة الالتزام؛ "فاللّفظ يدل على المعنى إما على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك

[1]- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 115.

[2]- عائشة حضيري، فلسفة اللغة والمعنى، ص 350.

اللّفظ موضوعا لذلك المعنى وبإزائه، مثل دلالة "المثلث" على الشكل المحيط به ثلاثة أضلع، وإما على سبيل التضمن بأن يكون المعنى جزءا من المعنى الذي يطابقه، مثل دلالة "**المثلث**"على الشكل وإما على سبيل الاستتباع والإلتزام بأن يكون اللّفظ دالا بالمطابقة على معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي، لا كالجزء منه، بل هومصاحب ملازم له، مثل دلالة "**السقف** "على الحائط و"**الإنسان**" على قابل صنعة الكتابة"[1] ،فينص ابن سينا على أن للذهن دورا في الإحالة على الموجودات، فلفظ السقف، يقتضي بالضرورة وجود حائط، وفي هذا المعنى إقرار بوجود صلة منطقية تلازمية بين الاسم ومسماه، فذكر لفظ الإنسان يلزم تحديد المعنى المقصود إليه، بصفات محددة، من بينها أنه حيوان ناطق مثلا [2]، فيوضع اللّفظ بقصد الدلالة على شيء محدد دون سواه، أما دلالة التضمن فهي تدخل في باب الشراكة المطلقة، أي متضمنا منطقيا، دون أن يكون قد وضع له بالتحديد كقولنا: الفرس، الثور، الإنسان من جنس الحيوان. ولعل في إشارة لاحقة لابن سينا، ما يحيل إلى تمثل العلائق الدلالية، إذ الوصول إلى دلالة الاسم على مسماه على وجه الالتزام، يمر عبر إجراء المطابقة بين الاسم وموضوعه بتوسط الذهن، ثم تتباين دلالة الالتزام عن دلالتي التضمن والمطابقة، في أنها تستوجب حضور مدلول خارج عن اللّفظ، أما دلالتا التضمن والمطابقة، فإنهما تقتضيان مدلولهما من لفظيهما، لأن دلالة الاسم على كل أجزائه وشموله هي دلالة مطابقة، أما صلته بجزء من هذه الأجزاء في دلالة التضمن، و"يبد وابن سينا منبها إلى شكل من أشكال المعاني

---

[1]- ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج1/ ص 42، 43.

[2]- ينظر الغزالي، المستصفى في علم الأصول، تحقيق: سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1/ 1417هـ، 1997م، ج1/ ص 74.

التي لاهي على سبيل التوقيف ولا على سبيل الاصطلاح، إنما هي حوصلة، عن ألفاظ متلفظة بالطبع، فكأن من الألفاظ ما يتشكل تركيب ومعنى على جهة طبيعية، وكأن ابن سينا يضيف إلى الأصل التوقيفي، والأصل الاصطلاحي للفظ، والمعنى وجود آخر هوالأصل الطبيعي"[1]

يمكن القول: أن فهم موقف ابن سينا من المسألة الدلالية وفعاليتها المنطقية النفسية، لا تنسى ما لم ندرك غاية ما حدده من ضرورة العودة للتأليفات اللّفظية، واستعمالاتها العملية.

الدال والمدلول عليه عند الغزالي (505هـ):

[1]ـ عائشة حضيري، فلسفة اللغة والمعنى، ص373.

تعد قضية المعنى والدلالة من المواثيق الأصولية البارزة، التي اتسمت بالدّقة والعمق، والتحرز من الوقوع في المحذور الناتج عن سوء الفهم، فضبطت بأسس منطقية صارمة، ومواضعات عقلانية، مصنفة لحدود الخطاب الشرعي، عن ملابسات الغموض الدلالي المعيق في إبانة مقاصد الشارع - والذي تعززه مصادرات الدليل اللّغوي - بموجب آلياته التبليغية بين مستعملي اللّغة المتواضع عليها."إنه ترتيب يبدأ نظريا محضا، ضابطا لقوانين النظر في الألفاظ من جهة دلالتها عن المعاني، ولكيفية اعتمادها لفهم أنواع الخطاب، وتطبيقها ضمن مجالات العلوم، في مستوى مؤلفاته المنطقية، ثم يتحول ترتيبا علميا، مختبرا لمدى صدق المنطقي لمقدمات الخطاب ونتائجه وتشريعاته، ضمن مجالي الفقه والكلام دون يغفل انفتاحا على ما كان من شأن الوضع اللّغوي، وما يقوم عليه من قواعد وأعراف"[1].

هذا المخاض الذي عرفته دراسة الدلالة في صلب المنحى الأصولي عموما، وتصور الغزالي له خصوصا هو ما جذر مسالك البحث في الأحكام المستنبطة من القرآن، بعد أن استقامت حركته العقلانية المنطقية في فهم النصوص الشرعية، لهذا السبب عمد إلى حصر مجال البحث في الدلالة وفروعها، وعالج جدلية اللّفظ والمعنى موضحا أن اختلاف اللّغات تقتضي بالضرورة إلى اختلاف الألفاظ والكتابة بين الأمم، لكن المعاني تبقى واحدة في كل اللّغات لأن الموجود واحد والكون واحد.

[1]- عائشة حضيري، فلسفة اللغة والمعنى، ص 885.

فينتهي إلى أن "الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلفان بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنهما دالتا بالوضع والاصطلاح"[1]، هذا التصور الغزالي المتكاثف، يشمل مسارات حدوث العملية الكلامية الدلالية، ويكشف عن علائق التنظير المعرفي بين اللّفظ والمعنى، محددا صياغاتهما الابلاغية، كما لا يفوته الحديث عن الكتابة، بوصفها غاية وظيفية مستظهرا رتبة الألفاظ من مراتب الوجود، ومن بين هذه المراتب: "إن للشيء وجودا في الأعيان، ثم في الأذهان، ثم في الألفاظ، ثم في الكتابة؛فالكتابة دالة على اللّفظ، واللّفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هومثال الموجود في الأعيان، فما لم يكن الشيء ثبوت في نفسه، لم يرتسم في النفس مثاله"[2]، ولعل أهم مبدأ غزالي يستند إليه تحديد تأليف المنطوق اللّساني، يرتكز أساسا على هيئة ترتيب داخلية منطبعة آثارها في النّفس، فاللّغة في وجودها تكشف في كل مراتبها وجها دلاليا، فالذي في الأعيان واحد مهما تباينت سماته الجزئية، والذي في الأذهان واحد أيضا، والذي في الألفاظ متعدد متغاير، كقولنا: في لفظ رجل، هولفظ عام له ماهية واحدة وتصور واحد، أما إحالته فمتعدد بمقتضى نسبة الدلالة إلى جميع المدلولات، أي: أن اللّفظ عند الوضع يشمل جميع الأفراد الذين يشتركون في هذه الخصيصة الدلالية، "فلاشك أن التوقف عند تشابه الأغراض وتفاوتها في مستوى المؤلفات المنطقية للغزالي، من شأنه أن يمهد للنظر في الإشكال الرئيسي لبحثنا ـ الإشكال اللّفظي ـ ضمن مرجعيات يلتقي مجالها النظري"[3]، وتتفاوت

---

[1]ـ الغزالي أبو حامد، معيار العلم في فن المنطق، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2/ 1971م، ص 48.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 47، 48.

[3] ـ عائشة حضيري، فلسفة اللّغة والمعنى، ص 605.

أشكال طرحها للمسائل اللّغوية. ويبرز الغزالي هذا التحليل الوظيفي مطابقا بين عناصر العملية التبليغية في موضعها، وسلمها الترتيبي الذي ينقل الصورة الخارجية إلى الذهن، ثم يوظف في الألفاظ، ثم قد يكتب، فتحدد هذه الصلة على أساس أنها إشارة لإشارة، من مرتكز هذه المصادرة يهتدي الغزالي إلى جوهر تصنيف دلالة اللّفظ على المعنى في ثلاثة أوجه، وهي: المطابقة والتضمن والالتزام والاستتباع ومنه "فإن لفظ "**البيت**" يدل على معنى البيت بطريقة المطابقة، ويدل على السقف وحده بطريقة التضمن، لأن البيت يتضمن السقف، لأن البيت عبارة عن سقف والحيطان، كما يدل لفظ الفرس على الجسم، إذ لا فرس إلا وهوجسم، وأما طريقة الالتزام، فهوكدلالة لفظ "**السقف**" على الحائط، فإنه غير موضوع للحائط وضع لفظ حائط للحائط حتى يكون مطابقا، ولا هو متضمن، إذ ليس الحائط جزء من السقف، كما كان السقف جزءا من نفس البيت، وكما كان الحائط جزءا من نفس البيت، لكنه كالرفيق الملازم الخارج عن ذات السقف الذي لا ينفك السقف عنه"[1].

يلح الغزالي في هذا المقام على تبيين الدلالة التي تتغيا الإفهام ـ واللّفظ الدال ـ هواللّفظ الذي فهم منه معنى مقصودا، سواء أكان لفظا دالا بالمطابقة، أم بالتضمن، أم بالالتزام، حيث تتعاطى روابطه مع وجود المخاطب وعناصر تفاعلية أخرى، تحدد التوجه المقصدي من الخطاب. وإذا رمنا تقسيم الألفاظ باعتبار نسبتها إلى المعاني حددت بأصناف أربعة "المشتركة، والمتواطئة، والمترادفة، المتزايلة.

[1]ـ الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ج1/ ص 74.

أما **المشتركة**: فهي اللّفظ الواحد الذي يطلق على موجودات مختلفة بالحد والحقيقة اطلاقا متساويا ك (**العين**) تطلق على (**العين الباصرة**) و(**ينبوع الماء**) و(**قرص الشمس**)وهذه مختلفة في الحدود والحقائق.

وأما **المتواطئة**: فهي التي تدل على أعيان متعددة، بمعنى واحد مشترك بينها كدلالة اسم (**الإنسان**) على (**زيد**) و(**عمرو**) ودلالة اسم (**الحيوان**) على (**الإنسان**) و(**الفرس**) و(**الطير**) لأنها متشاركة في معنى (**الحيوانية**).

وأما **المترادفة**: فهي الأسماء المختلفة الدالة على معنى يتدرج تحت حد واحد ك (**الخمر**) و(**الراح**) و(**العقار**) فإن المسمى بهذه يجمعه حد واحد وهو(**المائع المسكرالمعتصرمن العنب**) والأسامي مترادفة عليه.

وأما **المتزايلة**: فهي الأسماء المتباينة التي ليست بينها شيء من هذه النسب، ك(**الفرس**) و(**الذهب**) و(**الثياب**) فإنها ألفاظ مختلفة تدل على معان مختلفة بالحد والحقيقة "[1].

يستند الطرح الغزالي في هذا المضمار إلى جملة من مسارات الاستعمال الوظيفي يستقى جلها من علائق اللّفظ بالمعنى، وأبرزها ظاهرة الاشتراك اللّفظي، والترادف اللّفظي، والأسماء المتزايلة، حيث ينزاح تفاعلها العضوي تبعا لنسبها الدلالية، حيث توغل فرضية العمل في هذا التوجه إلى التصنيف، حتى ينتهي الأمر إلى التفريق بينها؛ أي: بين التواطئ والاشتراك والتباين والترادف، هذا إن دل يدل على نباهة الغزالي في تقصي وحصر دلالة اللّفظ على المعنى، بهيئات وظيفية عملية متباينة. هذا المنحى في تحديد ماهية العلائق القائمة بين الدال

[1]- الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، ص 52، 53.

والمدلول عليه، هو بمثابة المعيار الإدراكي لمحتوى هذه الثنائية، وضبطها ضبطا تأسيسيا دقيقا، باعتبار مجال الدلالة فضاء مفتوح."ومعروف عند المناطقة أن الدلالة تنقسم إلى دلالة **لفظية**، ودلالة **غير لفظية** أما الدلالة اللفظية فهي ثلاثة أنواع :

الدلالة اللفظية الوضعية ، الدلالة اللفظية الطبيعية :مثل دلالة لفظ"**آخ**" على التألم ،**الدلالة العقلية** :مثل سماع الصوت خارج الدار على وجود متكلم و أما **الدلالة غير اللفظية** فهي ثلاثة أنواع :

الدلالة الوضعية غير اللفظية : مثل دلالة إشارات السير الكهربائية على الاتجاه ، **الدلالة الطبيعية غير اللفظية** : مثل سرعة حركة النبض على وجود الحمى ،**الدلالة العقلية غير اللفظية** :مثل دلالة رؤية الدخان على وجود النار "[1]

يحاول الغزالي إزاء هذا التصور ضبط فويرقات هذه الدلالات، فيقرر أنها تنقسم إلى قسمين لفظية وغير لفظية؛ فالدلالة اللّفظية مرتكزها اللفظ، أما غير اللّفظية فقوامها الإشارات والرموز وغير ذلك."إنها إذا نسقية فلسفية وفكرية للقول في الأسماء والمعاني، نلمحها في مستوى أول ضمن نسق داخلي يكمل فكر الغزالي، ويصل بعضه ببعض، وفي مستوى ثان ضمن نسق خارجي يرتب فلسفة الغزالي في الاسم والمسمى حلقة ضرورية ضمن مسار تاريخ فكر عربي إسلامي، لا يمتنع أن يكون خلاله النظر في الألفاظ والمعاني من جهة علاقاتهما بالوجود"[2]. ولما كان المجاز طاقة تعبيرية، وكثافة إيحائية، توليدية دلالية، بل وظيفة عملية، تجسد بموجبها مدلولات جديدة ـ يعطي علماء الأصول ـ في هذا

[1] ـ الغزالي ، العلم في فن المنطق ،ص 44.

[2] ـ عائشة حضيري، فلسفة اللغة والمعنى، ص 884.

الصدد، وفي طليعتهم الإمام الغزالي، أبعادا إجرائية للدلالة سواء أكان في وجهتها الحقيقة الثابتة، أم في انحرافها وعدولها المعنوي، فيبين عن أقسامهما، وعلاقة كل واحدة منها بالأخرى، و"قد يتوكد ويشتد لدى المتأمل لمبحث العدول في البيئة الأصولية أن الدلالة المجازية لا اعتبار لها، إلا بوجود القرينة التي تعد ردفا لها وظهيرا معينا على انصراف الذهن إليها، فإذا انعدمت القرينة يكون الانصراف إلى الدلالة الحقيقة أولى، لأنها هي الأصل وما سواها فرع لها ولا ينتقل الذهن منها إلا ما عداها إلا بمجوز يراه علماء الأصول القرينة اللازمة للمعنى المجازي، وما كان ذلك إلا لأن اللفظ لفظ دال، لكن لزوم المعنى المجازي ليس له فقط، بل له مع قرينة"[1].

على هذا المستند العملي يتجه الأصوليين إلى عد الخطاب الشرعي خطاب منطوق في أغلبه، وحتى ما آل منه إلى الفعل، ينقل باللّفظ نطقا ووسما ورسما ؛ ومن هنا أثرو بإجراءاتهم الضبطية في بلرة المسائل اللّفظية أيما تأثير، فبلغو الغاية في تجذير حدوده، وتسليط الضوء على قضاياه، متوسمين مقاييسه التحليلية، حيث أنهم اشتغلوا باللّغة وقوانينها ليس من باب الترف الفكري، بل أدركوا أن مصدر الأحكام منطلقها لغوي، يسعون من خلالها للنفاذ إلى مكنوناتها الدلالية، وتتبع تفاعلاتها التبليغية التي تحملها في طياتها ـ وحرص الغزالي هذا التحليل ـ ما هوإلا نتيجة موضوعية لما كان يصبو إليه فاستقراء واستنباط أحكام القرآن تحتاج إلى تأسيس تنظيري عميق، وإجراء تأويلي عملي أعمق.

[1]ـ أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 251، 251.

الدال والمدلول عليه عند ابن رشد (595هـ):

سلك ابن رشد (595هـ) هذه الهدية في إدراك قضية المعنى وصيغ تدواله ومقاييس تأويله، ومن الأكيد أن القصد الرشدي المحرك لشروحاته المنطقية يتجاوز ذلك الفهم الضيق للتأويل البرهاني، كحصر لمنطق العلاقات بين العلامة والمعنى، ليصب في جوهر المقاييس والقواعد التي تقصت تحولات هذا المعنى؛ تلك التحولات التي أفضت إلى استيعابه في تشكلات تأويلية متابينة.

إن التصور الرشدي بنتاجه التحليلي يحيل إلى "تجاويف المعاني وإلى تفاصيل دقائقها، بعد أن جزأ الأفكار، وعلق عليها واحدة واحدة، مضيفا للشروحات، معللا بالبراهين، متوقفا عند الألفاظ للاستدلال على جواهرها "[1] ومن البين أن المنحى الراشدي، لم يكن قصده ترجيح من القول على آخر، بل هناك اعتراف بالإجراء الوظيفي للسبل المقنعة في مضامين الخطاب والتواصل، فالتأويل في نظره "هوإخراج دلالة اللّفظ من الدلالة الحقيقة إلى الدلالة المجازية، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز"[2] إذ انتهى به مآل التأمل إلى تقرير حقيقة مفادها أن الكتابة تحرك سالكها بين حدي التصريح والإضمار، من خلال أوضاع متباينة؛ إذ أن دعم النزوع التحليلي البرهاني، لا يستقيم إلا بمقتضى استحضار الحقيقة بتاريخها الاجتماعي"ولا يمكن إخراج الدلالة من الحقيقة إلى المجاز إلا بتعقب العلائق التلازمية التي تقوم على الأدلة العقلية

---

[1]- ابن رشد ، تلخيص منطق أرسطو، دراسة وتحقيق: جيرار جيهامي، مجلد رقم: 1، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1/ 1992م، ص 41.

[2]- ابن رشد، فصل المقال بين الحكمة والشريعة من الاتصال، تحقيق: محمد عمارة، دار المعارف، القاهرة ط3/ ج، م، ع 1119، ص 32.

والقرائن (...)نجد ابن رشد ههنا يضع ضابطا من العشوائية التأويل والزيغ الذي قد يؤدي إلى العبث بتأويل المقروء حسب أهواء الشخص الذاتية (...)ومن التأويلات المحظورة في التراث العربي تأويل الروافض **لقوله تعالى "مَرَجَ البَحرَينِ يَتلقِيَانِ" "يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالمَرجَانُ"**[1] ،أنهما الحسن والحسين وكذلك قالوا في **قوله تعالى "وَإِذَاتَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَفِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ"**[2] ،إنه معاوية، إلى غير ذلك من الشطط الذي يبعد النّص عن حقيقته"[3]، وبذلك يصير مفتاح الخطاب معتمد في الكشف عن بنيته المركزية على احتمالات التفسير وممكنات التأويل؛ إذ من شأن التأويلات الخاصة من أهل النهج البرهاني، أن تميز هذا الخطاب منهجية مغايرة، تستحضر فيها الفارق العقلي والسيوسولوجي بين المتلقين كلما تعلق الأمر في طبيعة الصلة بين الخطاب الشرعي والكلام العادي، وقد عزز ابن رشد وجهته هذه بقوله:"أجمع المسلمون على أنه ليس يجب أن تحمل ألفاظ الشرع كلها عن ظاهرها ولا أن تخرج كلها من ظاهرها بالتأويل، واختلفوا في المؤول منها من غير المؤول"[4] .

الحقيقة أن ابن رشد لم يعتمد على الدين وحده دون العقل، ولا بفاعلية العقل وحده دون ذلك، بل نهج سبيلا وسطا، وفقا لخصيصة هذا الطرح الديني والثقافي الهام، لم يكن أمام التحليل الرشدي بد من استظهار تعددية مقامات الحقيقة، والنظر إلى مستوياتها المتغايرة، وإجراءاتها العملية المتباينة، وصيغها التداولية المتجددة، إذ "يفرق ابن رشد بين اللغة بمعناها المباشر وبين

[1] ـ سورة الرحمن الآية : 19.

[2] ـ سورة البقرة الآية :205.

[3] ـ أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 286، 287.

[4] ـ ابن رشد، فصل المقال وتقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، ص 36.

اللغة بمعناها المجازي، وهوفي كلتا الحالتين يعرف كيف يطبق النشاط العقلي، فعندما نشرح المعنى المباشر لنص ما، فإننا عندئذ نقوم بعملية تسمى التفسير، مثلما نشرح نصوص أرسطو وأفلاطون وجالينوس وابن سينا، وعندما يلزم شرح المعنى المجازي للنص ما تسمى العملية المتحققة عندئذ تأويل، وهذا ما نقوم به في الشرح الأدبي لأحد النصوص حيث يتعلق التفسير بمنطوق النص، ويتعلق التأويل بمفهومه أوبتعبير آخر بالأفكار التي ظهرت على هذا النحوأوذاك"[1]، إذ يتجلى لنا بوضوح أن انفتاح التأويل التحليلي عند ابن رشد على صور الحقيقة في تعدديتها الانعطافية الدالة، هوالمرتكز الجوهري في تبنيه منهجا تأويليا تتعاطى آلياته في فض مغاليق المعنى، فلا مناص من التنويع المفضي إلى تدرج بحسب مقامات المتلقين، وما يقتضيه التوازن المحتمل بين العقل البرهاني والعقل التبليغي.ومما تحرى فيه ابن رشد جوهر البنية في انصهارها، وانتقائها لجزئيتها، وفي كليتها، إذ "أجزاء الحيوان، ليس يوجد لها الواحد، الذي هوبه جوهر وهي منفصلة من الحيوان، بل هي في حال الانفصال شبيهة بالأجزاء التي هي في الكون، أعني لم يتم وجودها حتى ينضم بعضها إلى بعض، ويصير منها جوهر واحد يدل عليه الاسم الواحد"[2]، إذ يعمد ابن رشد عن مكاشفة فضاء الدلالي بمسوغ التمثيل البيولوجي، فيؤدي الاحتكام الرشدي إلى هذا النظام لتدليل على حتمية وجود ناظم كلي، يؤكد على تطابق الكيونة مع مضمونها المؤسس، كما من شأن هذه النسقية الإحالية المتحصلة عنه أن تمثل خزانا لدلالات تتأسس عليها تراتيبية الوجود الاجتماعي الموصولة بحلقات الوجود الكبرى "فالمادة بهذا

---

[1]- الزوواي بغوره، الفلسفة واللغة، ص 54.

[2]- ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، تحقيق: موريس بوقس، مكتبة الكاثوليكية، بيروت، لبنان، 1938م، ج2/ ص 998.

المعنى مبدأ هيولاني لا وجود له ذاته بل بالصور التي تتعاقب عليه"[1]، إذ يتضافر العنصران في إحداث الوظيفة أوتشكيل الدلالة، لكن مع الإقرار بتميز كل طرف في نطاق البنية "فتقول أما المادة فهي الشيء الذي هوبالقوة الشيء الذي سيكون بالفعل واحد، وأما الصورة فهي الفعل والماهية، والشخص المحسوس هوالمؤتلف من هذين"[2] إذ ليس هذا التأليف بين الصورة والمادة إلا تجسيما لأنماط التناسق الحادثة بينهما.

[1]- ابن رشد، رسائل ابن رشد الفلسفية، رسالة ما بعد الطبيعة، تحقيق: رفيق العجم،جيرار جيهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1/ 1992م، ص 06.وينظر كذلك في هذا السياق: خليل شرف الدين، ابن رشد الشعاع الأخير، دار المكتبة، بيروت، لبنان، 1995م، ص 84.

[2]- المرجع نفسه، ص84.

الدال والمدلول عليه عند الرازي (606هـ):

كان الرازي (606هـ) أهدى سبيلا في بلوغ الأرب حيث اتسمت دراسته بالشمول المعرفي التأصيلي لجوانب النظرية الدلالية والمستند إلى مرجعيات تحليلية متباينة: فيزيولوجية، وفيزيائية ووظيفية لذا "كان الكلام عبارة عن فعل مخصوص يفعله الحي القادر لأجل أن يعرف غيره ما في ضميره من الإرادات والاعتقادات، وعند هذا يظهر أن المراد من كون الإنسان متكلما بهذه الحروف مجرد كونه فاعلا لهذا الغرض المخصوص"[1].هذا مؤدى طرح الرازي ممن تفطن لوظيفة فك رموز المعنى يبدأ في إطار الوضع الأول للفظ، ثم الالتفات الجماعي الذي حصل حول اللفظة، ثم النظر في التغيرات التي مستها ودراسة تنظيمها، آخذا في الحسبان الأدوات المحركة للظاهرة اللّفظية وما يلابسها في سلمها الانجازي كمفهوم الحقيقة، والمجاز، والقرائن، والسيّاق، والنظم. يتجلى بما قلناه "أنه لا معنى للكلام اللّساني إلا باصطلاح من الناس على جعل هذه الأصوات المقطعة والحروف المركبة معرفات لما في الضمائر"[2].

في هذا المقام يؤكد الرازي دور قصدية المتكلم لتحقيق فعل التبليغ والدلالة. بهذا المسلك نزع الرازي إلى أن التعاون والتواصل بين أفراد المجتمع، لا يتم إلا باجتراح أدوات تبليغية كحركات أوالإشارات أوالنقوش أوالألفاظ، حيث تخصص بموجب المقاصد وأيسرها وأنفعها وأشملها اللّفظ، إذ "لا سبيل

[1]- محمد الرازي فخر الدين، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر،لبنان،بيروت، ط1/ 1401هـ، 1981م، ج 1/ص 34.

[2]- المرجع نفسه، ص 34.

إلى معرفة دقائق الأشياء إلا بتوسيط اللّفظ[1]. عموما يمكن القول إن المتابعة الدقيقة لطروحات الرازي تكشف عن رؤية نوعية تروم إجلاء المستخلصات الإجرائية للنشاط اللّغوي، وفهم آليات اشتغاله ومساراته، ويتغيا الحاجة التي دعت "إلى نصب دلائل التي يتوصل بها كل واحد إلى معرفة ضمير الآخر من معلومات المعينة له في تحقيق غرضه"[2]، عندئذ نستسيغ ما دأب عليه الرازي من تعريف التسمية بأنها بناء فعل إرادي يقوم به المتكلم ذهنيا لينتقيه لغاية التعريف بذات معينة فللألفاظ "دلالات على ما في الأذهان لا على ما في الأعيان، ولهذا السبب يقال: الألفاظ تدل على المعاني، لأن المعاني هي التي عناها وهي أمور ذهنية والدليل (...)أنا إذا رأيت جسما من البعد وظننناه صخرة قلنا إنه صخرة، فإذا قربنا منه وشاهدنا حركته وظننناه طيرا قلنا إنه طير، فإذا ازداد القرب علمنا أنه إنسان، فاختلاف الأسماء عند اختلاف التصورات الذهنية يدل على أن المدلول الألفاظ هوالصور الذهنية لا الأعيان الخارجية"[3]. بهذا الاعتبار يوضح الرازي تحديد للعناصر من (الفاعل ـ المتكلم) الواضع للغة، بحيث تتشكل العملية من المرجع (الشيء الخارجي)، ثم (المفهوم الذهني) الذي يحمل القيمة المتصورية للمعنى، ثم المدلول، ثم الدال، هذه الخطوات الإجرائية التي يمر بها (الفاعل ـ المتكلم ـ الواضع)، هي التي تبين عن الوجهة الاعتباطية للدليل بدقة، ولورمنا استغراق العمق السيميوطيقي لدى الرازي، لقلنا: أننا نلمح بعض إشاراته

---

[1]ـ ابن حزم، أبو محمد علي الأندلسي، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأسئلة الفقهية، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، 1959م، ص 100.

[2]ـ الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيد الجملي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2/ 1986م، ص 31.

[3] ـ الرازي، التفسير الكبير، ج1/ ص 31.

التي تصب في هذا الإطار، فالإنسان"خلق بحيث لا يستقل بتحصيل جميع مهماته، فاحتاج إلى أن يعرف غيره ما في ضميره ليمكنه التوسل به إلى الاستعانة بالغير، ولابد لذلك التعريف من طريق، والطرق كثيرة مثل الكتابة والإشارة والتصفيق باليد والحركة بسائر الأعضاء، إلا أن أسهلها وأحسنها هوتعريف ما في القلوب والضمائر بهذه الألفاظ"[1]، فحديث الرازي عن حركات الإدلاء الصوتي، وشكل أعضاء الجسم،وانفعالات الإنسان تعد مراتب تبليغية ،وعلامات دالة تحيل على الخصائص العقلية والنفسية، ونجد للمسار الفلسفي والطرح المنطقي الصبغة الطاغية في فكر الرازي، وإن كان لا يتباين عن باقي الأصوليين في تصريفه لأنواع الدلالة، حيث يصنفها إلى اعتبارات عدة، منها يتعلق بتمام المعنى، ومنها حسب مفهومه، ومنها ارتبط بتعدده، فمن حيث تمام المعنى تنقسم دلالات الألفاظ إلى أقسام ثلاثة: المطابقة، والتضمن، والالتزام ومنه:"اللّفظ إما تعتبر دلالته بالنسبة إلى تمام مسماه أوبالنسبة إلى ما يكون داخلا في المسمى من حيث هوكذلك، أوبالنسبة إلى ما يكون خارجا عن المسمى من حيث هوكذلك.

فالأول هو:"المطابقة"

والثاني:"التضمن"

والثالث:"الالتزام"

الدلالة الوضعية هي "دلالة المطابقة" وأما الباقيتان فعقليتان، لأن اللّفظ إذا وضع للمسمى ـ انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه"[2]. ومحصل ذلك أن

---

[1]ـ الرازي، التفسير الكبير، ج1/ ص 33.

[2]ـ الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، 1149هـ، 1209م،ج1/ ص 219.

المطابقة هي دلالة اللّفظ على كامل معناه، أما دلالة التضمن فهي دلالة الفكر من مدلوله إلى لازمه الخارج، أما دلالة الالتزام فهي أن يكون اللّفظ له معنى، وذلك المعنى له لازم من الخارج، فعند فهم مدلول اللّفظ ينتقل الذهن من مدلوله إلى لازمه الخارجي، ونلفي الرازي يوضح ماهية دلالة اللّفظ المفرد الذي يكون خارج البناء اللّغوي والذي يكون مدلولها ضمن العبارات المرتبطة بالسيّاق، محددا قيمة الألفاظ في إفرادها متقصيا دلالتها والتأليف "متى علمنا كون كل واحد من تلك الألفاظ المفردة موضوعا لتلك المعاني المفردة وعلمنا ـ أيضا ـ كون حركات تلك الألفاظ دالة على النسب المخصوصة لتلك المعاني فإذا توالت الألفاظ المفردة بحركاتها المخصوصة على السمع ارتسمت تلك المعاني المفردة مع نسبة بعضها إلى بعض في الذهن، ومتى حصلت المفردات مع نسبها المخصوصة في الذهن: حصل العلم بالمعاني المركبة لا محالة"[1]، فكان هذا المنحى مجالا مارس فيها الرازي مكتسبات تعدد نتاجاته المعرفية، الفلسفية والأصوليةفدلالة عند الرازي قوامها ذهني يحكمها في الأساس مبدأ العلاقة التمثيلة بين الفكر أولا واللّغة ثانيا، ومبدأ تجسيد الكلام لقوانين المنطق العقلي، وقد عزز مساره الأصولي هذه النظرة العقلية أبعادها الإجرائية العملية.

[1]ـ الرازي ، المحصول في علم أصول الفقه، ص 199، 200.

الفـــصل الثاني

الدال والمدلول عليه بين محددات النظريات اللسانية الحديثة

الدال والمدلول عليه عند دوسوسيرDe saussure:

أولى دوسوسير جانبا من محاضراته لقضايا المعنى عبر طرحه لنظرية الدليل اللّغوي، والعلاقة الاعتباطية الكائنة بين مكونيه الدال والمدلول عليه ـ فطبيعة هذه العلاقة ـ تعد من المسلمات اللّغوية الأساسية التي تبناهاسوسير، والتي اتسمت قبله بنوع من الثبات والشرطية، بحيث إن كل اسم يقابله مسمى بشكل حتمي ومباشر، وعليه فالإشارة اللّغوية عنده تحيل إلى "كيان سيكولوجي له جانبان يمكن التعبير عنه بالرسم الآتي[1]:

يعمد سوسير في هذا المقام إلى ما ينعت بالقيمة الدلالية للعلامة اللّسانية؛ فالفعل التلفظي هو نشاط وظيفي، وتجسيد عملي لتمثلات ذهنية، في إطار المنظومة اللسانية، أما باطنه فنسيج من العلائق المتداخلة التي تستدعي تقصي الحاجات الاجتماعية وتمحيصها لبلوغ الغاية القصوى للتكوين اللّغوي، والمآل العميق لجلوة الغامض منه، و"الضبط الدقيق لصورة العلامة اللّسانية كتحديدها داخل دارة الكلام، مهمتها ضبط أساس تلك التمظهرات الصوتية المتغايرة في اللّسان، ذلك أن التلاحم الحاصل بين الصوت والفكرة بين العناصر

[1]- Ferdinande D.Saussure, cours de linguistique générale,paris,payote1971,p99.

الأكوستيكية النطقية، والعناصر الفيزيولوجية الذهنية ،حيث يتولى الكيان الأكوستيكي ـ الذهني من خلال تحديد هوية العلامة اللّسانية داخل اللسان .

وتقديمها في شكل كيان النفسي المجرد، يلتحم ضمنه الأثر النّفسي الصادر عن الصوت الفزيائي بالصورة الذهنية التي ترتسم عن الأثر"[1]؛حيث يطرح تعريف سوسير للدليل اللّغوي على هذا النحو إشكاليات عدة، تتعلق بكيفيات حضور المعنى في الدليل اللّغوي السوسيري، خاصة وأن اللّغة عنده مؤسسة اجتماعية، والإنسان بالضرورة يحتاج إلى الإبانة والإعلام بما هو راغب فيه ونزيع إليه، "فأن تكون للأشياء أسماء خارج نطاق الاتفاق الاجتماعي للبشر، أمر لا يمكن التوفيق بينه وبين ما يصر عليه فلاسفة اللّغة المعاصرون (**سوسير، بيرس**)، بأن أسماء الأشياء (**الكلمات**) هي تشكيلات من أصوات يمكن أن نتفق فنطلق عليه أية كلمة أخرى، كما هي الحال عندما نعطي الشيء نفسه اسما مختلفا في كل لغة، أي: إنه لا علاقة البتة بين كلمة "حجارة" وبين هذا الشيء الذي نطلق الكلمة عليه، فالكلمة هذه هي مخترع إنساني ومجتمعي بحث، حتى أن كل مجتمع يخترع لهذا الشيء، الحجارة، الكلمة الخاصة به [2]، إذ يتبدى لنا من هذا أن الكلمة تقتضي الاصطلاح والاتفاق حتى تكتسب شرعيتها الدلالية، لتحقيق عملية التواصل بين المصطلحين عليها، قصد إفادة المخاطب، وإفهامه، وذلك هو جوهر الممارسة الفعلية للحدث اللّساني.

---

[1]ـ عمر ظاهر، تأملات في فلسفة اللغة "خصوصية اللغة العربية وإمكاناتها"، دار الفيربن، لبنان، بيروت، ط1/ 1429هـ، 2008م، ص 22.

[2]ـ عبد القادر فهيم الشيباني (أسس ومفاهيمها)، سيدي بلعباس،الجزائر، ط1/ 2008م، ص 12.

"فاللسان كما يرى سوسير جانب اجتماعي من الكلام خارج الفرد الذي ليس بوسعه خلقه أو تغييره لوحده، من حيث إن وجوده مرتهن بنوع من التعاقد بين أفراد الجماعة، لكن السمة المميزة لهذا التعاقد، لا تمنح أحدا الفرصة لتقييمه قبل التوقيع عليه، فالفرد يتشرب اللّغة قبل أن يكون بوسعه التفكير بمفرده، وبالفعل فتشرب اللغة هو الشرط الحقيقي للقدرة على التفكير.

ولئن كان بوسع الفرد رفض معارف محددة يلقنها له المجتمع بجلاء فبإمكانه أن يطرح جانبا من الاعتقادات يفرضها عليه المجتمع بقوة ـ لكن يكون قد قبل الألفاظ والمعاني ـ التي عبرها يتم تمرير هذه المعارف والاعتقادات، لأن الكلمات والمعاني قد استقرت في ذهنه تحت مستوى الملكية والسيطرة الواعتيين"[1]، وبإعتماد أواصر العلاقة الصميمة التي تربط بين الصوت والمعنى وما يتمخض عنها من آفاق دلالية قصد ضبط أنماط الإبلاغ والتواصل، ذلك أن أهم ما يميز العلامة عند دوسوسير اعتباطية العلاقة بين عنصريها الدال والمدلول عليه، فهي وضعية ناتجة عن التواضع والاتفاق بين المجموعة البشرية، فتكون هذه الدلائل اللّغويةخاضعةللتواطؤ، وليس إلى الاختيار الفردي.

"فتبدو العلامة اللّغوية علامة اتفاقية أو اختيارية لا يراد به، كما يحتمل معنى كلمة الفرنسيةarbitraire" أن الربط بين الدال والمدلول رهن إرادة الفرد، بل المقصود أن العلاقة بين طرفي العلامة علاقة لا تجد لها مبررا"**immotive**" في الطرفين كما هو الحال في الإيماء "**pantomime**"، بل تنجم عن عادة جماعية

[1]ـ ريتشاردهارلند، ما فوق البنيوية وما بعدها،ترجمة: لحسن أحمامة، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، ط2/ 2009م، ص 22.

" habitude collective"، فمن الواضح مثلا أنه ليس بين معنى كلمة "باب" ولفظتها علاقة داخلية، إذ أن المعنى نفسه يؤدي عند جماعات أخرى ب"door"و"porte"(.....)،أما الميزة الثانية فتعود إلى العلامة اللّغوية، لأن الدال فيها يتصف من حيث هو تعاقب ألفاظ بكونه زمنيا،أي ممتدا عن بعد واحد، وهذا ما يظهر مباشرة حين تمثيل الدال بالكتابة"[1]. ويستند سوسير في طرحه بشأن اعتباطية العلامة اللّغوية إلى حجة انعدام السبب المفسر لهذه الرابطة بين فكرة من حيث هي متصور ذهني، والأصوات المكونة لكلمة لكلمات،"ويتوضح الأمر هنا بنوع من فعل الربط داخل نسقية الدال والمدلول عليه أو التمثيل والتصوروحصول هذه العلاقة هي ما يجسد العلامة اللّسانية".[2]. ولعل أهمية الطرح السوسيري حول العلامة اللّغوية تتحدد في دحضها للفكرة القائلة بأن الكلمات تتطابق مع الأشياء، مقررة أن الكلمات لا تربط بالأشياء مباشرة، وإنما بالتصور التي شكلها الذهن عنها، و"لو كان دور الكلمات تمثيل أفاهيم محددة مسبقا، لاستطعنا أن نجد لكل أفهوم معادلا حقيقيا، كأن تكون هي نفسها في لغتين مختلفتين، ولكن ليس الأمر كذلك "[3]؛ بمعنى أخر لا وجود لعلاقة طبيعية تبرر إحالة الدال على المدلول عليه واستدل على صحة ما ذهب إليه باختلاف اللغات على تسمية الأشياء .

---

[1]- عادل فاخوري، تيارات في السمياء، دار الطليعة،بيروت،لبنان، ط1/1990م، ص 33،30.

[2]-voir F .saussure,cours de linguistique générl, p100.

[3]- دنيال تشاندلز، أسس السميائية،ترجمة: طلال وهبة،مراجعة: ميشال زكريا، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان، ط1/2008م، ص 61.

ضمن هذا المعطى تبنينت الرؤية السوسيرية لموضوع العلامة اللّسانية واعتباطيتها، "فتحديد تسمية الأشياءرصيد يخضع لاتفاق وتواطؤ بين المتكلمين باللسان الواحد"[1]، فالواضح أن الانشغال بالحدث اللّساني، يتنزل ضمن اهتمام خاص يتعلق بتقدير ما تؤديه اللّغة داخل مقاصدها التواصلية.

وعلى صعيد أخر يفصح دو سوسير عن نوع من العلاقات التي يربط الصوت بالدلالة ألا وهي الأصوات الطبيعية، وصيغ التعجب وهي أشكال تعبيرية تلقائية نعبر بها عن الواقع، إن هذا التصور سيجد صداه في حد بعض العلامات ؛ لذلك نجد سوسير أكثر تحرزا في تحديد الكلمات التي تصدق عليها هذه العلاقة مع تعديل في درجة اعتباطيتها ،"فيسارع سوسيرإلى التخلص من الأمثلة المضادة الواضحة التي تقدمها صيغ الكلمات التي تحاكي أصوات الطبيعة (**onomatopées**) أو صيغ التعجب، فالصيغ الأولى وعددها أقل بكثير مما نظنه، ليس قط عناصر عضوية في أي نظام من الأنظمة اللّغوية.

أما صيغ التعجب فيمكننا أن تنفي عن أكثرها وجود رابط ضروري بين الدال والمدلول"[2].

ويحدد (سوسير) بصورة دقيقة ومركزة الأوضاع التي تأخذها الألسن الطبيعية في جس نبض الدلالة، وهي أوضاع تتباين درجة اعتباطيتها،"فالقول بأنوماطبية بعض الكلمات مجرد وهم مرده سوء فهم الدلالة الكلمة نفسها، يقال مثلا :إن

[1] .voire F.Desaussure, cours de linguistique général,p100,101.

[2]. ميشال أريفيه، البحث عن فرديناند دوسوسير، ترجمة وتقديم وتعليق: محمد الخير،مراجعة: نادر سراج، دار الكتاب الجديد المتحدة،بنغازي،ليبيا، ط2009/1م، ص 83.

الفعل **pluit** يمثل صوت المطر **pluie**، لكننا سنلاحظ إذا عدنا إلى الوراء قليلا أن الأمر ليس كذلك وأن أصل الكلمة هو **plovite**"[1]،هذه الإشارات تدلل على حضور مبدأ الاعتباطية، وإن كانت درجة قياسه تترنح بين الطرح المطلق حينا، والملمح النسبي في بعض الأحايين الأخرى؛ "ويكفي أن نقارن بين صيغ التعجب في بعض الألسن ليتبين لنا كم هي مختلفة هذه الكلمات.إن aie في اللسان الفرنسي غير موجودة مثلا في اللسان الألماني. ثم إن ألفاظ السباب والشتائم التي تشكل جزءا من الصيغ التعجبية كانت في أصلها علامات عادية، والخلاصة أن الوقائع المتصلة بالكلمات الأونوماطبية، والصيغ التعجبية في اللسان عرضية جدا وقابلة للدحض، ولا تمثل دليلا كافيا وقويا على دحض مفهوم الاعتباطية ".[2]

فما برح سوسير في خضم تحليله لهذا التوصيف اللّغوي يرسخ لبناء صرحه الاعتباطي اللّساني وينتصر له، وإمعانه في استحضار جملة من التخريجات حول هذا التوجه.

"فالمبدأ القائل بالطبيعة اللّسانية للإشارة الألسنية لا يمنعنا من التمييز في أي لغة بين ما هو اعتباطي في ذاته ـ أي غير محاك ـ، وما هو اعتباطي نسبيا، ليست كل الإشارات اعتباطية بالتمام، في بعض الحالات غائبا تماما، قد يكون الإشارة محاكاة إلى حد ما "[3]، وقد توصل سوسير من هذا الإنجاز الكبير الذي حققه في

---

[1]ـ مصطفى غلفان، اللغة واللسان والعلامة عند سوسير في ضوء المصادر الأصول، دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت،لبنان، ط1/ 2017م، ص 280.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 281.

[3]ـ دنيال تشاندلر، أسس السيميائية، ص 65.

مسار النظرية السميائية إلى الإقرار باعتباطية العلامة اللّغوية، بدءا من أن العلاقة بين الدال والمدلول عليه ليست توقيفية بقدر ما هي اعتباطية جزافية. "فاللّغة في نظر دي سوسير لا يمكن أن تكون إلا نظاما من القيم المجردة، وتكمن قيمة الكلمة في خاصيتها التي تمكنها من تمثيل فكرة معينة، وقد جاء اللّساني بمفهوم القيمة (**la valeur**)من الاقتصاد، حيث ذهب إلى أن قطعة خمسة فرنكات لا يتم تحديدها إلا بمعرفة أنه يمكن تبدليها بكمية محددة من شيء آخر كالخبز مثلا (...)، إن قيمة الكلمة ليست ثابتة مادام يمكن تبدليها بتصور معين،أي: بدلالة أخرى "[1]،من هذا المنطلق تعامل الفكر السوسيري مع العلامة في إطار المنظومة اللّسانية الذي تحتويها، فأسبغ عليها فاعلية قيمتها الابلاغية، "فكلمة خروف(**mouton**)في اللغة الفرنسية، و(**sheep**) في اللغة الانجليزية لهما نفس المعنى، ولكن ليست لهما نفس القيمة إذ أن اللغة الانجليزية تطلق (**mutton**) عن قطعة اللحم المقدمة للأكل، في حين تطلق (**sheep**) على الحيوان داخل الحقل"[2]،فحصول هذا الاعتبار أن اللّغة في جوهرها وكنهها أصوات ذات حمولة معنوية، بالنظر إلى ميكانزماتها الفاعلة في تشكيل النسيج التواصلي.

[1]- أحمد مؤمن، اللّسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،الجزائر، ط2/ 1436هـ، 2015م، ص 20.

[2]- كلود جرمان، ريمان لوبلون، علم الدلالة،ترجمة: النور الهدى لوشن، دار الكتب الوطنية،بنغاري،ليبيا، ط1/ 1997م، ص 22.

هذا ويلح دو سوسير على أن العلامة لا يمكن أن تكتسب مفهومها خارج المجال أو النظام اللّغوي، وبذلك فلا يمكن فهم العلامة السيميولوجية إلا من العلامة اللّغوية.

وعليه "فإن المنظورالسوسيري للتحليل الدلالي لا يسعى إلى إعادة الاعتبار إلى دلالة الوحدة اللّسانية فحسب، لكن إلى قيمتها أيضا، يعني العلاقات التي تحفظها مع الدلالات الأخرى على مستوى النظام اللّغوي "[1]، ولعل هذا الكلام ينطوي على أوفى كشف لمفهومه الخاص حول القيمة ووظائفها المدلولاتية، وتبدلاتها الاستعمالية، آخذا سوسير في الحسبان بنية العلامة اللّسانية في كليتها ضمن المنظومة الاجتماعية، فيتجه هذا التصور إلى تحكيم النزعة الاعتباطية التي تفي بالغرض الذي ينشده الصرح الدلالي في البحث عن ملابسات المعنى ومساراته المتميزة.

وبديهي أن"تجد اللّسانيات نفسها ملحقة بمجال محدود ومضبوط ضمن مجموع الظواهر الإنسانية؛ وبهذا التصور أصبحت السميائيات ـ كما يتصورها دو سوسير ـ علما يدرس العلامات داخل الحياة الاجتماعية، سواء أكانت هذه العلامات لسانية أم غير لسانية، وانطلاقا من ذلك يعد اللّسان ظاهرة سميائية من حيث كونه ظاهرة اجتماعية"[2].

ومما يشتد توكده ههنا في المشروع السوسيري هو أنه أعطى الأولوية للسان بوصفه نسقا لسانيا اجتماعيا وباعتباره من الأنساق الدقيقة والمعقدة، بيد أن هذا

---

[1]ـ كلود جرمان، ريمان لوبلون، علم الدلالة، ص 23.

[2]ـ أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص20.

لم يجعل التواصل حكرا عليه وحسب، بل للسميائيات الدور الأبرز في دراسة مختلف أنماط التواصل الإنساني وغير الإنساني، واللّغوي وغير اللّغوي.

الدال والمدلول عليه عند بيرس (Peirce):

لا مناص لمن يروم تعقب البعد الفلسفي للعلامة من أن ينحو نحو الدراسات الغربية ليعرف من كثب آراء الدارسين في هذا الموضوع، حيث ألفينا الفلسفة البيرسية اعتصمت اعتصاما شديدا بالعلامات على تباين صيغها، وتعدد مصادرها ونماذجها، إذ يضفي عليها بيرس الطابع العقلاني، من زواية اختصاصه،"ففي الفترة التاريخية التي كان يصوغ فيها سوسير تصوره الجديد للسانيات ويداعبه حلم تأسيس علم جديد أطلق عليه السميولوجيا،كان الفيلسوف والسيميائي الأمريكي شارل سندرس بيرس **c.peirce**(**1839-1914**) يخت من جهته، انطلاقا من أسس إبستمولوجية مغايرة، وتصورا آخر لهذا العلم سيسميه السميائيات، والسيميائيات عنده لا تنفصل من جهة عن المنطق باعتباره القواعد الأساسية للتفكير والحصول على الدلالات المتنوعة، ولا تنفصل من جهة ثانية عن الفينومينولوجيا باعتبارها منطلقا صلبا لتحديد الإدراك وسيروراته ولحظاته"[1]، وبهذا التصور تكون سيميوطيقة بيرس هي نتاج فلسفي، أسس فيه لما يسميه المنطق علم الواقع، وقد بنى نظريته هذه ردا على مبادئ المنطق الصوري بوصفها عمليات ذهنية خالصة.

وضمن ذات المقترب تعد النزعة البيرسية تطورا نوعيا ضمن الدراسات اللّغوية التي تندرج في إطار " المنطق بوصفه اسما آخرللسميائيات"[2]؛ وعليه كان التوجه منصبا

---

[1]- سعيد بن كراد، السيميائيات مفاهيمهاوتطبيقاتها، دار الحوار، سوريا، اللاذقية، ط3/ 2012م، ص 87.

[2] -peirce,ch,s, écrits sur le signe,rassembles traduits et commentes par Gérard de le dalle , de seuil ,paris ,1978,p 120.

نحو مرجعية استيعاب خصوصية العلامة اللّغوية التي تجاوزت حدود البناء النسقي المحدود، لتشمل آليات تحليلية إجرائية متشعبة غير التي كانت تطرقها.

"و إن أدنى تأمل في المسار التحويلي الذي سلكه التناول العلمي للعلامة يهدي إلى التناول ما فتئ يزداد عمقا حينما ينتقل من حقل معرفي لآخر، وقد تبدى لنا جليا عندما انتقل مبحث العلامة من حقل اللّسانيات إلى حقل الفلسفة مع الفيلسوف الأمريكي **c .peirce** الذي ما انفك يسعى جاهدا لتوسيع المجال الفكري اللازم لتهيئة أرضية صلدة لإمكانية وجود نظرية علمية لها القدرة الذاتية على تقديم التفسير العلمي الكافي لجميع أنظمة العلامات التي تحيط بالإنسان"[1].

والملاحظ ـ في هذا السبيل الذي نحن بشأنه ـ علم السمياء يهدف إلى استكشاف نظام بناء العلاقات في مختلف أشكال التواصل وفق منطلقات منهجية ومرتكزات نظرية، لذلك فهو يمتد ليشمل مختلف الأنظمة السيميوطيقية، بدءا من هذا التصور "ينطلق بيرس من مفهوم العلامة لتعريف جميع عناصر العالم سواء أكانت هذه العناصر حسية ملموسة أم عناصر مجردة، (...)، حتى الإنسان ـ في نظر بيرس ـ علامة، وكذلك مشاعره وأفكاره، ومن اللافت للنظر أن كل هذه العلامات، في نهاية الأمر لا تحيل إلى شيء سوى علامات أخرى فكيف، يمكن أن نخرج عن نطاق عالم العلامات المغلق نفسه؟ نرسي فيها علاقة تربط بين العلامة وشيء آخر غير نفسها "[2]. لم تخل الرؤية الفلسفية المنطقية التي

[1]ـ أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 22.

[2]ـ جميل حمداوي، الاتجاهات السيميوطيقية (التيارات والمدارس السيميوطيقية في الثقافة الغربية)، مكتبة المثقف، المغرب، ط1/2015م، ص 19.

تشبع منها بيرس في تحليله للظاهرة العلاماتية من بعض التجاوزات التصورية والمنهجية.

وتجدر الإشارة أن الكشف عن هذه المصادرات كانت موضوع نقاش بنيفست" فاعتماد هذا النسق الذي يحول كل شيء إلى علامات بالكيفية الواردة عن بيرس يقود إلى دوران في حلقة مفرغة "[1]، ونظرا للأهمية التي تحتلها الإشارة (العلامة) اللّغوية وغير اللّغوية في الطرح البيرسي شرع بيرس في إرساء نظريته السيميائية والمسماة (**sémiotique**) التي قدم فيها عدة مفاهيم للعلامة وأنواعها وأساليب اشتغالها، "فالعلامة هي ماثول (**repesent amen**) يحيل على الموضوع (**objet**) عبر مؤول (**interprétant**) وهذه الحركة سلسلة الإحالات هي ما يشكل في نظرية بورس ما يطلق عليه السميوز، أي النشاط الترميزي الذي يقود إلى إنتاج الدلالة وتدوالها "[2]؛ بحيث رأى بيرس خلال كلامه على عناصر العلامة،أن يبين دور المرجعية في تفسير وجود العلامة والمدلولية تباعا.

"وبعبارة أخرى، إن السيميوز هي المسؤولة عن إقامة العلاقة السميائية الرابطة بين الماثول والموضوع عبر فعل التوسط الإلزامي الذي يقوم به المؤول وعلى هذا الأساس ،فإن تتحدد باعتبارها سيرورة يشتغل من خلالها شيء ما كعلامة وتستدعي استيعاب الكون من خلال ثلاثة مستويات: ما يحضر في الأعيان، وما يحضر في الأذهان، وما يتجلى من خلال اللّسان، استنادا إلى هذا وجب

[1] ـvoir Emile Benveniste، problèmes de linguistique générale, éd Gallimard ,paris, 1974.T2.p43,44.

[2] ـ سعيدبنكراد، السميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، ص 90.

النظر إلى العلامة باعتبارها وحدة ثلاثية المبنى غير قابلة للاختزال في عنصرين"[1] كما فعل دوسوسير.

إن الحديث عن المعنى عند بيرس ليس سوى أحكام عن منطق العلامة، وحركية اشتغالها إنها نتاج المبادلات الحاصلة بين أبعادها الثلاثة، والتي يصطلح عليها بسيرورة المعنى أو السميوزيس، " فعملية التدليل السيميوزيس، إذن تشكل نشاطا ترميزيا يسهم في نقل العلامة على مستوى الكمون الذي يقتضيها نوعها سواء أكان حسيا أم ذهنيا، إلى مستوى الفعل الذي يتجلى عبر انفتاح دلالة محددة أو غير محددة للعملية، فعملية التدليل السيميوزيس هي القوة القانونية المسؤولة عن الواقعة السميوطيقية "[2]، فكل ركن من أركان العلامة يحيل على طرف آخر، وكل معنى ينتج عن هذا التفاعل الحاصل يحيل إلى معنى آخر في سيرورة متتابعة بحيث يصبح كل معنى يوصل إليه هو عنصر في حد ذاته. ولم يكتف بيرس برصد عناصر العلامة؛ بل جزء كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة متفرعا إلى عناصر ثلاثة أيضا، وهكذا يصير شكل العلامة لديه على هذه الصورة:

الفردية

[1]- سعيد بنكراد، السميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، ص 91، 92.

[2]- أحمد علي، نظرية العلامة وسيرورتها عندشارلس سندرس بيرس، العميد، جامعة بغداد، مجلد 3، العدد :12/2014م، ص 241.

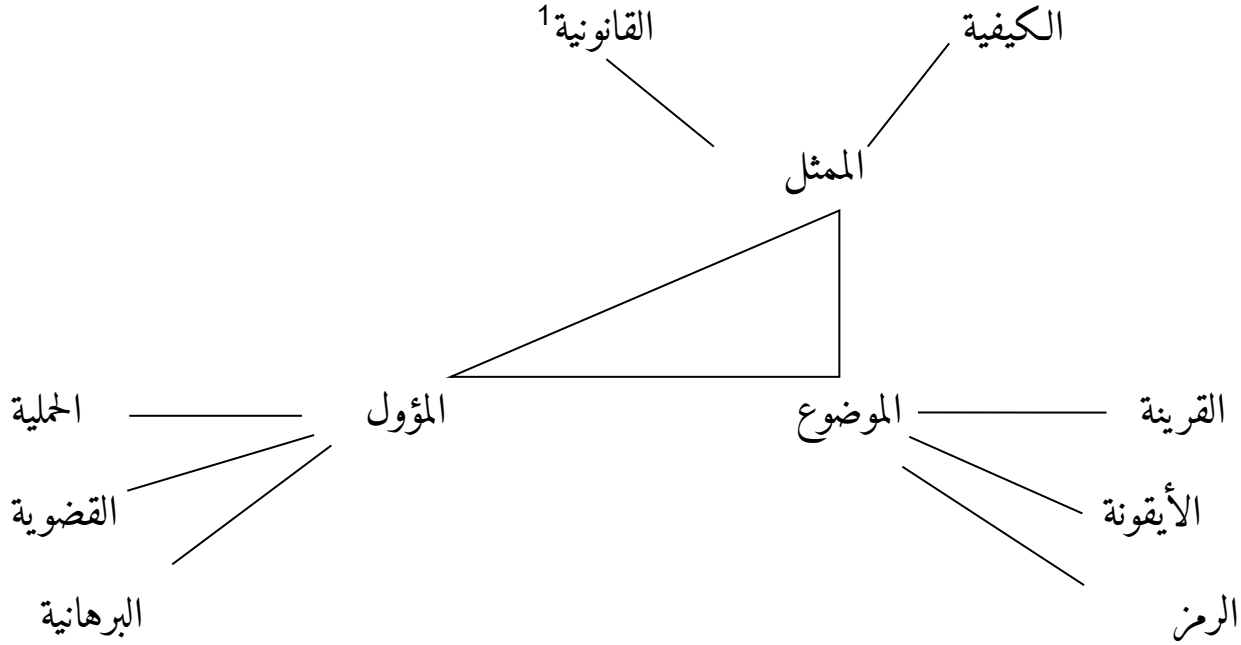

1ـ العلامة وثلاثيتها:

أ ـ الممثل (interpétant):

يعتبر مصطلح الممثل عنصر من عناصر عملية السيميوطيقية، والفكرة التي تنتجها العلامة "فتكون نتيجة عن الأثر الذي يتركه موضوع العلامة في ذهن المفسر."[2]أي: استجابة المؤول للعلامة التي يتلقاها.

ب ـ الموضوع / object:

[1]ـ أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة المنطق السيميائي وجبر العلامات،ص139.

[2]-Voir peirce, the Essentile peirce Selected Philosophical Writinges, edited by the Peirce Edition Project, Indiana, University,1998, p 04,483.

هو العنصر الثاني من عناصر العلامة، حسب التفريع الثلاثي لها، و" هو الشيء المشار إليه أو المرجع، باعتبار ما يمثله الماثول، ويفسره المؤول"[1]أي: بوصفه شيئا للتمثيل تنبني عليه وجود الإشارة وترجع إليه.

ج ـ المصورة / المؤول Representamen:

تمثل هنا علاقة العلامة بموضوعها الذي تحيل إليه، " فهي تمثل الجانب المادي للعلامة"[2]، ويستحضرها المرء في هذا الموضع باعتبارها أداة للتمثيل

2علاقة العلامة بنفسها:

أ العلامة النوعية / الكيفية quali-signe:

هي كل بناء مادي يحيل للعلامة؛"فهي نوعية معينه تشكل العلامة، ولا تمظهر بوصفها علامة حتى تتجسد، وإن كان هذا التجسد لا يحدد طبيعتها من حيث كونها علامة"[3]، فهي صفة تمثل مادية العلامة كالألوان، رائحة عطر، نبرة الصوت.

ب ـ العلامة المفردة / الفردية :sin signe

[1]Voir peirce, the Essentile peirce Selected Philosphical Writinges ،p489.

[2] ـIbid, 489,490.

[3] ـCharles Senders peirce, écrits sur le signe,ed,seuil, 1978,p31,139,230

يتضح الطابع النوعي للعلامة عبر خصائصها الفعلية؛ " فهي الواقعة التي تشكل العلامة، ولا تتحدد في كونها علامة إلا عبر تحديد نوعيتها"[1]، ولا تتشكل إلا عندما تتجسد فعليا كالصورة الشمسية على سبيل المثال.

ج ـ العلامة العرفية (القانونية)legi- signe:

تنهض العلامة القانونية وفق سلمية يتوطأ عليها أفراد المجتمع اللّغوي، "فكل علامة تم التوطؤا عليها فهي علامة عرفية[2]، أي: كل علامة متواضع عليها هي علامة نتجت بسلطة العرف والمجتمع.

3ـ علاقة العلامة بموضوعتها:

أ ـ الأيقونة (icon):

هي الإشارة التي تحيل إلى موضوعها لاشتراكهما في خاصية المشابهة، و"في سميوطيقا الفيلسوف الأمريكي بيرس **c.spierce**؛ الأيقونة سيماء تشبه الشيء الذي تدل عليه. فالصورة على سبيل المثال أيقونة لأنها تشبه الذات التي تمثلها، ومخطط المنزل أيقونة للمنزل"[3]، فالأيقونة علامة تدل على موضوعها فترسمه وتحاكيهوتشاركه بعض المميزات المتشابهة بينهما كالصورة، والرسم البياني والاستعارة.

---

[1] ـ Charles Senders Peirce, écrit sur le signe ,p31-139-230.

[2] ـIbid , p 31-139-230.

[3] ـ برونوين ماتن، فليزتياس رينجهام، معجم مصطلحات السميوطيقا، ترجمة: عابد خزندار، مراجعة: محمد بريري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1/ 2008م، ص 105.

ب ـ القرينة/المؤشر index:

هي كل علامة تحيل إلى موضوعها، "ومنه إلى الشيء المشار إليه من خلال التجاور الفيزيقي، ويميز بيرس بين نوعين من المؤشرات؛ الطبيعة indexes (كالدخان والسبابة)؛ومنها المؤشرات اللّغوية subindexes التي تأخذ بمدار أنسجة العلامات العرفية التي يبدعها الإنسان "[1]، فيمكن القول: إن المؤشر علامة تحيل إلى الموضوعة التي تعبر عنها عبر تأثرها الحقيقي بها، أي الموضوعة عن طريق علاقة المجاورة السببية التي تربط بينهما.

ج ـ الرمز symbole:

وهي الإشارة التي تحقق في الذهن لوجود ترابط فيزيقي بينها وبين موضوعها، أي: لا يوجد تجاور أو صلة طبيعية بينهما."في سميوطيقابيرسpierce،فإن مصطلح الرمز يشير إلى سيماء (دال) تكون علاقته مع الشيء (المدلول) اعتباطية تماما أو عرفية "[2]، فهو علامة تشير إلى الموضوعة التي تحيل عنه عبر العرف.

4 ـ علاقة العلامة بمصورتها :

أ ـ العلامةالحملية /التصور rhéme: تستند العلامة الحملية الخبرية إلى صفات عامة في الموضوع؛ " فهي تشير إلى الإمكان الكيفي للعلامة التي يفسرها الذهن بالنسبة إلى الموضوع ممكن. إن التمييز بين هذه العلامات لا يتم على صعيد الوظيفة التي

[1]-voir peirce, the essential perice selected philosphical writing, p 08,14 ,21.

[2]- برونوين ماتن، فليزيتاس رينجيهام، معجم مصطلحات السيموطيقا، ص 182.

تضطلع هذه العلامات، فالعلامات الحملية في ذاتها لا تكتسي أي دلالة ما لم يضطلع الذهن بحملها على موضوع محدد"[1]، يمكن القول: إن التصور هو كل علامة مفردة أو مركبة لا تتضمن حكما، وعليه فهي لا تحتمل لا الصدق ولا الكذب.

ب – العلامة القضوية /التصديق (dicent):

هي علامة التي تحيل إلى علاقة بين موضوع ومحمول"إنها رسم عقلي يخطه الذهن ليستدعي موضوعا أو أكثر من ذلك الواقع؛ وعليه فهو قرينة للموضوع تتجلى طبيعته بارتباطها الفعلي مع مؤولها، وخلافا للعلامات الخبرية، فإن العلامة القضوية أو شبه القضوية فإنها توصف بالصدق والكذب أو بالإثبات والنفي نظرا لطبيعة العلاقة التي تربط بينها وبين موضوعاتها وذلك تبعا للتجربة التي تعبر عنها هذه العلاقة"[2]، فكل علامة تقبل الصدق أو الكذب هي مقولة تقبل الحكم عليها.

جـ -العلامة البرهانية /الحجة (argument):

تتخذ العلامة البرهانية الاستدلال قاعدة لها في الانتقال من قضية إلى أخرى، حيث "تستند العلامات البرهانية بوصفها حجة إلى قاعدة أو قانون تسلمنا في نهاية إلى الحقيقة"[3]أي: سلسلة متألفة من العلامات مؤسسة على قواعد، تعد في مجموعها حجة صادقة.

---

[1]- أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة المنطق السيميائي وجبر العلامات، ص 142.

[2]-المرجع نفسه، ص 144.

[3]- المرجع نفسه، ص 146.

وعلى هذا النحو يمكن القول: إن بيرس علامة فارقة في تاريخ الفلسفة الغربية، وفق هذا المسار الذي تبناه في المنطق دون أي انغلاق عن الوجه الإجرائي للعلامة التي اتخذت من التجربة الإنسانية كلها كيانا منظما. إزاء هذا التحول النوعي تكشفت طبيعة "الأسس المعرفية التي مكنت السميائيات من تجاوز سلسلة من التقابلات العقيمة من قبيل الشكل والمضمون، واللّفظ والمعنى، والظاهر والباطن، فتلك ثنائيات توهم بإمكانية الإمساك بهذا خارج ذاك، وتوهم بأن معنى جوهر، أو هو كم مفصول عن الأشكال التي تخبر عنه ومن خلالها "يصبح دالا " والحال ألا شيء واضح خارج السيرورة التي يتخذ فيها المعنى شكلا وتدركه العين باعتباره كذلك، ولاشيء واضح أيضا قبل ظهور الأنساق التي تنوع من حضوره في الممارسة، وهذا معناه أن الإمساك بالمعنى جزء من سيرورة تشكله"[1]، فليس من الغريب إذا أن يستثمر الفكر ما بعد البنيوي فكرة الاعتباطية لينحاز وفقا لذلك إلى كفة الدال مستثمرا فعاليته لقتل الجمود التأويلي فاسحا المجال لفكرة انفتاح الدلالة والتأويل.

و"إننا لنراهن على امتزاج الوعي اللغوي بالوعي الفلسفي، قد كان له تأثير مباشر في هذا المعطى الثقافي والفكري الجديد، بل إن للفلسفة ـ كما نقدر ـ فضلا على تلطيف حدة الإحساس بتفوق المعرفة الحاضرة على المعرفة الماضية، ذلك أن السؤال الفلسفي هو الذي يحظى بين سائر الأسئلة الإنسانية بأطول الأعمار، بل لعل أقدم الاستفسارات التأملية هو الذي يفاجئنا بين الفينة والأخرى

[1]ـ جاك فونتني، سيميائيات الأهواء من حالات الأشياء إلى حالات النفس، ترجمة: سعيد بنكراد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغاري، ليبيا، ط1/2010م، ص18.

بانبثاق جديد حتى لكأنه أكثر المضامين جدة وحداثة "[1]، فكانت النتيجة الأساسية التي توصلت إليها قراءة ما بعد البنيوية للفكر اللساني هي فكرة انفتاح الدلالة والتأويل بدلا من الانغلاق عليه.

[1]- عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغاري، ليبيا، ط1/2010م، ص 19.

الدال والمدلول في النظرية الإشارية:

إذا انصرفنا نحو النظرية الإشارية بخصوصياتها الفكرية واللّسانية، نجدها قد انشغلت بتحقق المعنى، ووقوف عند أركانه، بتحليل أشكاله التعبيرية المختلفة، من حيث هو وسيلة لحصول الفهم والمعرفة لدى الإنسان، فقد أعلنت "دراسة الدليل اللّساني، عن اتساع التحليل الدلالي (...) حيث يختص بدراسة الدال من الجانب المفهومي، فيتناول المدلول مع الأشياء وعلاقته ببقية المدلولات داخل السيّاق اللّغوي، كما اختص بدراسة المدلول من حيث العلاقات التي يقيمها مع الأشياء التي يوحي إليها ويعبر عنها كالمعطيات في العالم الخارجي، ومن حيث العلاقات التي يقيمها مع مدلولات أخرى"[1]، وبالتالي فإن تحديد تفاصيل العملية التواصلية لا يتم إلا بمعاينة آلياتها الدلالية والنسقية، وما يتمخض عليها من مضامين وحقائق تتبدى في مظهرها الأدائي والإبلاغي.

و إذا كان لابد أن نقف على أهمية منظومة العلامات لدى دو سوسير، فإنه من الضروري أن ننبه إلى ما أحدثه تصور دو سوسير من تحول في مستوى التفكير اللّغوي كمنطلق هام للتوجهات التي تلت بعده وطورت مفاهيمه ومبادئه، حيث "تطرق اللسانيون إلى مشكل الدلالة، وهو مشكل محوري في قضية الظاهرة اللغوية عموما (...) وإذا كان تفاعل الدال والمدلول يفضي إلى إشكال لساني عام، فإن تفاعل الدال والمرجع ـ أي الحدث اللّغوي

[1]ـ فاطمة داود، اللّسانيات العربية المستويات الدلالية عند فخر الدين الرازي، عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، ط1/ 2017م، ص 31، 32.

الصرف مع الأشياء الخارجية ـ يفضي إلى فلسفة اللّغة، وأما تفاعل المدلول والمرجع ـ أي المتصورات الذهنية المجردة مع حقائق الأشياء ـ فإنه يفضي رأسا إلى نظرية المعرفة."[1]، فكل تغير دلالي هو حصيلة لمسارات فكرية ونفسية واجتماعية، اصطبغت في اللغة فهي تتسع وتضيق حسب التوجهات، والمناويل اللّسانية التي تنبني عليها كل نظرية على حدى.

والواضح أن الانشغال بالمبحث الإشاري يتنزل ضمن اهتمام خاص، يتعلق الاهتمام بالعناصر التي تشكل أطراف ما عرف بالمثلث الدلالي الذي يحيل إلى "الشيء في الطبيعة، وصورته في العقل الإنساني، ورمزه اللّساني.ف الجبل على سبيل المثال موجود ثلاث مرات: في الطبيعة وفي العقل وفي اللّسان، ومعناه هو الذي في الطبيعة استنادا إلى معطيات هذه النظرية "[2].

حيث شكلت النظرية الإشارية في مجال علم الدلالة نسقا إحاليا، تنتظم في إطاره خصائصها اللّسانية، "فالعلاقات بين الفكرة thoughtوالرمزsymbol تكون سببية، فالرمز الذي نستعمله حين نتكلم تسببه جزئيا الإحالة التي ننشئها، وجزئيا العوامل الاجتماعية والنفسية.[3]

[1]ـ عبد السلام المسدي، التفكيراللّساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2/ 1986م، ص 18.

[2]ـ أوغدن وريتشاردز، معنى المعنى دراسة لأثر اللّغة في الفكر ولعلم الرمزية، تقديم وترجمة: كيان أحمد حازم يحي، الفكر الجديد، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص 07

[3]ـ المرجع نفسه، ص 69.

تمثل المقاربة الإشارية ـ آلية استدعائية ـ بحكم ترتيبها الإحالي الذي يقتضي تراوح بين شروط المسار الإدراكي، وطبيعة تعالقه الوظيفي.

لاريب أن الإجراء الدلالي الذي انتهى إليه كل من أوجدن وريتشاردز، قد أسهم في إرساء مبادىء ومنطلقات النظرية الإشارية بالاتكاء على معلمي الإحالة والتأثير الاجتماعي "فالغرض الذي من أجله ننشئ الرمز، والأثر المفترض لرموزنا في الآخرين، وموقفنا نحن، وحين نسمع مايقال تسبب الرموز لنا أمرين، أحدهما: أداء فعل إحالي والآخر:اتخاذ موقف يكون استنادا إلى ظروف، مشابها تقريبا لفعل المتكلم وموقفه"[1].

إذ يعمد أوجدن وريتشاردز في هذا المقام إلى رسم الأطر المميزة لعلم الدلالة الحديث، ووسم مقومات العلامة اللّغوية، بالمثلث الدلالي المعروف في الشكل الآتي:

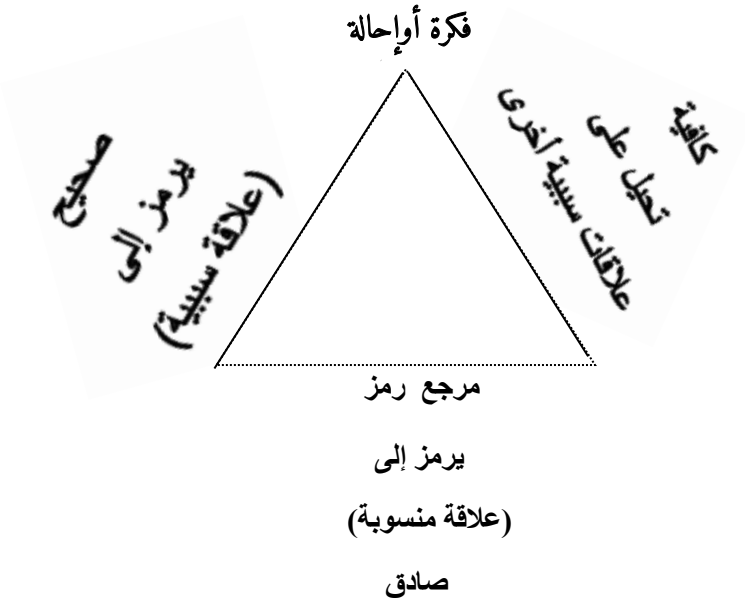

[1]ـ أوغدن ريتشاردز، معنى المعنى دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية، ص 70.

يعزى هذا التصور إلى مقاصد النظرية الإشارية، الذي تحدد على ضوئها وظائف تلك العناصر وأبعادها التبليغية، فعلاقة "بين الفكرة thought والمرجع referent مباشرة تقريبا، كما هو حال في تفكيرنا في سطح ملون نراه أو شهودنا له، أو غير مباشرة كما في حالة تفكيرنا بنابليون أو إحالتنا عليه"[1]، فمنطلق الحجة في التوصيف الاشاري يجب أن يكون شموليا، وفقا لأطر مرجعية مباشرة أو غير مباشرة، تعنى بتحليل الظاهرة اللّغوية، بمختلف تمظهراتها الاستعمالية واستنتاجاتها الضرورية، "أما بين الرمز symbol والمرجع referent فلا توجد علاقة ذات صلة سوى العلاقة المباشرة، التي تكمن في أن شخصا ما يستعمله لتمثيل مرجع ما، أي: أن الرمز والمرجع غير مرتبطين ارتباطا مباشرا"[2].هكذا نفهم الأسس التنظيرية التي تسوغ لنا حركية الأحوال العلامية، وعلاقتها المخصوصة بمؤشر إحالي يفصح عن مآل تواردتها المفاهيمية، ومسالك تقييم مداها الوظيفي" أي: أن المعنى قد يكون هو الموضوع والشيء، إذ كنا بصدد معرفة علاقة اللّفظ بالعالم الخارجي، أو هو الفكرة إذ كنا بصدد فهم كلمات الآخرين"[3].

بهذا التصور تكون النظرية الإشارية بتوجهاتها العملية، قد حاولت تكوين منوال إجرائي في التعامل مع الإشارة اللّغوية، بهدف بناء منحى جديد في النظريات اللّسانية الحديثة، يكون قادرا، في الظاهر على أقل تقدير أن يفي بمتطلبات العلامة اللّسانية.

---

[1]- أوغدن وريتشاردز ، معنى المعنى دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية، ص 70.

[2]- المرجع نفسه، ص 70.

[3]- عزمي إسلام، مفهوم المعنى دراسة تحليلية، حوليات كليات الآداب، جامعة الكويت، 1405هـ، 1975م، رقم: 06، العدد: 31، ص 40.

الدال والمدلول عليه في النظرية التصورية:

إذا كان المعنى في مقصده التصوري يعكس ملاحقته للمضمر الدلالي، في جميع تمظهراته الذهنية، ومستوياته المعرفية، "فإن تحديد اللّغة باعتبارها تمثيلا لبنية الفكر يعيد إلى الواجهة عددا من الإشكالات التي ما فتئ الفكر الإنساني مشغولا بها منذ القدم ويتعلق الأمر بتحليل الأبعاد، والجوانب المتعددة للغة في علاقتها بالفكر"[1].فالبحث في الطرح التصوري، يقوم على اكتناه روح العلاقة بين الأفكار والتصورات الداخليةللعقل في كشف سبل الإبانة عن المعنى، من خلال استيعاب ميكانيزمات هذه النزعة وما يتلبسها من وظائف معرفية. ولأن مجال هذه المصادرة اللّسانية،"يمثل مستوى آخر من مستويات الدراسة الدلالية"[2]، فإن نبرة التقديم العلاماتي تغيرت هي الأخرى في غمرة هذا المد التصوري. "فإذا كانت النظرية الإشارية قد عكفت على دراسة الإشارة كأساس للولوج إلى دراسة ما يتعلق بها من عناصر المعنى، فإن النظرية التصورية ترتكز على مبدأ التصور الذي يمثله المعنى الموجود في الذهن"[3].

من هنا اصطنعت الرؤية التصورية سبيلا للبحث عن مكوناتها الدلالية وإلى التعبير عن محتواها المعرفي حيث، "أطلق بعض الباحثين على هذه النظرية اسم النظرية الفكرية لأن "كلمة" تشير إلى فكرة في الذهن، وأن هذه الفكرة هي

---

[1]. مصطفى غلفان، اللسانيات العامة،تاريخها،طبيعتها،موضوعها،مفاهيمها، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1/ 2010م،بيروت،لبنان، ص 211.

[2]. منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب،دمشق، 2001م، ص 85.

[3]. المرجع نفسه، ص 85.

معنى الكلمة، ونتيجة لطابع التجريدي الذي وسم النظرية التصورية، فإن العلماء المتأخرين أسسوا أفكارهم على معطيات حسية تقع الملاحظة والمشاهدة، وأرجعوا الدلالات كلها إلى تلك التصورات التي تنبني على مبدأ المنبه والاستجابة، إلا أن تحديد مرجعية الآثار إلى التصورات الذهنية، تلحق تلك الفكرة بالنظرية التصورية."[1]إزاء هذا الطرح التصوري في الدراسة اللّسانية، وتساوقا وهذا المسعى جاء تصور الفيلسوف الانجليزي جون لوك الذي حاول "أن يقترب من إشكالية اللّغة، ومن ثم الانخراط في الإشكالية السميائية؛ حيث راهن على مبدأ العمومية (**généralité**)،فهو الشرط الأساس للتواصل الذي يضمن فرادة الكائنات الإنسانية، وتاليا يفسر السيرورات الإنسانية التي تصطنعها ملكة الفهم البشري، لقد ظل المذهب الفطري يردد أننا لكي نقف على صحة الأفكار حول الأشياء يكفي أن نهدي أذهاننا، ونوجهها إلى طبيعتها القارة، وعلاقاتها الثابتة "[2].إننا إذا احتكمنا إلى المقاربة التصورية في وصفنا الدلالي للأفكار أمكننا الوقوف على أنماط مختلفة . وتاليا على معان تأليفية ضمنية متعددة ومفتوحة على معالجة مشكلات اللّغة كما يدعو إلى ذلك جون لوك، ومن هنا كان من الطبيعي أن توجه كل الجهود اللاحقة للكشف عن حقيقة المنظومة اللّسانية في العقل البشري.

"ففي مقابل الاتجاه العقلي في اللّغة، ذهب الاتجاه التجريبي عند لوك وغيره من الفلاسفة التجريبيين الانجليز مذهبا جديدا في معالجة مشكلات اللّغة فبدلا من حمل اللّغة على المنطق أو الرياضيات، ذهب التجريبيون إلى تحليل كما

[1]ـ منقور عبد الجليل ، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 85.

[2]ـ أحمد يوسف،السميائيات الواصفة، المنطق السيميائي وجبر العلامات، ص 47.

هي في الواقع، وربط لوك على سبيل مثال بين اللّغة والمعرفة ويبين (...) أن دلالة كلمة الروح في أصلها هي الريح، ولم ينظر إلى هذا التحليل اللّغوي كغاية في ذاتها، وإنما كوسيلة لطرح مشكلات الحقيقية للمعرفة كمشكلة التعريف أو التحديد، التي أصبحت عند لوك مشكلة إسمية"[1].

وبالتمعن في طبيعة الغايات التي انتهى إليها لوك، فإنه لا سبيل إلى طلب الحقيقة الممكنة، إلا عبر ما تضعه بين أيدينا التجربة الحسية، "فلا يمكن لنظرية الأفكار أن تقوم إذا لم تحدد ما تعنيه بالأفكار، وإذا لم تبين الكيفية التي تحدد بها علاقة الارتباط بين العبارات والأفكار. وتتبنى هذه المقاربة مفهوما جد بسيط للأفكار، وتعتبرها صورا موجودة في الذهن (**لوك** 1689) ويبدو أن هذا التصور يجانب الصواب، لأن التخيل الذهني متغير واعتباطي، ويختلف سواء في طبيعته أو في نوعه من شخص لآخر "[2].

نلفي ـ في المقابل ـ النظرية التصورية تهتم في نظر لوك بالكيفيات التي تنتج بها العلامات عبر مسالك تأخذ بإجرائية التجريد الذهني وصولا إلى خصائصها الوظيفية العملية، "فهي تعنى بالنظام الفكري الذي يبني المتصورات، فالمتصور هو عنصر فكري وتكوين ذهني يمثل موضوعا ذاتيا، ويتكون المتصور من مجموعة

[1]ـ الزواوي بغوره، فلسفة اللّغة نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1/ 2005م، ص 65.

[2]ـ عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال، الدار البيضاء،المغرب، ط1/ 2000م، ص 24.

الخصائص مشتركة تصنف الأشياء"[1]. فالدلالة ـ من منظور الطرح التصوري ـ معنية بمدراسة ومعاينة الوظيفة الذهنية للأفكار،بوصفها نسقا حيويا يتغيا تحليل وقائع الحدث اللّساني، والبحث عن قوانينه العامة؛ "ضمن مجموعة من الخصائص المفهومية والعلائقية التي تمكننا من ضبط محتوى المفهوم "[2]، من هذه الزاوية كانت الحاجة إلى معرفة خاصة تتولى مهمة البحث عن عوالم التمثيلات الذهنية وطريقتها في التواصل وإنتاج المعرفة ولعل "أهم مشكل يواجه نظرية الأفكار(أو الصورة الذهنية)، هو معرفة الأشكال التي تتخذها هذه الصور الذهنية، من المؤكد أن هذه الصور ليست بصرية ولكن لننظر، رغم ذلك، إلى صورة مثلث متساوي الأضلاع، إذا كانت هذه الصورة قد تمثل عندي معنى اللّفظ "مثلث"، فإما أن هذا اللّفظ يعني مثلث متساوي الأضلاع فقط، وإما أنه ملتبس بحسب صورته هل هي صورة متساوي الأضلاع، أم لمتساوي الساقين أو مختلف الأضلاع؟ ومعلوم أحد الإمكانات يلغي الآخر[3].

فالراجح أن هذا التصنيف الدلالي يستند إلى بناء تصوره ورسم حدوده بأبعاده الواقعية أو المخيالية؛ من ثمة فإن أي محاولة تدعو إلى تقصي التمثلات الذهنية تستوجب تكاملا معرفيا، يرتد إلى العلاقة الصميمة التي تربط بين الأفكار الجوهرية والمدركات الخارجية التي تعتبر نماذج أصلية طبيعية.

---

[1]ـ خليفة الميساوي، المصطلح اللساني تأسيس المفهوم، دار الأمان،الرباط، منشورات الاختلاف،الجزائر، منشورات الضفاف،بيروت، ط1/ 1434هـ، 2013م، ص 51.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 51.

[3]ـ عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 109.

فكان أن استشرفت الدراسة اللّسانية للنظرية التصورية عتبات المجاز، بوصفه المسوغ الذي يسمح بإيراد الصلة القائمة بين التمثيل والفكرة المعبر عنها في الواقع؛ حيث "يشكل المجاز دليلا واضحا على عدم قيام علاقة مباشرة بين اللّغة (الواقع الذهني)، والواقع "الحقيقي" الخارجي، ونعلم أن عدم قيام هذه العلاقة المباشرة هو الذي يتيح إمكان افتراض البنية التصورية، لأن بين الأمرين تمثيلا "[1]، وعليه كان اندماج المجاز في البناء التصوري، مزية من مزايا التحفيز الدلالي ومصدرا ملهما في استجلاء طبيعة التعالق الذهني من جهة، والنشاط المجازي وأشكاله التعبيرية التواصلية من جهة أخرى.

ذلك "أن إحالة اللّفظ"عين"في العالم الخارجي محددة، وتصدق على شيء معين في هذا العالم، إلا أنه عندما أقول " هذا رجل عين"، فإن من يقف عند الإحالة الخارجية، لن يعتبر هذه الجملة ذات معنى، فهي لا تحيل خارجيا (..)، فنحن نعلم أن عملية التجسس والمراقبة من قبل شخص معين تجعله يتصور كما لو كان عينا وبذلك تكنى بما هو أساسي في نشاطه فنقول "إنه عين "، والمجاز ليس موجودا في مستوى العالم الخارجي، بل يوجد في مستوى التمثيلات التي تحكم تصوراتنا كمتكلمين"[2]، وصلا بما سلف فإن الانفتاح على المجاز، قد مكن الصرح التصوري من تسلل إلى عوالم جديدة، ضمن أنساق سيميائية متباينة تمتح من المكنة التي تتيحها الأفضية الذهنية ومزالقها الدلالية؛ "بالتالي فإن الأفكار الخيالية التي لا تعد حقيقية، وليست ذات قيمة معرفية. من منظور لوك،هي الأخرى تعد علامات خيالية أو علامات متخيلة رغم أننا لا نجد معادلا

[1]- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 109.

[2]- المرجع نفسه، ص 109.

موضوعيا أو خارجيا لها، فالثور المجنح هو مجرد فكرة من صنع الخيال البشري، لا وجود لها العالم الموضوعي، ولكن له علامة ذهنية أنتجتها المخيال البشري على نحو مركب بوصفه علامة متخيلة"[1]، وضمن هذه التحديدات الأولية وجب تلمس الفوارق الضمنية للنماذج اللّسانية المتاحة من أجل بلورة وتنظيم مساءلتنا للأشياء. ونظر في حالات المجاز وتأليفاته وما يحمله من دلالات إضافية تنزاح إلى صلب الخيال وعوالمه، ومن ثم تصبح اللغة بادرة لنسج هذه الأبنية "وتبعا لهذا، فإن العالم الحقيقي لا يؤثر إلا بصورة غير مباشرة في اللّغة: إن دوره ينحصر في كونه يساعد ويعمل على تحفيز السيرورات التنظمية الإدراكية التي تنتج العالم المسقط، وإذا كان الأمر على هذا الحال، فإنه يجب أن نتساءل بخصوص مفهومين أساسين في وصف معاني اللّغات الطبيعية، وهما مفهوما الصدق والإحالة."[2]

والحاصل أن الولوج إلى عالم التجريد وإجراءاته التحليلية، يحيلنا إلى تنويعات دلالية جديدة، قد تتجاوز المعطى المباشر إلى رحاب أوسع تعاين فيه خصوصية الخيال الإنساني، وما يحفل به من تضاريس المجاز ضمن روح نسقية مفتوحة على توليد المعاني الضمنية.

فلقد مكنتنا المعرفة التي وفرتها النظرية المنطقية الدلالية في الكشف عن العلاقة الوطيدة "بين عملية التخييل، والعالم الممكن ومن ثم فالهدف هو التثبت من صحة الملفوظات التخييلية وصدقها في ضوء الإحالة بل إن الماصدقية، كما

[1]- رسول محمد رسول، فلسفة العلامة من جون سانت إلى توماس دولوز، سلسلة فلسفات،العراق،بغداد، ط1/ 2015م، ص 47.

[2]- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 109.

يقصد بالعالم الممكن ذلك العالم المتوقع والممكن منطقيا.أي: إن العوالم الافتراضية والخيالية يمكن أن تكون مماثلة مع الواقع الحقيقي أو غير متماثلة "[1]

ويتحدد الصدق والكذب من خلال ما يسمى بشروط الصدق في التصور المنطقي (التمثيل الدلالي في التيار التصوري)"، معلنة عن انبثاق توجه نسقي فلسفي فكري، يتأسس على مطلب منطقي في معاينة المعاني ومقاصدها الدلالية.

ومن هنا تتأتى نظرية التحليل الماصدقي، بوصفها منحى معرفي منطقي يعنى بتفسير مختلف الجوانب المتعلقة بالنشاط الدلالي، المستوحى من أفق المعنى، ومدارات تمظهره.

فإذا أخذنا هذه العبارة: "يعتقد أحمد أن الثلج أحمر"، فهذه القضية لا يستسيغها التأويل الماصدقي،لكنها صادقة وممكنة حسب نظرية العوالم الافتراضية "، إزاء هذا الوضع تعامل البناء التصوري مع الدلالة من حيث حقيقة تبليغية للأفكار تحمل خصوصياتها المستنبطة من الذهن؛ "هذا ويميز كرناب caranap بين الحقيقة التحليلية analytiqeوالحقيقة التصنيفيةcatégorielle. فالعبارة التالية: "الثلج، في حالته الصافية، أبيض" حقيقة تصنيفية في عالمنا الواقعي وواقعنا الحالي.وإذا قلنا: "الثلج، في حالته الصافية، أخضر"، فهذه العبارة حقيقة تحليلية، يمكن أن تكون حقيقية في عالم ممكن وافتراضي آخر. بمعنى أن ما ليس حقيقيا في عالمنا هذا، يمكن أن يكون حقيقيا في عوالم افتراضية أخرى"[2].

[1]- جميل حمداوي، الاتجاهات السيميوطيقية في الثقافة الغربية، مكتبة المثقف،المغرب، ط1/ 2015م، ص 323.

[2]- المرجع نفسه، ص 327.

إن مقاربة المعنى من منظور ـ التحليل التصوري ـ تخضع إلى قوى العقل؛ ومن هنا يتعين علينا فهم طبيعة العلامات على أنها جملة من الترابطات الذهنية مع الأفكار التي تسعى إلى تسويغ العنصر المعرفي، "وقبل كل شيء يجدر بنا أن نوضح أن ليست الانطباعات الحسية الخالصة وحدها هي التي تكون المعرفة المجردة المناسبة لبعض الشروط المخصوصة، بل التمثلات هي كذلك معرفة تجريدية، لا تقل عن الأخرى تجريدا. ففي عملية المعرفة الحقيقية، إن كنا لا نستطيع أن نفصل التصور العقل(المرتبط باللغة) عن الجانب الحسي في المعرفة. لأن ذلك يشكل كلا لا يتجزأ عبر تيار تاريخ تطور السلالة الإنسانية "[1]

ومما يدعم إجرائية هذا النزوع التصوري معمارية النشاط الفكري المتحكم في معالجة التمثيلات الذهنية التي تحيل إلى فحص وفهم طبيعة المعرفة وبيان درجتها داخل مسارها الدلالي بإعادة مقاربتها من زواية تواصلية، "وهذا ما يتضح من خلال مثال فريجه كلاسيكي عن التعبيرين: "النجم الصباحي" و"النجم المسائي"، فهما يشيران إلى نفس الشيء ـ وهو كوكب الزهرة venus ـ ولكن ليس لهما نفس المعنى. وبالتالي فمن الممكن وجود تعبيرات لهما نفس المدلول (الماصدق) دون أن تكون لهما نفس المعنى"[2].

ومن ثم يظل الوعي بإجراءات الصرح التصوري، وما أسهمت به نزعة التحليل الماصدقي، ومكوناتها مقدمة ضرورية لتحديد خصائص اللّغة، ومن ثم،

---

[1]ـ تودروف وآخرون، المرجع والدلالة في الفكر اللّساني الحديث،ترجمة: عبد القادر القنيني،أفريقياالشرق،بيروت،لبنان، ط2/ 2000م، ص 58.

[2]ـ عبد الفتاح جاب الله، فلسفة اللّغة والمنطق دراسة في فلسفة ستروسن، مؤسسة الوراق،الأردن، ط1/ 2014م، ص

يتسنى للتراكيب اللّسانية الانفتاح على مسالك التوسع البنائية، والخروج بأنواع جديدة من العلاقات الدلالية.

الدال والمدلول عليه في النظرية التوزيعية:

انجذبت النظرية التوزيعية صوب التحليل الشكلي، عن طريق عمليات ومفاهيم وصفية،بواسطة قواعد التوزيع والتعويض والاستبدال، ضمن هذا التوجه "فإن اللّسانيات التوزيعية تنفرد بالرؤية الوصفية الظاهرة في تعاملها مع الأشكال اللّغوية، فهي تتوخى لتحقيق ذلك معاينة السيّاق الكلامي من كثب، ومحاولة ضبط توارد المؤلفات اللّغوية في هذا السيّاق حسب الموقع التي تتبدى فيها عادة"[1]، غدت على إثرها اللغة تتألف من إشارة معبرة تندرج وفق نظام لغوي مؤسس على المنطق، يكون التعبير فيه على مستويات مختلفة.

فالتوزيع "هو منطق التحليل اللّساني في المدرسة الأمريكية الوصفية، وهو ينطلق من مدونة محددة، ليحصر مجموع السياقات أو المواضع التي ترد فيها الوحدات اللّغوية الدالة (**أي الكلمات**)، عن طريق استبدال كلمة بأخرى من أجل تحديد توزيعها، أي القسم الذي تنتمي إليه، متميزة بذلك عن الوحدات الأخرى فالتوزيع ـ إذا ـ هو مجموعة القرائن الخاصة بالعناصر"[2]، ونظرا إلى الطبيعة الوصفية التي وسمت خاصية الطرح التوزيعي كان من البديهي أن ينحو إلى "الوصف اللّساني على السطح المنطوق أو المكتوب، وكل محاولة تسعى إلى البحث عن أشياء خلف السطح هي وهم منهجي عقيم.

---

[1]ـ أحمد حساني، مباحث في اللّسانيات، سلسلة الكتاب الجامعي، منشورات كلية العربية الاسلامية الإمارات العربية المتحدة،دبي، ط2/ 1434هـ، 2013م، ص 227.

[2]ـ شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللّسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان، ط1/ 2004م، ص 35.

ولهذا يصر التوزيعيون على استبعاد المعنى استبعادا كليا من التحليل اللّغوي، ليس لأنه لا أهمية له، بل لإيمان أصحاب هذه المدرسة بأن المعنى لا يمكن إخضاعه لنوع الدراسة الوصفية العلمية الدقيقة التي يمكن أن تخضع لها الأنساق الظاهرة الأخرى"[1]

وعبر هذا المأخذ، لاغرو في أن ما قدمه التوجه التوزيعي، كان استدعاءا مفصلا لاستقراء المادة اللّغوية وفحصها بالكشف "عن مجموعة العناصر التي يتعاطاها أفراد المجموعة اللّسانية، مما يؤلف قياسات تلك اللّغة التي يستعملونها، فالنحو حسب هذه المدرسة هو علم تصنيفي غايته ضبط الصيغ الأساسية في اللّغة حسب درجة التواتر لا غير، والذي دفع روادها إلى ذلك حرصهم على التزام الموضوعية بالوصف الاختباري."[2]

وفق هذا التوجه العملي العام امتلكت الدراسات التوزيعية في نماذج الطرح اللساني، مفاهيم إجرائية هامة اعتبرت بموجبها تحليل الفعل اللّساني استجابة كلامية ناتجة عن حافز سلوكي.

إثر هذا التقفي في نهج الأخذ بإجرائية التحليل التوزيعي، انتهى سابيرsapir إلى اعتناق "وجهة النظر النفسية عن الفونيم مؤكدا على التماثل بين التجريد اللغوي

[1]ـأحمد حساني، مباحث اللسانيات، ص 228.

[2]ـ عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب،بوسلامة،تونس، ط2/1986م، ص 19.

وبين رد فعل ابن اللّغة وحدسه نحو لغته"[1]، حيث تتبدى فاعلية تنظيره البنيوي للغة، بوصفها تمثيل للتجربة الواقعية بمختلف تفاصيلها الاجتماعية التواصلية.

إزاء هذا الطرح التوزيعي وتصوراته الإجرائية ألح سابير على أهمية "تفاعل بين مختلف عناصر كل من الثقافة، واللّغة في داخل، التركيبة اللّغوية ـ الذهنية العقلية، ذاتها واعتبر الترتيب الشكلي لوحدات اللّغوية أكثر أهمية من الحقائق اللّغوية التي تعبر عنها المفردات الداخلة في صنع هذه الوحدات"[2]، ولقد بلر سابير ضمن طرحه تأملات في دراسة اللّغة، مؤداها بناء إطار وصفي متماسك الذي يوسم بموجبه تحليل نتاج الاستعمال الاجتماعي، وقد "تنبه سابير قبل ناعوم بوقت طويل إلى أهمية التفرقة بين البنية السطحية والبنية التحتية (العميقة)للغة، وأطلق عليها تعبير اللّغة الوصفية والأنماط الحاكمة في تلك اللّغة الوصفية، وهي الأنماط التي قال إنها تؤدي إلى إيجاد مايسمى بالحقيقة النفسية داخل أذهان مستخدمي اللغة "[3]. إن هذا الحذو التوزيعي بخصوصيته الوصفية المتكاملة، يسمح باستحضار لائحة الظواهر القابلة للملاحظة المباشرة، وإذا ما سلمنا بهذا الملمح التوزيعي؛ فإننا لا نملك إلا بالإقرار بذلك المنحى الاختباري عند بلومفليد الذي شكل" نقطة اختلاف مع سوسير وباقي أقطاب اللّسانيات البنيوية الأوربية، فالمبدأ الأساس في اللّسانيات هو أنه في الدراسة اللّسانية.

---

[1]- ر.هـ،روبنز، موجز في تاريخ علم اللغة (في الغرب)،ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، 1997م، ص 301.

[2]- إبراهيم مصطفى إبراهيم، فلسفة اللّغة نشأتها ..تطورها ..أبرز أعلامها ، دار المعارف الجامعية، 2009م، 345ص .

[3]- المرجع نفسه، ص 345.

يجب أن ننطلق من الصوت وليس من المعنى، نظرا إلى الطبيعة المادية والموضوعية للصوت. وليس لدينا الوسائل الكافية لتحديد المعنى وضبطه بشكل يساعد على استقراره في الاستعمال اللّغوي"[1].

ولما كانت النظرية التوزيعية تمتاح في معطياتها المعرفية من وصف الأشكال اللغوية، فقد كانت من الطبيعي أن تتشابك آلياتها التحليلية ذات النزعة التجريبية بخصائص الاستجابة الآلية في تفسير الحدث اللّغوي.

وتجدر الملاحظة أن الطرح البلومفليدي قد أكد "أن الدراسة الصوتية بفرعيها الأصواتي والصواتي تتطلب معرفة أولية بالمعاني، إلا أنه تعرض لسوء الفهم من قبل أتباعه حين ذهبوا أبعد مما ذهب إليه في التعامل مع المعنى فأقصوا كل إحالة إلى هذا الجانب الهام"[2].فالنظرية هنا نظام تجريبي استقرائي يصف الوحدات اللّغوية، فيسلك طريق انسجام مثيراته باستجاباته السلوكية، بالنظر إلى مفعول المعطيات الخارجية.

بهذا الموقف الفكري كان بلومفليد سباقا إلى ربط "استيعاب أصوات الخطاب بدلالتها"[3]، وإذا كان هدف بناء طرحه التجريبي المحض، هو الإسهام في رصد البنيات اللّغوية، ووصف طريقة عملها من زاوية اختباريةتصنيفية، فإنه

---

[1]- مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة،بنغاري،ليبيا، ط1/ 2013م، ص 388.

[2]- مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص 388.

[3]-voir Bloomeflid leonard, le langage,traduit en farcais ,par j,Grazio,introduction de Fr.Francois,paris,payot,1972,p132 .

في ذات الوقت لا ينكر خصوصية المعنى في الدرس اللّغوي، غير أنالإمكانات المتاحة آنذاك، كانت غير كافية لتبحثه بشكل منهجي تام.

وضمن ذات المقترب، نتلمس في ثنايا الرؤية البلومفليدية الشروط النظرية التي تجعل الوصف اللّغوي في منأى عن الزلل.

فموقف بلومفليد من المعنى كان "نتيجة حتمية لمتطلبات المنهج الشكلي الصارم التي تفرض نوعا من الابتعاد عن كل ما يمكن الإمساك به وملاحظته مباشرة، فالإقرار بحضور المعنى ودوره في النشاط اللّغوي شيء، واعتماده في التحليل اللسانيشيء آخر"[1]،ولعل هذا التأسيس التوزيعي قد أوعز للغة الصورية في تنظيرها للأخذ بمواصفات ومعالم تشكل المنحى الاختباري، على وفق ما تمليه ترتيب الوحدات اللّغوية "دون الخوض في ما هو داخلي أو باطني يصعب تحديده وملاحظته تجريبيا، ويدعو بلومفليد إلى الملاحظة الموضوعية للتواصل اللّغوي انطلاقا مما هو قابل للملاحظة "[2].

ومن صلب هذه المركزية التي يجليها الأنموذج البلومفليدي، وتنهض بها محددات النزعة التوزيعية في سياق تشكل الملح التجريبي نستطيع الإقرار بأن "التوزيعيين لا يعتمدون المعنى في وصف البنيات اللّغوية، إلا من حيث إنه وسيلة تقنية وإجرائية"[3]، حتى أضحت اللّغة تأخذ ضمن هذا التوجه التوزيعي بشفرة التفسير الآلي في إدراكها، وحيازة المنحى الظاهري في وصفها، وتستندهذه النظرة "إلى

[1]- مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص 388.

[2]- المرجع نفسه، ص 384.

[3]- المرجع نفسه، ص 392.

القاعدة السلوكية القائمة على "المؤثر" و"الاستجابة" وأهم مميزاتها، جمع أكبر عدد ممكن من الكلمات والمفردات، ووصفها وترتيبها "[1]وعلى هذا الأساس يتحددالبناء التوزيعي ضمن إجرائية النموذج المركبي بوصفه جوهر التحليل اللّساني. إن مؤدى هذا الطرح تقدمه "فكرة أساسية مفادها أن الجملة تناسق وتآلف وارتباط بين وحدات صغرى هي صرفات morphèmes. فداخل متتالية (جملة) معينة من الوحدات الصرفية تكبر المكونات على شكل بناء تراتيبي من أصغر وحدة، التي هي الصرفة، إلى الوحدة الكبرى، وهي الجملة، وهذا يعني أن ترتيب auangement" الصرفات لا يرد في الجملة بكيفية اعتباطية، وإنما يكون خاضعا لعدد من القيود والضوابط العامة الخاصة بكل لغة على حدة ".[2]

وقد كان نتائج هذا الاهتمام تتبع مسألة وصف وتصنيف المعطيات اللّغوية اعتمادا على ميكانيزمات الاستقراء ومقاييسه، وما يحتويه من جمع المتن وفرزه وتحليله، يقوم به الواصف اللّساني "للوقوف على الاطرادات التوزيعية في مستوى الأصوات والصرفات، والبنيات التركيبية للجملة، ووضعها في فئات classe(فعل / اسم / حرف ...)، ينتهي إلى وضع تمثيلات مباينية Segraphiques Représentation تسمح له بتجسيد مختلف التقسيمات، وتوضيح العلاقات الموجودة بين مكونات الجملة ؛ أي : تقديم

[1]- الزاووي بغورة، الفلسفة واللغة، ص 140.

[2]- مصطفى غلفان، اللّسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي،مشاركة: محمد الملاح، حافظ اسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث،الإربد، الأردن، 1434هـ، 2010م، ص 57.

صورة إجمالية للشبكة العلائقية المتحكمة في بنية الجملة"[1].ويأتي هذا المسعى من التحليل اللّساني عتبة إجرائية، القصد منها الأخذ بوظيفة السلوك اللّغوي بحسب معايير وصفية تمليها النزعة التوزيعية.

ولعل تفعيل هذا الطرح النظري، يفيد في استجلاء المؤلفات اللّغوية، وتجزئتها بدءا بالمكونات المباشرة للجملة، ختما بالمورفيمات، بعد المرور بالمتواليات الصغرى، فالبناء المراد التوصل إليه لدى هاريس "يعد تطويرا لبعض الجوانب البلومفليدية لأقصى مداها،أمكنه أن يكتب خطوات التحليل اللّغوي، تجري بتطبيق مزدوج ذي خطوتين رئيستين هما : تعيين العناصر، وتعيين التوزيع هذه العناصر بالنسبة لبعضها البعض"[2]، من هنا يتحدد تصور هاريس لعناصر التحليل اللّساني من إجراءات وصفية، يجد حضورها في الجانب التركيبي الظاهر للغة، وينتهي في ضوء هذا التنظير إلى تمثيل مبياني يمكن تحديده في الشكل الآتي :

"- ج ← ف + مركب اسمي +(مركب اسمي)

- ف ←أكل

- م س ← معرف + اسم

- معرف ← أل

[1]- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ماقبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، ص 60.

[2]- روبنز، موجز في تاريخ علم اللّغة في الغرب، ص 305.

ـ اسم ⟵ ولد / تفاحة "[1]ضمن هذا التوزيع من التصنيف الجملي، يركز هاريس على المعطى التحويلي، في ضوء استقصاء تراكيب المادة اللّغوية" فيؤكد على ضرورة التخلي عن التحليل المكوني لصالح التحليل التحويلي باعتبار الجمع بين التحويل والبنية المركبية للجملة، وأن نضع القيود الانتقائية اللازمة لكل جملة، انطلاقا من الجمل النواة وتفريعاتها مباشرة بحسب طبيعة الوحدات المعجمية المكونة له"[2]. ووفق هذا النمط من الطرح التفت هاريس إلى مسألة التحليل التحويلي، حين توخى بالدراسة الضوابط الاستبدالية للبنيات اللّغوية وقد مكن هذا التمايز الإجرائي من معاينة تفاصيل البناء اللّغوي إن التصور البنيوي لدى هاريس ينطلق من قاعدة التحويلات بوصفها " تقنية مساعدة في إطار التحليل التوزيعي، فكان ينظر إليها على أنها وسيلة لتعويض **subsitution** جملة نص محددة بجملة أخرى تتضمن فئات التكافؤ نفسها "[3]، لذا فقد فرضت مقاربة هذا الطرح، من الناحية الإجرائية إعادة تشكيل بناء التحليل التوزيعي ضمن مستواه التركيبي والصرفي وصلا بما سلف "نفترض الأمثلة التالية المعربة عن نظائرها الإنجليزيةالواردة عند هاريس:

1ـ هنا تسقط الأوراق حوالي منتصف فصل الخريف

2ـ هنا تسقط الأوراق حوالي نهاية شهر أكتوبر

1ـ مصطفى غلفان، اللّسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيارإلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، ص 61.

2ـ المرجع نفسه، ص 66.

3ـمصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص434.

3ـ تصل موجات البلاد بعد منتصف فصل الخريف

4 ـ بدأنا التدفئة (تدفئة الغرف) بعد نهاية شهر أكتوبر "[1]

يتضح من هذه الأبنية التركيبية، وضمن هذه التراتبية، أن هذا التناول كان يستهدف مقاربة انتظام المعنى، في سياق علاقاته التحويلية " فالمقطعان (المكونان)، منتصف فصل الخريف، ونهاية شهر أكتوبر متكافئان **équivalentes** لأنهما يظهران في الجوار نفسه، هنا تسقط الأوراق حوالي، ويلاحظ التكافؤ ذاته في الجملتين 3و4 بحيث يمكن القول: أن المقطعين، تصل موجات البرد الأولى،وبدأنا التدفئة، يظهران أيضا في جوارين متكافئين"[2].

وإذا كانت تعديلات هاريس نتيجة منطقية فرضتها عملية تحليل البناء اللّغوي، فإنها في المقابل تعتبر إضافة هامة للصرح التوزيعي، فالتدرج من المستوى المركبي إلى المستوى التحويلي، يشكل إطارا لاختبار مبدأ التكافؤ في مستوى العناصر المكونة للجملة.

ونشير في نهاية هذا التنظير المختزل إلى أن "محاولة هاريس تعد الأولى في تاريخ اللّسانيات الحديثة فقد ظهرت في محيط معروف بعدائه المنهجي إزاء الدلالة اللّغوية، ومن ثم فقد ظلت نقطة الضعف في تحليل الخطاب عند هاريس، وعدم اكتراثه لمعنى نص الخطاب، وبدل العمل على تطوير هذا المنحى في تحليل الخطاب وجدناه يسعى إلى إعادة انتظام المعنى، ولا تساهم علاقات

[1]ـ مصطفى غلفان ، اللسانيات البنيوية منهجيات و اتجاهات ، ص 431.

[2]ـ المرجع نفسه، ص431، 432.

التكافؤ كإجراء محوري في تقديم أي معلومات عن علاقات المعنى بين الجمل"[1] إثر هذا التقفي النظري الذي انبنت عليه المقاربةالتوزيعية، كان أن انعتقت الدراسة اللّسانية من بوتقة الوصف اللّغوي إلى تحليل ومدارسة الحدث الكلامي حسب ما يقتضيه السياق الموقعي الذي أنجز فيه الخطاب بوصفها مرحلة لاحقة تأسست عليه ميكانيزمات النزعة التوليدية التحويلية.

[1]- مصطفى غلفان ، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص 435.

الدال والمدلول عليه في النظرية التوليدية التحويلية:

سجلت المدرسة التوليدية طفرة حقيقية غيرت من مسار اللّسانيات، عمدت فيه إلى بناء نسق منهجي يكفل التحكم في عمليات إنتاج اللّغة ووحداتها، "بوصفها سيرورة توليد، بدلا من كونها مجموعة من الموضوعات المولدة "[1].

إزاء هذا التحول النوعي في إستراتجية البحث اللّساني،شكل الطرح التوليدي التحويلي مرتكزا فاعلا، ومنعطفا هاما يعنى بضبط الجانب القواعدي، ويشتغل على سبل الإحاطة بتفاصيل البنى التركيبية للجملة، "ففي نظر تشومسكي، ثمة قواعد كلية للغات الطبيعية التي تمثل جزءا من تكوين الإنسان الأحيائي، وعلى اللّساني أن يشتغل في بحث هاته القواعد"[2]، ضمن هذا التوجه النظري، يتبدى التصور المؤطر لعملية الاكتساب اللّغوي عند تشومسكي بوصفه"فتحا في المجال الألسني، كان له أثره على الصعيد الفكري بصورة عامة، ذلك أن هذه النظرية قدمت نموذجا لفهم الوقائع اللّغوية يأخذ بعين الاعتبار العوامل النفسية والعقلية التي كانت تستبعدها الاتجاهات التجريبية والدراسات الوصفية"[3].

---

[1]- نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللّغة والعقل، ترجمة: عدنان حسن، دار الحوار، اللاذقية، سورية، ط1/ 20009م، ص 170.

[2]- نعوم تشومسكي، بنيان اللّغة، ترجمة: ابراهيم كلثم، مكتبة الفكر الجديد، بيروت، لبنان، ط1/ 2017م، ص 10، 11.

[3]- علي حرب، الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1/ 1998م، ص 109.

وعليه يتحدد المقصود بالجانب التفسيري في دراسة اللّغة في كونه الطريقة العقلانية التي يتبناها تشومسكي في إطار برنامج استنباط"يراهن على إقامة مجموعة من القواعد الصورية التي ينبغي أن يخضع لها عالم البنيات الممكنة "[1].

هذه هي خاصية المدرسة التوليدية الجديرة بالمساءلة، فهي تحمل التركيز على عملية بناء صيرورة النظرية العلمية، كما تمتحن قدراتها في صياغة المبادئ العامة للنحو، "وهذا يعني أن موضوع اللّسانيات لا يمكن أن يحدد بدون الإحالة إلى العقل "[2].

يقوم التوجه التوليدي على قاعدة عامة مفادها بناء نسق نظري يتعامل مع المبادئ اللّسانية الثاوية وراء أبنية التركيب الجملي للوصول إلى الوقائع، دفعا لهذه المغالبة تكشفت ملامح اللغة التي قدمت "آليات محددة، لتعبر عن إمكانات لا متناهية"[3]، وتكاد هذه التصورات لا تخلو من روح العقلانية، إذا قيست بالمقاربة السلوكية الوصفية، ولا سيما أن تشومسكي يقدم متصورا حول الصلة الوثيقة بين اللّغة والذات المتكلمة (المتكلم / المستمع المثالي)؛ هذه الذات التي تستطيع فهم وإبداع وإصدار عدد لا متناه من الجمل.

---

[1]ـ امحمد الملاخ، حافظ اسماعيلي، قضايا ابستمولوجية في اللّسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، الدار العربية ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ، 2009م، ص 84.

[2]ـ سايمون كلارك، أسس البنيوية (نقد ليفي شتراوس والحركة البنيوية، ترجمة: سعيد العليمي، مراجعة: ابراهيم فتحي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ط1/ 2015م، ص 128.

[3]ـvoir Noem chomsky, la lingustique cartésienne,tr: E delannoe et D . seperber édition du seuil, paris,p 56.

"فإذا كان الإنسان لا يستطيع أن يتكلم اللّغة، إلا إذا سمع صيغها الأولوية في نشأته، فإن سماع تلك الصيغ ليس الذي يخلق القدرة اللّغوية،وإنما يفتح شرارتها فحسب، وهذا ما يفسر الطابع الخلاق في الظاهرة اللّغوية، وكذلك طابعها اللامحدود"[1].

تأسست خصوصية الصرح التوليدي في بداياته بجملة من المحددات البارزة، وأهمها وأكثر بيانا، تجاوز ماهية المدخل التجريبي بماهية التفسير والتركيز على الآليات الداخلية للعقل، وهذا ما نرصده في كتابه البنى التركيبية (1957)، بوصفه إطارا نظريا أرسى فيه نماذجه الصورية ؛ على وفق رؤية عالية من الوضوح، والدّقة الصوغية في بناء القواعد ؛ " فالنظرية الألسنية يجب أن تحلل مقدرة المتكلم على أن ينتج الجمل التي لم يسمعها من قبل، وعلى أن يتفهمها، فيقوم عمل الألسني على صياغة القواعد التي بمقدروها إنتاج اللّغة مادة البحث"[2].

تبعا لهذا التصور، تأسست ثوابت الطرح التوليدي التحويلي على روافد معينة، تحددت أدواتها الإجرائية بالارتهان إلى أن اللّغة آلية مجردة وأنموذج مثمر للعقل، فتغدو اللّغة ـ إذ ذاك ـ المهارة التي تعزى إلى الإنسان فقط، باعتباره كائنا يتفرد بطاقات إبداعية خلاقة يتميز بها عن الحيوان.

ضمن هذا المعطى"كان تشومسكي حريصا على بلوغ الإرب، وإن هذا الحرص هو الذي دفعه إلى اعتماد الأسس الرياضية الذهنية، حتى تكون نتائج أبحاثه أكثر

[1]ـ عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص 196.

[2]ـ ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظريةالألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2/ 1406هـ، 1986م، ص 12.

دقة وعلمية، لا تشوبها الاحتمالات وبذلك يتسنى للنظرية اللّسانية تفسير وتحليل جل العلاقات المعقدة التي تحكم اللّغات البشرية المتنوعة"[1].

وعليه فالبحث في النزعة التشومسكية تستوجب البحث عن حقيقة الأطر الرياضية التي امتاح منها في عرضه لطروحاته اللّسانية، سعيا منه إلى بلوغ الدقة العلمية في هيكلة وتأسيس أبنية الصرح اللّغوي، ولابد من التنبيه مرة أخرى على أن ثمة " جملة من القضايا النظرية التي ظلت معلقة، لم يتمكن نموذج البنيات التركيبية من الإجابة عنها لأنها طرحت بكيفية غير واضحة وغير شاملة، وهذا ما أثار جدلا نظريا في الأوساط اللّسانية التوليدية نفسها"[2].

من هنا سنجد الارتكاز على حدس المتكلم، يكتسي بعدا مهما في منطق تشومسكي، لكونه سيركز على ميزة الفكر البشري وطاقته اللّغوية المتجددة، ويتعلق الأمر هنا بتوجه تركيبي صرف يخضع له النحو المقترح في النموذج الأول في النظرية التوليدية "سار فيه تشموسكي على نهج النحو المركبي ـ المعروف بالتحليل إلى المكونات المباشرة ـ في كثير من الأمور النظرية والإجرائية"[3].

ويمضي تشومسكي في مقاربته التوليدية لوصف خواص الأنحاء التي يراها منطلق الإنتاج اللّغوي، حيث أسهم النموذج في أمرين اثنين على الأقل:

ـ أولا: "الصياغة الصورية التي اقترحها تشومسكي لمختلف الاتجاهات اللّسانية الوصفية الأمريكية.

---

[1]ـشفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللّسانية المعاصرة، ص 60.

[2]ـ مصطفى غلفان، اللّسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، ص 95.

[3]ـ المرجع نفسه، ص 96.

ـ ثانيا: تجاوز مظاهر قصور النموذج المركبي، وذلك بإدماج القواعد التحويلية في تحليل بنيات الجملة"[1]، ولعل التحليل التشومسكي للقواعد المركبية اصطنع هذا المفهوم القائم على آليات صورية محضة.

في الخطوة الثانية من خطى تطور هذه المدرسة،"انصب الاهتمام على تطوير معايير نظرية لاختبار نموذج للقواعد دون أخر، وكذلك انصب الاهتمام على سبر غور دقائق النموذج القواعدي المقترح والتعمق في بعض جوانبه التي لم يكن لها حظ كبير منالتأمل"[2]

فكان أن اشتغل الطرح اللّغوي عند تشومسكي اشتغالا مزدوجا يتغيا الكشف عن أساليب تحديد عناصره، وضبط علائقه، ونظام مكوناته من الناحية الشكلية والإجرائية من جهة

ووضع عتبات مرجعية تمهد لانبعاث مقاربة جديدة في الدرس اللّساني من جهةأخرى، والجدير بالذكر أن ملامح النظرية التوليدية لم تظهر على السطح دفعة واحدة، "فالاتجاهات الأمريكية سجلت ومازالت تسجل بحوثا لسانية في المجال المتعلق بالنحو والدلالة بعد فترة وجيزة من ظهور مقال كارتس وفودور في سنة **1963م.** والتغييرات التي أتبعت من قبل كاتس**katz**وبوسطال**postal**، عرفت اللسانيات التوليدية التحويلية تطورا هاما خاصة في السنة الموالية في سنة

[1]ـ مصطفى غلفان ، اللسانيات التوليدية من النموذج ماقبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، ص 96.

[2]ـ مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1/ 2002م، ص 62، 63.

1965م،أصدر تشومسكي**chomsky** مؤلف « Of Theory of Aspectes Syntax"[1] في هذا الإطار يمكن تجلية تصوره الذي يشار إليه بالنموذج المعيار.

حيث صار اندماج المكون الدلالي في النظرية التوليدية، مزية من مزايا تحفيز هيكل الجهاز التوليدي، ومصدرا ملهما في استجلاء طبيعة التعالق بين التحويلات والمعنى؛"فاستدرك بذلك ما فاته في مجال التفسير الدلالي للبنى التركيبية، حيث ملأ الفجوة التي مافتئت تعوق الجهود اللّسانية، حيث انصرف إلى استكشاف العلاقات التركيبية والدلالية للنظام اللّساني حسب الفرضية الجديدة "[2]

عند هذا المأخذ انبرى تشومسكي يتعقب التغييرات التي تطرأ على البنية التركيبية داخل الدراسة اللّغوية، فركز اهتمامه على الوظيفة الهامة التي يشغلها المكون الدلالي من اللغة، برصد معطياته الإجرائية التحليلية في غمرة الاتجاه التوليدي التحويلي، حتى يتهيأ لنا الوقوف على المآل الدلالي في دراسة الجملة اللغوية، يعمد تشومسكي إلى تحديد مستويين في تحليله للحدث الكلامي؛ "أما معنى كل جملة ـ في هذه الحالة ـ فسيكون مشتقا معظم جوانبه إن لم يكن بأكمله من البنية العميقة بواسطة قواعد التفسير الدلالي، أما المظهر الصوتي، أو التفسير

[1]ـ كلود جرمان، ريمان لوبلون، علم الدلالة، ص 103.

[2]ـ أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 302.

الصوتي لكل جملة فسيكون مشتقا من البنية السطحية بواسطة القواعد الفنولوجية [1]"

لقد ارتكز مشروع تأسيس الصرح التوليدي في مسار التنظير اللّساني، منذ بداياته التأسيسية إلى مرحلة التبلور الدلالي، على محاولات مشروعة في تسنين صيغته الحديثة، بعد تحديد سماته، وتمحيص عطاءته المثمرة، وسقطاته على مستوى التحليل الإجرائي، وعليه يمكن أن يقدم هذا التصور المسمى بالنظرية النموذجية على النحو الآتي:

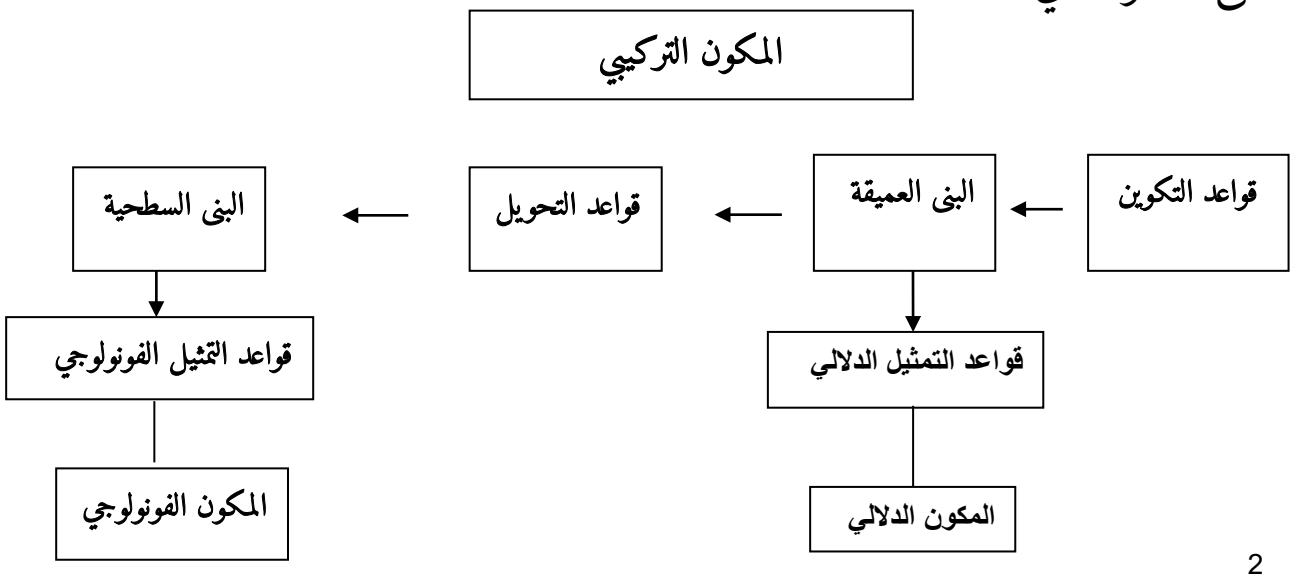

[2]

نتلمس في ثنايا هذا التخطيط طرحا فونولوجيا ودلاليا متسقا ومرتكزا على أسس إجرائية تفسيرية، فلا يغفل تشومسكي مقاصد البنية العميقة التي تقدم التفسير

[1]- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللّغوية، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، دار المعرفية الجامعية، الاسكندرية، ط1/ 1985م، ص 162.

[2]- كلود جرمان، ريمان لوبلون، علم الدلالة، ص 104.

الدلالي، وتنبيهه على مواضع البنية السطحية، حيث تتشكل قواعد التحويل، "ثم تسهم القواعد الفونولوجية في تقديم التفسير الصوتي للبنية السطحية الخارجية، وقد أدخل العنصر المورفولوجي، ضمن العنصر الفونولوجي "[1].

بناء على هذا التصور تكشفت ملامح الطرح التحويلي التوليدي، الذي أوغل في تتبع حركية الوظيفة الابداعية للغة، ومن " الجلي أن تعتبر الكفاءة اللّغوية **compétence** منظومة معرفية متضمنة في الأداء **performance**؛ يقدم مجموعة من القواعد التي تسمح بتحديد الشكل والمعنى الأصلي في تناسق وثيق، لعدد غير متناه من الجمل الممكنة "[2].

تندرج هذه الرؤية ضمن التصور التشومسكي الذي طبع مسار المعرفة اللّسانية على وفق خطوات عملية دقيقة تأسست بموجبها" قواعد اللغة، التي جسدت الصلة الوثيقة التي تجمع بين الصوت والمعنى "[3]، لتترسخ بمقتضاها مبادئ الاستفادة من مستويات التنظير الإجرائي، والإلمام بكل مظاهر البحث التوليدي موضوعا وإجراءا.

---

[1]- بريجيته بارتشت، علم اللّغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، قاهرة، مصر، ط1/ 1425هـ، 2004م، ص 279.

[2]–voir Noem chomsky,le langage et la pensée, trd: louis jean calvet, payot,paris, p106.

[3]–voir Noem Chomsky, Question de sémantique, Tre Bernard Cerquigliniéd, seuil, 1975, p09.

فكان انعتقت الممارسة اللّغوية من الإطار المعياري الوصفي، ليعمد تشومسكي مع النظرية التوليدية التحويلية آفاقا تحليلية تفسيرية، أسهمت في تقديم صورة واضحة وشمولية لبنية اللّغة وعلاقاتها بالعقل والفكر الإنساني.

الدال والمدلول عليه في سياقية فيرث Firth:

في ظل الإجراءات التي حظي بها المعنى في جميع تمظهراته، ومستوياته الترميزية، سخرت النظريات اللّسانية الحديثة على اختلافها منطلقاتها في تدارسه وتحليله، فكان انفتح المجال أمام الحقل الدلالي، فظهرت المدرسة السياقية **لفيرثFirth**التي طورت نظرية الوصف، لتنحو صوب الاهتمام بالأحوال والظروف التي تحف الحدث الكلامي.

"ويعد ما فعله فيرث في هذا الشأن نقلة ابستمولوجيةأنطولوجية كبيرة في حقل اللسانيات، لأنها دعمت الموقف السلوكي في ذهابه إلى صعوبة البحث الدلالي المعتمد على المنطق، والتصورات الوجودية المختلفة التي كانت سائدة في الفلسفة الإغريقية، كما فتحت الباب واسعا نحو نهج جديد في دراسة المعنى على نحو يراعي الاستخدامات الفعلية للغة."[1]

من هذا المأخذ يسلك فيرث صيغة أعمق تتراكم لتكون بناء خاصا ـ يتغيا الكشف عن مسار الحدث اللّساني ـ الذي ينزع إلى مقاصد الأسيقة، وما تؤديه اللغة في بعدها الاجتماعي، بناء على المسعى"يرى فيرث أن الوقت قد حان للتخلي عن البحث في المعنى، بوصفه عمليات ذهنية كامنة، والنظر إليه على أنه مركب من العلاقات السياقية، وذهب إلى أن الوظيفة الدلالية لا تتأتى إلا بعد أن تتجسد القولة في موقف معين"[2]؛ ولعل هذا الكلام ينطوي على أوفى كشف لمفهومه الخاص حول المعنى ووظائفه داخل السياق الذي يرد فيه، بوصفه

[1]ـ محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللّسانيات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغاري، ليبيا، ط1/ 2004م، ص 78.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 78.

مدخلا وظيفيا غير ثابت؛"إذ أن الكلمة تجد في كل مرة نستعمل فيها جو يحدد معناها تحديدا مؤقتا، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها"[1]، ولكي يتم هذا الوصل لابد من النظر في الكلمة من وجهة شمولية تتوخى الاشتغال بالمنهج السياقي الذي ينشده التفكيرالفيرثي.

وتجدر الملاحظة أن السياق هو الذي يخلص "الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية، ولكن الكلمة قبل المعاني الكامنة توجد في ذهن مستقلة عن جميع الاستعمالات التي تستعمل فيها مستعدة للخروج والتشكل حسب الظروف التي تدعوها"[2]، وفي تصور فيرث، فإن هذا السياق، بكل تبعاته وما يسمح به، من وصف الأشكال اللغوية ومهارات تابعة، يشكل في العمق جوهر المضمون الدلالي، وواضح أن التطور الحاصل في مفهوم السياق لم يعد يقتصر على الجانب اللغوي وحسب في إيضاح دلالة الصيغة اللّغوية، و"إنما وجدت جوانب أخرى تنحسم معها الدلالة المقصودة للكلمة كالوضع والمقام الذي يحدث فيه التواصل أو الملامح الفزيولوجيةللمتكلم التي تصاحبه"[3].

[1]- قندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي محمد القصاص، تقديم: فاطمة الخليل، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2014م، ص 231.

[2]- المرجع نفسه، ص 231، 232.

[3]- منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 89.

هذا المسعى التأسيسي دفع بفيرث إلى تبنى مفهوم السياق بمختلف مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، قصد معاينة حيثيات المعنى والكشف عن دلالاته الترميزية.

و تأسيسا" على هذا المبدأ فإن الدراسة الدلالية ـ في نظر فيرث ـ ينبغي أن تربط الملفوظات اللّسانية بسياقها الموقفي الذي تنتج بالفعل ولذلك فإن عملية التحليل الدلالي تتم وفق سياقية منسقة من الأحداث بتداخل سياقات مختلفة، تنتمي في مجموعها إلى سياق عام ينعت بالسياق الثقافي، وهو الإطار العام الذي يحتوي المواقف اللّسانية "[1].

وهو بهذا يحيل تفسير الظاهرة الكلامية إلى الظروف الاجتماعية وسلطة الأسيقة، فتغدو اللغة في نظر فيرث نشاطا "يمارسه أفراد المجتمع اللغوي في سياق ثقافي معين، لذلك انصرفت جهوده إلى وضع أرضية معرفية لتأسيس نظرية دلالية، ترتكز على السياق في إيجاد التفسير الكافي للتراكيب، والخطابات اللّغوية التي ينجزها المتكلم في إطار التواصل بين أفراد المجتمع اللّغوي الذي ينتمي إليه، فالمعنى في نظر فيرث هو الوظيفة في السياق"[2].

من هذا المنطلق تجاوز الطرح السياقي النظر إلى علاقة اللّفظ والمعنى وما يحيل عليه في الذهن، والخروج عن هذا النمط المنطقي إلى مراعاة خصوصية المعنى، ووظيفته داخل السياق، فتعامل فيرث "مع اللّغة بنظرة أحادية من

[1]ـ أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 98.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 97.

حيث هي بنية شمولية كلية غير مجزأة إلى ثنائية تقابلية، كما ورد في المبادئ النظرية التي جاء بها ديسوسير، كان فيرث في هذا السياق يتبنى النزعة الكلية "[1].

وإذا تمعنا في طبيعة التي تمخضت عن الوظيفة السياقية حينما نحلل مستوى انتظاماتها في الدرس اللّساني الغربي، فإننا نقف على رؤية منهجية مست طرائق الوصف اللغوي

"حيث وجد فيرث في النظرية السياقية ركيزة هامة لاستبعاد ثنائية الجسم والعقل والتفكير والكلام التي قامت عليها الدراسات البنيوية عند سوسير.

ذلك أن تأطير عمل في جدول التحليل اللّساني، يقتضيأن تكون مقدمة الانطلاق واضحة وتامة، وبما أن معرفة عن العقل محدودة وقليلة، توجه فيرث في تصوره لطبيعة اللّغة بالوقوف على آليات السياق،والتحقيق الاجتماعي بوصفه وحدة شاملة"[2]،صانعا بذلك لغة خطابية في مجتمعه اللغوي،وفق أسيقة وأنساق تعكس خصوصياته الثقافية والحضارية المتجانسة، فقد كان فيرث "شغوفا بالفكرة التي كانت سائدة في الأوساط اللّسانية والأنتروبولوجية،التي تقر بوجود علاقة أساسية بين النسق اللّساني وثقافة المجتمع المستعمل لذلك النسق، وبذلك أصبحت الملفوظات اللّسانية عسيرة التفسير إلا بردها إلى سياقها الثقافي"[3]، ضمن هذا المعطى يتبدى لنا في فسحة البحث السوسيولوجي الرؤية الشاملة لعلاقة التضام بين الدرس السياقي والبعد الثقافي، إذ ليس هذا التضام إلا تجسيدا نوعيا

[1]ـ أحمد حساني ، مباحث في اللسانيات، ص 97.

[2]ـ Voir John Firth,papers in linguistics ,london,oxford,University press, 1957, p1

[3]- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 97.

يعمل على فض شفرات الإنسان في علاقته باللّغة والإضلاع بفعل الدلالة قصد تحقيق غايات التواصل.

وأكد فيرث غير ما مرة أن موضوع اللسانيات هو السياق، هذه المقاربة سجلها "على اللغة لمعالجته للوصف اللغوي كله باعتباره تحديدا للمعنى، وبذلك يمد تطبيق معادلة المعنى هو الوظيفة في السياق"[1].

وإذا كان السياق هو أساس النظرية الفيرثية، فإنمن الواجب تحديد هذه الممارسة من جهة مفهومها وعلائقها، وتبريرها على المستوى الاستعمالي الذي يختبر مدى انسجامها إجرائيا في مسار الحدث اللّغوي؛ تعكس هذه الخطاطة" معادلة بين معنى الكلمة ومجموعة السياقات التي ترد فيها، فكلمة **طيور** يمكن أن تملأ الفراغ في الجمل التالية:

تبني ...أعشاشها، وتزقزق ...صباحا، وتفرخ ... في فصل الصيف.وبالفعل، فإن وقوع هذه الكلمة في السياقات المختلفة يبين بوضوح معناها اللّغوي"[2]، فدراسة الدلالية لا يمكن أن تستوعب استيعابا صحيحا إلا بربط المعنى بالسياق الوظيفي الذي وردت فيه.

وقد" تزداد أهمية الفرضية السياقية حينما نلاحظ أن التحول الدلالي للألفاظ يخضع خضوعا ملحوظا إلى ما يضيفه السياق عليها من مدلولات، قد تبعدها عن معناها التأثيلي(معناها الأصلي)، إلا أن ما هو جدير بأن يشار إليه

[1]- روبنز، تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة: أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة، 1997م، ص 316.

[2]- أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 179.

ههنا هو أن الفرضية اللسانية قد تجازف حتما حينما تعول السياق دون سواه في التحليل الدلالي، وذلك لأن السياقات مختلفة يستحيل على الباحث حصرها وضبطها على نحو لا يبقى ولا يذر"[1].

فقد نأت النظرية السياقية عن نمطية التوجه الوصفي التصنيفي إلى تحديد الأسيقة التواصلية، وتبدلاتها الإستعمالية، بغية البحث عن آلية إنتاج المعنى وكشف وظائفه الدلالية، وفق رؤية تكاملية تشتغل مكوناتها على ضبط الحدث الكلامي.

[1]- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 99.

الدال والمدلول عليه في النظرية التدوالية:

يعد الطرح التدوالي مجالا معرفيا تجاوزت فيه حدود النزعة الشكلية الصورية للغة، انفتاحا على الرغبة في تحقيق حدود الاستفادة من بعدها الاستعمالي،وفق نظرة معرفية ثرية للإنتاج اللغوي؛فالتدوالية دراسة تختص"بتقصي كيفية تفاعل البنى والمكونات اللّغوية مع عوامل السياق لغرض تفسير اللفظ ومساعدة السامع على ردم الهوة التي تحصل أحيانا بين المعنى الحرفي والمعنى الذي يقصده المتكلم"[1].

ضمن هذا المعطى رسمت للتدوالية آلياتها النظرية والإجرائية، التي تؤطر وظائف التواصل وإنتاج الكلام تبعا لتبدلاته السياقية والاستعمالية، على وفق جهاز منهجي منفتح على "كيفية إدراك قدر كبير مما لم يتم قوله، على أنه جزء مما يتم إيصاله"[2].

هذه التمظهرات المنبثقة من معطيات الأداء اللّغوي، ينحو فيها المخاطب إلى توجيه كلام يضمن فيه مقاصده في سياق معين، فهو اهتمام "لا يكتفي بالوقوف عند السيرورات السيميائية، وإنما يعين أيضا معالم الاعتباطية والتعليلية في العلامات، وكذا الأسنن التي تسمح بتحقيق التواصل السيميائي، ويحدد منزلة الموضوعات وبناها من حيث التضايف بين الدال والمدلولات ومراجعها"[3].

---

[1]- جورج يول، التدوالية، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربية ناشرون، بيروت، لبنان، ط1/ 1431هـ،2010م، ص 13.

[2]- المرجع نفسه، ص 19.

[3]- أحمد يوسف، السميائيات الواصفة المنطق السميائي وجبر العلامات،ص 111.

إزاء هذا التحول النوعي في إستراتجية الطرح اللّغوي التدوالي، الذي تمخض عن أواصر الالتقاء والتلاحم مع حقول معرفية أخرى، "أصبحت التساؤلات عن المعنى تساؤلات عن الاستعمال اللّغوي في مقام محدد وباهتمام الفلسفة التحليلية بالطبيعة الدلالية للجمل من خلال وظيفتها، انتقل اهتمام الباحثين من دراسة البنية التركيبية والدلالية للغة وحدها، إلى دراسة العلاقة بين البنية اللّغوية ووظيفتها "[1].

على هذا الأساس تجلت النزعة التدوالية بوصفها مقاربة علمية تتكئ على معطيات السياق الخطابي، في ضبط مكونات الفعل اللّساني، ضمن هذا المسلك الذي أفرزه "التحول الذي أدى إلى تقويض أسس النموذج اللّغوي القائم على معيار التحقق، ليحل محله نموذج جديد يعتمد على التواصل والاستعمال"[2]

ومن ثمة صارحصر الضوابط المحتملة في الأداء الفعلي للكلام، وامتلاك مقومات الفعل التواصلي وتفسيره وتأويله في الطرح التدوالي ركنا ركينا في منوالهم الإجرائي لاستنطاق الأسيقة، ورصد مسالك الاستدلال والوقوف على مضامينه واستعمالاته الفعلية داخل المجتمع اللّغوي تأسيسا على هذا الطرح فإن "التفسير الأوسع للتدوالية هي أنها دراسة الفعل الإنساني القصدي، وعليها فإنها تنطوي على تفسير أفعال يفترض القيام بها لإنجاز غرض معين، وبناء على هذا ينبغي على المفاهيم المركزية في التدوالية أن تتضمن اعتقاد وقصد(هدف)

[1]- مصطفى غلفان، اللّسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص 55.

[2]- الزواوي بغوره، الفلسفة واللّغة نقد المنعطف اللغوي، ص 101.

وخطة وفعل،إذا افترضنا أن الوسائل والغايات تنطوي على تواصل، فإن التداولية تستأثر لتشمل على وسائل التواصل جميعها "[1].

ضمن هذا التوجه يكون الطرح التداولي، قد حاول تكوين منوال إجرائي في التعامل مع السياق الخطابي، وضبط آليات انتظام العلامة وتأويل دلالتها، لأنه يستحيل فهم حقيقة مجال البحث اللّغوي بمعزل عن الاستعمالات اللّغوية المشحونة بأغراض المتكلمين ومقاصدهم.

[1]- جورج يول، التداولية، ص 137.

التداولية ونظرية أسماء الأعلام:

دأب الباحثون في مجال الفلسفة التحليلية على مفترض نظري، يتأسس على مقاربة المياسم المنهجية التي تؤطر نظرية أسماء الأعلام، والتي تحددت آليات اشتغالها بالارتهان إلى قوام استصراح المفاهيم المطلوبة في ثنايا الاستدلال، فتستحضر في تقويم مسارها مفاصل اتجاهات البحث اللّساني المستندة إلى مرجعيات مختلفة.

اتكأت نظرية أسماء الأعلام، ضمن مسعاهاالمنطقي في الكشف عن المساطر الاستدلالية التي تتيحها النماذج اللّسانية في معالجة الحدث اللغوي، انطلاقا من هذه التحديدات نهتدي إلى أن "وظيفة اللّغة الأساسية إنما هي التعيين، وأن دراسة هذه الوظيفة التعيينية هي إحدى أغراض اللّسانيات في معناها الدقيق"[1].

إن هذا المنحى الدلالي الذي عول فيه رسل **Russell**و**فريجه** **Frege** على مسألة تحديد المعنى في أسماء الأعلام، تعكس مدخلا تأسيسيا نحو تبني نظرية الأوصاف، والتي ارتبطت بالانعطافات الجوهرية التي طرأت على المنجزات اللسانية، بداية من نماذج الفلسفة التحليلية، بوصفها جزء من المنطلق الحديث، تمكن من خلالها رسل في تقديم "صياغة هذه النظرية لغرض تجنب التناقض الذي وقعت فيه نظرية الفيلسوف الألماني مينونج التي تقرر- على حد تعبير رسل -

[1]- جاك موشلار، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية،إشراف: عز الدين المجدوب،مراجعة: خالد ميلاد، دار سيناترا،تونس، 2010م، ص 159.

أن إي عبارة دالة صحيحة من الناحية النحوية، إنما تشير أو ترمز إلى موضوع **object**"[1].

في ظل هذا المظهر المنطقي الذي يشترط حضور الواقعية في دراسة العبارات، بوصفها معيارا أساسيا يتأتى للمعرفة من خلالها اكتساب طبيعتها الحقيقية، من هذا المنطلق يفترض "أن ملك الحالي لفرنسا، والمربع المستدير وغيرها موضوعات حقيقية، ومن المسلم به أن مثل هذه الموضوعات ليست موجودة، إلا أنها مفترضة كموضوعات، إلا أن رسل يرى أن هذه الرأي من الصعب قبوله، واعتراضه الرئيسي هو أن تقدير مينونج على هذا النحو يعد خرجا على التناقض **contradiction**"[2]، فالأساس الواقعي للعبارات يعد مقدمة ضرورية لحصر مجالها الإحالي، "ومما يمكن أن يستوجبه التحليل إعادة النظر في هذه الفرضية، لأننا لو اعتمدناها، لسلمنا على سبيل المثال بأن ملك فرنسا موجود وغير موجود، وأن المربع مستدير وغير مستدير ... إلخ، فيشدد رسل في رأيه، لو أن أي نظرية يمكنها تفادي هذا التضارب في الأفكار وحاكت الواقع في حقيقته، لا المفترض، فمن المؤكد أن تكون مفضلة"[3].

ولقد كان لرسل إسهامه المنطقي والمعرفي في مجال التحليل الدلالي الذي تمخض عن مسارات نظرية الأوصاف المحددة، مما أدى إلى بسط أرضية غنية

---

[1]- عبد الفتاح جاب الله، فلسفة اللغة والمنطق دراسة في فلسفة ستراوسن، ص 28.

[2]-المرجع نفسه، ص 28.

[3] -Voir Russell, B on Denting » logic and knowledgeedited by R.GMarch ,George allen a unwin, london , 1956.p 45.

لتخصيب النقاش حول الصور المنطقية وتمايزها عن الصور النحوية"ويعتقد رسل أن السبب الذي أدى إلى افتراض موضوعات غير واقعية هو أن بعض أن المناطقة قد انخدعوا بالنحواذ أنهم اعتبروا الصورة النحوية مرشد أوثق في التحليل مما هي عليه في الواقع "[1]، فالجهاز الراصد للحقيقة، يجب أن يستجيب للشروط المفهمة للواقع، فلم"يدركوا أهمية الاختلافات في الصورة النحوية، وذلك أن قولنا: "قابلت محمد" وقابلت رجلا، يعاملان في النحو التقليدي كقضتين من نفس الصورة، إلا أنهما في الواقع من صورتين مختلفتين تماما، فالأولى تسمى شخصا فعليا وهو محمد، في حين أن الثانية تتضمن حالة قضية، وتصبح عندما يصرح بها كالتالي: (قابلت، س، س إنسان صادقا أحيانا)"[2].

في ظل هذا المقترب التصوري الذي تخيره رسل لابتناء طروحاته المنطقية، التي ما انفكت تستجيب لتطلعات النزوع الواقعي، بوصفه اجراءصميميا، تتعالق فيه مختلف أبجديات تحليل الدرس اللّساني، ذلك أن "نظرية الأوصاف هي ببساطة طريقة لتحليل القضايا والعبارات، التي ترد فيها عبارات وصفية، وتهدف هذه النظرية إلى استبعاد مثل هذه العبارات التي ليست بأسماء حقيقية"[3].

إذ يستوحي رسل آليات هذا التصور المنطقي من التطورات التي لحقت الفلسفة المعاصرة ليحصر ميكانيزماته في صياغة تخصيصات كافية لاحتواء

[1] -عبد الفتاح جاب الله، فلسفة اللغة والمنطق دراسة في فلسفة ستروسن، ص 28.

[2]- المرجع نفسه، ص 28.

[3]- المرجع نفسه، ص 29.

مفاهيم تحليلية جديدة، وبلوغ هذا المستوى يستلزم مناقشة أبعد وأعمق من الوقوف عند حدود الصورة النحوية.

لقد أفرز هذا الطرح تشظي التصور المطلق للصورة النحوية، وبروز اتجاهات منطقية تسمح بإمكانية تأسيس أنساق وصفية، ومن ثمة نلمس في المحتوى المفاهيمي لنظرية الاسم العلم عند رسل وفريغه اختصارا لوصف محدد، وعلى هذا النحو يمكن اعتبار الاسم العلم "أرسطو (...) الفيلسوف الاسطاجيري، تلميذ أفلاطون، ومعلم الاسكندر الأكبر، فإنه وجد فرد وواحد ووحيد يتوفر فيه هذا الوصف، فإن هذا الفرد هو مرجع أرسطو"[1]ويظهر جليا أن فريجه يهدف إلى وضع ضوابط للمضمون المنطقي، قوامه وصف العبارات، في إطار مسعى يهدف إلى الكشف عن مسألة تحديد المرجع، وبقي أن نشير إلى نظرية الأوصاف المحددة ظلت خاضعة لتقلبات النظر في مستوى تحليل نتائجها، وتوضيح أهدافها، وهذا ما أفصح عنه فريجه الذي "يرى ضرورة وجود مضمون قصدي مع أسماء العلم، ومع أي مصطلح يكون قادر على تحقيق الإشارة، وإن كان من عيوبه الرئيسيةاعتقاده أن المضمون القصدي الدلالي يجب أن يكون دائما في كلمات، وبخاصة الأوصاف المحددة التي تعطي تعريفا لمعنى الاسم"[2].

على الرغم مما حققته نظرية الأوصاف المحددة عند رسل وفريجه من تراكم معرفي ضمن مسارها الدلالي، فإن هذا المنحى المنطقي المؤطر بسلطة المعنى، ظل محكوما بمجموعة العوائق لم يتم استيعابها ذلك أن "دلالة الاسم العلم نفسه قد تتغير

[1]- جاك موشلار، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتدوالية، ص 172.

[2]- جون سيرل، القصدية بحث في فلسفة العقل، ترجمة: أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009م، ص 303.

بتغير الأفراد، ويتمثل الحل لتجاوز هذه الصعوبة في اعتبار كون دلالة الاسم العلم ليست وصفا محددا ووحيدا"[1]، من هذا المنطلق فإن صياغة تفسيرات دالة حول نظرية أسماء الأعلام كان يستدعي إنجاز ممارسة لسانية منفتحة بآليات الوصف والإحالة التي توفرها الأبنية اللغوية من خلال محاولة رامية "لتذليل هذه الصعوبة في القول: بأن حزمة الأوصاف المحددة أو الوصف المحدد الوحيد لاتمثل معنى الاسم العلم وإنما تصلح فقط.لتحديد إحالته. والملاحظ. في الأثناء حسب هذه الوجهة من النظر، أن نظرية رسل ـ فريغه، بما أدخل عليه من تعديل، لاتحل مطلقا قضية الأقوال الجازمة بالتماثل بين الأمرين وابتذالها المحتمل"[2].

وبالنظر إلى أهمية الاتجاه، يمكن أن نستشف وجوها مغايرة حول نظرية أسماء الأعلام، فنظرة **كريبكkripke** هي أخرى لها خصوصياتها، فقراءته تتسم بمفاهيم تحليلية، تسعى إلى امتلاك حجية التعيين السببي ليوضح مسألة تحديد مراجع أسماء الأعلام، بدء بتسمية أولية حيث يسند فيها اسم العلم "لشيء ما بتعيين هذا الشيء على نحو إشاري (**obtensive**)، ذلك بجارحة من الجوارح على سبيل المثال، أو عضو على نحو وصفي، ثم يتسنى لسائر الجماعة اللّسانية أن تتعلم استخدام"[3].

إن المفترض النظري الذي يؤسس عليه كريبك مقاربته المنطقية، هو أن كل تحليل يروم معالجة أسماء الأعلام، عليه أن يعتد بالدخل المرجعي إذ "يتعين

[1]- جاك موشلار، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتدوالية، ص 173.

[2]- المرجع نفسه، ص 173.

[3]- المرجع نفسه، ص 174.

على الفرد الذي تعلم الاسم العلم أن يكون مقصده استعمال هذا الاسم العلم بنفس إحالة الفرد الذي علمه إياه"(3)، وهكذا يمكن نعت منحى البحث الذي يسوقه كريبك بالتنظير العلائقي، الذي يستجيب لميكانيزمات التحليل المنطقي، حيث يجد مسوغه الأساس في الدور الذي يلعبه اسم العلم حينما يستدعي إسناد المرجع في طرحه دون أن يكون له دلالة في ذاته، ضمن مستوى مفاهيمي محايد، "حينئذ فلئن أمكن لوصف محدد ما أن يحدد، في بعض الحالات، إحالة الاسم العلم المعنى فإنه لا يمثل، مع ذلك جزء من معناه"[1]. من هنا تأتي الملاحظة، التي تقودنا إلى الأساس الفلسفي لنظرية اسم العلم، ولنأخذ مفهومها كما قدمها بوضوح كريبك محددة في صيغة "مسميات جامدة ولا معنى لها ويرتبط استعمال كل منها باستعماله الأول عن طريق تسلسلات السببية"[2].

تبرز خصوصيةطرح كريبك في مقصديته التي تتضح الغاية منها بدعوته إلى ضرورة الوقوف عند حدود إسناد المرجع دون المعنى "ولئن أمكن تحديد إحالة الاسم العلم أرسطو بواسطة الوصف فيلسوف اسطاجيري، تلميذ أفلاطون، ومعلم الاسكندر الأكبر فإنه من الممكن أن نقول (21) على نحو مخالف للوقائع **contrefactuelle** دون أن نناقض أنفسنا، في حين لا يكون ذلك بالنسبة إلى (22):

(21): لنفترض أن أرسطو لم يمارس قط الفلسفة

[1]- جاك موشلار، آن ريبول ، القاموس الموسوعي للتدوالية ، ص 176.

[2]- المرجع نفسه، ص 177.

(22): لنفترض أن أرسطو الفيلسوف الأسطاجيري الذي كان تلميذ أفلاطون، ومعلم الاسكندر لم يمارس قط الفلسفةوبعبارة أخرى (21) و(22) ليسا مترادفتين"[1].

نلمس أيضا تأثر **ستراوسنstrwson** بنظرية الاستعمال، حيث قام بنقد أهم المفاهيم والمبادئ الأساسية لنظرية الأوصاف المحددة عند رسل، ونشير في هذا الصدد"أن نقده لهذه النظرية يمثل في نفس الوقت إنكار لنظرية المعنى التي تؤسس لهاوهي نظرية الإشارية التي ترى أن معنى التعبير هو الموضوع أو الشيء الذي يشير إليه، وأن ذلك الموضوع أو الشيء المشار إليه هو معنى التعبير"[2]، ويمكن أن نتصور بموجبه الحدث اللساني بمثابة قالب معرفي مستقل في غياب مرجع محدد للدلالة، وهذا تحديدا ما يؤكد "إذا كنا نتحدث في سياق ما عن حصول خاص لهذه الدلالة أي عن وقوع حدث فريد معين في المكان والزمان مما قام به هذا الشخص، أم كنا نتحدث عن دلالة نعتبرها في ذاتها، في استقلال عن الاستعمال وغيره، وبهذا الاعتبار، إن نظرنا إلى الدلالة من حيث هي لم نجد لها بوجه عام مرجعا محددا"[3].

فنظرية أسماء الأعلام تسائل من موقعها الخاص، داخل الفكر الفلسفي، علاقتها بالمعنى والمرجع، ومن ثمة "فنتاج اسم العلم لكل من تمرس بلسان ما أو مجموعة من التعيينات التي اسم العلم جزء منها، إلا أن المرجع رمز أو علامة ما ـ

---

[1]- سليفان أورو وآخرون، فلسفة اللغة، ترجمة: بسام بركة، مراجعة: ميشال زكريا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1/ 2012م، ص 252، 253.

[2]- جاك موشلار، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتدوالية، ص 177.

[3]- تودروف وآخرون، المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ص 34.

بافتراض ما هو موجود ـ لم يوف أبدا حقه من الدراسة، ولم يوضح كل الوضوح، وأن معرفة كاملة بالمرجع لمما يسمح لنا بأن نقرر إزاء كل معنى ما إذا كان يلائمه هذا المرجع أو يلائمه هذا الشيء المشار إليه، وليس هذا الأمر في مقدرونا ولا مكننا"[1]

إن هذا المسلك المنطقي يستحضر التقاطعات المعرفية التي عرفتها الفلسفة التحليلية، بخطوطها العملية، التي تتكامل وميكانيزماتهااللسانية، التي تروم حصر نظرية أسماء الأعلام في موقع متميز، على وفق اعتبارات تأسيسية تطلع إلى تسويغ أنموذج منطقي يفصح عن رؤية نوعية في دراسة المعرفة الإنسانية.

[1]- تودروف و آخرون ، المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ص 109، 110.

الفـــصل الثالث:

الدال والمدلول عليه بين التنظير التراثي العربي وتجليات الفكر الغربي (دراسة مقارنة).

الدلالة بين المباشرة والإيحاء:

شهدت الدراسة الدلالية تحولات منهجية كبيرة، تحددت منطلقاتها من مخرجات آليات توليد المعنى، وميكانيزمات تسويغ المآل الدلالي، على وفق جهاز منهجي منفتح، على تحقيق حدود الاستفادة، من مستويات التنظير المعرفي للمنجز اللّساني العربي، وما استقرت عليه المنظومة اللّسانية الغربية، ضمن مسعى تحليلي يساءل فضاء منحى صعب في اللسانيات ـ الدال والمدلول عليه ـ "باعتبار الحدث الكلامي مرآة تنعكس من خلالها صور التفكير، ثم تنكسر على سطحها منافذ الفكر الإنساني الساعي إلى إدراك مضامين ذلك الفكر المجرد على حد ما تنكسر أشعة الضوء على الصفائح المصقولة، وبهذا النمط تتكشف اللغة عن عملتين: عملية تصوير الفكر المتكلم، وعملية الفكر المتفهم لمادة الفكر المبلغة، فقد تصور القدماء أن اللّغة لوحة ترسم منعطفات الفكر الإنساني في إبلاغه وتقبله"[1].

استنادا إلى هذا الطرح الذي ينبثق من إوالية إحتواء قضية الدال والمدلول عليه، وقراءة كينونته في مباشرته وتخفيه، غذت "اللّغة في علاقتها بالإنسان، الخاصية الأساسية المقومة له، والبينة الكبرى على وضعه كإنسان،فهي تشكل التجربة المستمرة التي يواجه الإنسان من خلالها ذاته والآخر والعالم الخارجي"[2]، من حيث هي جوهر الممارسة التعبيرية، التي تفي بالغرض المتوخى من الحدث التواصلي، والأساس الذي يعتمده الفكر الإنساني " في بحثه المستمر عن المعنى، من خلال دلالات

[1]- عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات ص 108.

[2]- نبيهة قارة، مدخل إلى فلسفة اللغة ص 21.

تتضمن هذا المعنى بدون أن تستوفيه، على نحو يجعل من تاريخ اللغة ومن تاريخ الدلالات تاريخ الإنسان ذاته"[1].

إن هذا التوافق الذي وقفنا عليه من خلال هذه الرؤية يضعنا صوب تبحث العلاقات التي تعالج المساحات اللّفظية، في بعديها الإيحائي والمباشر؛ حيث" يتطرق فيها اللّسانيون إلى مشكل الدلالة وهو مشكل محوري في قضية الظاهرة اللغوية"[2].

هذا المنحى التساؤلي للمعنى حتم علينا الوقوف على حدود تكوين سماته المفهومية، ومفارقاته المفتوحة على نسقية مرنة ومتجددة، " فإذا كان تفاعل الدال والمدلول يفضي إلى إشكال لساني عام، فإن تفاعل الدال والمرجع ـ أي الحدث اللّغوي الصرف مع الأشياء الخارجية ـ يفضي إلى فلسفة اللغة، أما تفاعل المدلول والمرجع ـ أي المتصورات الذهنية المجردة مع حقائق الأشياء ـ فإنه يفضي رأسا إلى نظرية المعرفة، وبذلك انتهى المطاف اللّسانيات إلى استيعاب مشاغل النظر في اللّغة وعلاقاتها بالأشياء من جهة، والعقل من جهة أخرى "[3].

في ظل هذه النتائج التي تمخض عليها الدرس الدلالي، وفق هندسة إجرائية ترتسم معالمها في تحديد المعنى حينا، وإلى رصد أشكال البعد الإيحائي الموسوم بميسم التفلت في بعض الأحايين؛هذا التأمل أفضى "بالعرب الأقدمين إلى الاهتداء إلى تصنيف العلامات بناء على العلاقة الإدراكية بين الدال والمدلول،

[1]- نبيهة قارة ، مدخل إلى فلسفة اللغة، ص 21.

[2]- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 18.

[3]ـ المرجع نفسه، ص 18.

بحكم أن هذه العلاقة قد يدركها ذهن المتلقي بوصفه مفسر العلامة ومؤلها، هي مركز استقطاب لطبيعة الصلة القائمة بين طرفي العلامة؛ فهذه الصلة قد تكون جعلية عن طريق المواضعة، وقد تكون تلازمية عن طريق صلة العلة بالمعلول، وقد تكون سببية طبيعية، وقد تكون فعلية حدثية حضورية في هيئة حالية "[1].

ضمن هذا التوجه، تجاوزت الصلة الدلالية للعلامة اللّسانية حدود الرؤية الضيقة، نحو آفاق أوسع تبعا لتغير مسارات المعنى وحالاته الطارئة؛ "فالتعرف على المعنى وتحديد حجمه لا ينفصل عن الميكانيزمات التي أنتجته، من هنا فالتحليل لا يعني تعيين المعنى بشكل حدسي دون تحديد لسيرورة نموه وموته"[2].

بناء على هذا المنحى النظري العام، تأسست الطروحات المرسومة أعلاه، إلى توجه واحد، وهو الكشف عن حقيقة العلامة اللّسانية، على وفق رؤية محددة، لها مستلزماتها الخاصة في إنتاج المعنى، أدرك بموجبها نفر غير قليل من أسلافنا "إدراكا واعيا قابلية المجال الدلالي للاتساع"[3]، فهي تمتد إلى كامل موضوعات التوجه البياني، المنفتح على طاقات تصورية متباينة، تسير دينامية الأنساق اللسانية.

فليس بمقدورنا الحديث عن الطرح الايحائي، إلا إذا نظرنا إلى السيرورة الإنتاجية للغة، وهذا ما تؤكده مضامينها الإبلاغية، وبواعثها التأثيرية، بوصفها بداية وغاية كل فعل تواصلي؛"فلم يكتف الإنسان بتسمية الأشياء، والفصل بينها

[1]- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، 142.

[2]- أحمد يوسف،السيميائيات الواصفة ص 54.

[3]- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 210.

ضمن ما يستجيب لرغبة البقاء، لا امتداد له خارج محددات العيش الحافي، بل بحث فيها عما يشكل المتعة في داخله، وتلك كانت بوابته نحو خلق الاستعارات والمجازات"[1].

في الواقع إن حقيقة المعنى كما تبلور في ميدان التحليل اللغوي يستثير مزيدا من التساؤلات أكثر مما يبدو للوهلة الأولى، بالنظر إلى طابعه غير الثابت، في أفق التقييم المجازي، الذي يتجاوز المجال الاطرادي الرتيب للصياغات اللّغوية، حيث يحمل في طياته فروقا تصورية تستند إلى وظائف إحالية جديدة، "كانت موجهة في الأصل لالتقاط حاجات نفعية"[2]، على هذا النحو تنزع وظيفة اللّغة إلى مبدأ فعال يفلت إلى صنيعة أنساق إحالية، خاضعة لكميات دلالية تضاف على البعد الابتكاري، الذي ينشط حقيقة المنتج الإنساني، وأنماط وجوده بتغير" الكلمات في حركة دائمة من الدخول والخروج"[3].

وهو ما يحيلنا إلى تأليفات ذات طبيعة خاصة، تشتغل ضمن مسارات إنتاجية مفتوحة على طاقة معنوية، تخلق فيها تنويعا وظيفيا، ومرونة دلالية لها امتداداتها المضمرة، التي يمكن من خلالها وصف العلاقات بين العلامات، وتفسير انتظاماتها الإبلاغية ومنها يجوز أن "نستعمل ألفاظا في معنى آخر لم يكن معهودا ولامعروفا من قبل في التواصل والتخاطب اللّساني، مع مراعاة الفهم والتفهيم تبعا للسياق، وهذا النوع مثلا راجع إلى استخدام أنواع الاستعارات

---

[1]- ايرين تامبا، علم الدلالة، ترجمة وتقديم: سعيد بن كراد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2018م، ط1، ص 05.

[2]- المرجع نفسه، ص 08.

[3] - فندريس، اللغة، ص246.

المبتكرة والمجاز، فإن أطلقنا مصطلح الخاصية الثانوية على كل ما سمح للغة اللّفظية بأن نقوم بكل هذه الوظائف لكان لنا أن نقول إن الخاصية الثانوية هي إحدى الصفات المكونة للغة"[1].

وبصرف النظر عن هذه الاعتبارات التباينية، وما يجلوه الفحص اللّغوي حول القيمة العلاماتية، ضمن تصنيفات المسار الدلالي، فلننظر في هذا الشأن إلى متطلبات تكون المعنى، وما يحيله من تمايز مفهومي بين تعابير ذات دلالة تعيينية، وبين تعابير ذات شرعية مجازية متحررة بذلك من تأليفات محدودة. فاللغة "تحمل في ذاتها صيغا استعارية متكلسة، فعندما نقول في شخص: هو شعلة، فأنت تستعمل استعارة جاهزة يقال شعلة ذكاء، وشعلة نشاط. توفر اللغة للتعبير عن أفكار المجردة أنواعا متنوعة من الاستعارات المقولبة، حيث يعول المعنى الأصلي القريب عامة من المحسوسات لفائدة المعنى المجرد"[2].

يبدو من المساءلة الأولية لدائرة المفاهيم إبلاغية ومخزونها الدلالي، أن الإيحاء فعل يتغيا خرق مجموعة القوانين المتواضع عليها، والخروج عن سلطتها، فينزع إلى إرساء آفاق رحبة تعاين المسار الإدراكي للألفاظ، "وهذه القضايا هي ذاتها التي ناقشها الفكر اللغوي العربي بشكل مباشر أو غير مباشر، فوضع اللغة

[1]- تودروف وآخرون، المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ص 31.

[2]- روبير مارتان، مدخل لفهم اللّسانيات، ترجمة: عبد القادر المهيري، مراجعة: الطيب البكوش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1/ 2007م، ص 193.

وطبيعتها بعالم الأشياء كانت من المشتغلين بهذا الميدان هي المخل إلى فهم الدلالات وتصنيفها"[1].

كما أسلفنا الإشارة ـ من منطلق أن الخصيصة الجوهرية للعلامة اللّغوية ـ أصبحت تشكل مرتكز التفكير اللّساني عامة، وغناها باد لاسيما مع طلائع النزعة التصورية، التي تفرض بداهة تأليف شبكة مفهومية قوامها الإبداع، وتلك الغاية التي تنشدها سلطة الفعل المجازي من منظور عملي، "ذلك أن الصيغة التعبيرية شكل من أشكال تجلي التعدد المعنوي، الذي يتجاوز الإحالة المرجعية ليصوغ مايمكن أن ينوع حضور الإنسان في الوجود ويغنيه"[2]، في هذا السياق يمكن أن نقف على فعالية النشاط الاستدلالي، وأدواته الرئيسية في مجال التفكير، حيث لا تقف مفاهيمه عند حدود مسارمعين، بل تباشر إجراءات حيوية تداعي فيها إمكانات المعرفة الإنسانية.

فمحتوى "اللّغة المجازية لا تعني ما نقول، يخالف ذلك اللّغة الحرفية التي تعد تعيينة محضة"[3].

هذا الطرح النظري الذي ينبني على تأليف يقودنا إلى دلالة الأشياء في تقديم مضامينها، والتعرف على كيفياتها، بوصفها مدخلا تمهيديا يضطلع للإبانة عن آفاق جديدة في الميدان الفكري، تتضمن فوارق أساسية في قوانين الممارسة

[1] ـ سعيد بنكراد،السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، دار الأمان،الرباط، منشورات الاختلاف،الجزائر، منشورات ضفاف،بيروت، ط1/ 1436هـ، 2015م، ص 25.

[2] ـ ايرين تامبا، علم الدلالة، ص 08.

[3]- Voire Trence Hawkes, Metaphor,london :Methuem,1972,p01.

اللغوية التي تمخضت عنها، فعند رجوع إلى مسرد الاستعارة نجدها في الأصل "غير اصطلاحية ولا تأبه بالشبه الحرفي أو التعييني، علما أنه لابد من ظهور الشبه ما ليكون للاستعارة معنى عند مفسيرها.ويوحي وجود بأن الصيغة الأيقونية تدخل في الاستعارة، ولكن بقدر ما يكون الشبه غير مباشر يمكن اعتبار الاستعارة رمزية"[1].

لقد رأينا أن استعمال خصيصة التحليل البنائي في النشاط الفكري يمنح وظيفة جوهرية تعبر عن تمثل دلالي بباطن اللغة يبنيه العقل، بوصفه نتيجة عملية ذي متغيرات فعلية في مسألة تحقيق المعنى، فيؤسس بذلك لتوجه حري بأن يمنح كثيرا من الأهمية للسمات التصورية الذي يقدمها المنزع البياني، " فالمعنى ليس ماهية يمكن أن نفحصها في استقلال عن أنواع الدلالات التي نلتمسه فيها ويكون أحد أجزائها"[2].

إن هذا الطرح، وإن كان يترك المجال مفتوحا للمفهوم الفكري في عدة احتمالات، يفرض فيها أدورا دلالية متباينة، تبعا لسعة محتوياتها اللّغوية في هذه الحالة، لايكون الحصر ثابتا في استخلاص مختلف المسارات الوظيفية التواصلية فهي تتعلق أحيانا "بالحقيقة اللّسانية المفهومية من عوامل السياق الخارجية، فكان من الواجب على المتكلمين أن يكونوا قادرين على تعيين الأشياء والأمور التي تكونها تلك الحقيقة: وهذه هي الوظيفة المرجعية التي للغة (...)، غير أن هذه الحقيقة ليست بالضرورة هذا الشيء المعروف تمام التعريف، وهذا العالم المحدد

[1]ـ دنيال تشاندلز، أسس السيميائية، ص 219.

[2]ـ تودروف وآخرون،المرجع والدلالة في الفكر اللّساني الحديث، ص 26.

تمام التحديد، فاللغات الطبيعية القدرة على إنشاء عالم تشير إليه تلك اللّغة، وإذن تستطيع هذه اللّغة أن تخلق عالم الخطاب والقول المتخيل"[1].

إن مسار المجال الايحائي كما عرضناه هو مسار محدد رهانه، بإنتاج تأثيري مكثف، يتضمن دمج تراكيب جديدة من العلاقات، تعبر عنها هذه الخاصية المتسامية لسيرورة الدلالة اللّغوية في "انعكاس مصطبغ بألوان ذاتية"[2].

وعليه يمكن تلخيص الأهمية التعددية للاستعمالات التعبيرية الممكنة، في نفي أي اختصار لها في قالب محدد، ضمن مسارات الإنتاج التواصلي، وبهذا الفارق الجوهري يمكن أن يعلل هذا الترنح الحاصل بين المضامين التعيينية المباشرة، والخيارات المجازية المضمرة التي أضحت تنعت " في الفكر اللساني المعاصر بالانزياح الذي يعني الخروج عن المألوف، والمروق من الإلزام المعياري، وتلك هي خاصية العلامات اللّسانية إذ أنها لا تتقيد بالعلاقة التلازمية بين الدال والمدلول، بل قد تتجاوز لتنتج حقلا رحبا من الدلالات عن طريق التتابع والتولد الذي يعكس طبيعة الفكر الإنساني "[3]وإمكانات اللّغة وما تنطوي عليه من إفضاءات دلالية إيحائية.

فكان أن اشتغل الطرح اللّغوي التراثي وإتجاهات المنظومة اللّغوية الغربية اشتغالا يتغيا تأطير المجال الدلالي، فسؤال عن كيفية اشتغال العلامة اللّسانية، والكشف عن حدودها، يعد مقدمة ضرورية نهتدي بواسطتها إلى استخلاص

---

[1]- تودروف و آخرون ، المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ص 33.

[2]- المرجع نفسه، ص 68.

[3]- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 210.

مياسم العملية لمقاربة مستويات الابداع اللّغوي، الذي يستمد شرعيته من سياق صوغه البنائي، في حركيته الانتقائية، فيصطنع منها " مسوغا مقبولا لتبرير علاقة اللّغة بالفكر في شموليتها ومرونتها، لاحتواء كل التصورات والدلالات التي تعكس آليات التفكير البشري"[1].

فالمتأمل في حال العلامة اللّسانية، يقف على جملة من الأوصاف التي تلحق حيثياتها اللغوية في مختلف أبجدياتها التحليلية، وتمايز أحكام تجلياتها الإيحائية؛ فبقدر ما يكون الإبتكار الاستعاري، بقدر مايؤدي إلى فرق في العادات البلاغية السياقية، فمن العسير ابتكار استعارة جديدة استنادا إلى قواعد معروفة، وكل محاولة تروم تحديد قواعد لإنتاج استعارات اصطناعية لن يترتب عنها سوى استعارات ميتة أو استعارات بالغة التفاهة، إننا لا نعرف إلا الشيء اليسير عن ميكانيزمالإبتكار، وغالبا ما ينتج المتحدث استعارات عن طريق الصدفة، أي عن طريق تداعيات فكرية لا يمكن التحكم فيها ويتم ذلك عن طريق الخطأ"[2].

إزاء هذا التصور اتكأت صياغة المكون الدلالي بموجب دورة دينامية نوعية تتأبى الانصياع في بوتقة اطراد رتيب يحد من مساحة كينونة التخلق اللّغوي ومسالكه ومن ذلك؛" يشكل المجاز دليلا واضحا على عدم قيام علاقة مباشرة بين اللغة (الواقع الذهني) والواقع "الحقيقي" الخارجي، ونعلم أن عدم قيام

[1]ـ أحمد حساني ، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 218.

[2]ـأمبرتو أيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ترجمة وتقديم: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط2/ 2004م، ص 144.

هذه العلاقة المباشرة هو الذي يتيح إمكان افتراض البنية التصورية لأن بين الأمرين تمثيلا"[1].

لينفتح المجال على إمكانية تفعيل المعاني العميقة المتوارية ومن ثم التوجه صوب التأملات الإيحائية، ضمن سيرورة تكشف عن طاقة دلالية مضمرة، وتبدي فيها تحررنظام تمييزي، يتبناه الإنسان في تنويع لحالات وجوده؛"فإحالة اللّفظ" عين "في عالم الخارجي محددة وتصدق على شيء معين عندما أقول "هذا رجل عين"، فإن من يقف عند الإحالة الخارجية لن يعتبر هذه الجملة ذات معنى، فهي لا تحيل خارجيا، بل هي صادقة باعتبار تصورنا للعين وليست صادقة باعتبار العين / الواقع الخارجي، فنحن نعلم أن عملية التجسس والمراقبة من قبل شخص معين تجعله يتصور كما لو كان عينا، وبذلك تكنى عنه بما هو أساسي في نشاطه فنقول عنه"إنه عين"والمجاز ليس موجودا في مستوى العالم الخارجي، بل يوجد في مستوى التمثيلات التي تحكم تصوراتنا كمتكلمين "[2].

لهذا المفهوم نتائج عميقة تتجاوز تحفيز القالب التصوري للعلامة اللّغوية، وما ينبغي أن يتوفر من انحراف عن معايير تشحن الاستعمال اللّساني شحنا ينفلت إلى ميسم الانزياحات الدلالية، فيأخذ منحى غير متوقع على الإطلاق في الكشف عن الأدوات الفكرية الخاصة في إنتاج المعرفة، فقد اتصل "موضوع المجاز ـ كما ألمحنا بمعضلة الدلالة اللّسانية في تعقدها وتشابك ضوابطها، فهو محرك الطاقة التعبيرية في ازدواجها بين تصريحية وايحائية بين طاقة موضوعة جدولية، وطاقة سياقية حافة، فمكمن المجاز استعداد اللغة لتحولات دلالية بين أجزائها: يتحرك

[1]ـ عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 109.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 109.

الدال فينزاح عن مدلوله ليلابس مدلولا قائما أو مستحدثا، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية"[1].تماز مكونات هذا البناء العضوي بالانفتاح والتعدد، الذي يندرج ضمن تحقيق المقترب التصوري، بوصفه سندا للإبداع الإبلاغي، والجدير هاهنا الوقوف على مجموع الخصائص المعقدة، التي بموجبها تؤلف أجهزة مفهومية غير مسبوقة في التحليل اللّغوي، من حيث هي أنماط خاصة من الاختيارات التواصلية، تتبلور بدرجات متفاوتة من التجريد؛ "ـ فناظر في مفاعلات اللّغة تركيبا ودلالة ـ يهتدي رأسا إلى أن شأن المجاز مع اللّغة كشأن الدم الحيوي في الكائن، وهذه الظاهرة لا تعزى أساسا إلى كون المجاز إفرازا من إفرازات النظرية المحورية في اللّغة وهي المواضعة من حيث هي تشكل دائم ومخاض مستمر"[2]، حيث إننا نعنى في هذا السياق بالمنطلق المجازي، وطبيعة تنظيره الوظيفي، ومايحدده من جدل إجرائي، نتوسل به بحث مقومات الحدث اللغوي، الذي تجلوه رؤية ابن جني التقريرية في تصريحه أن "أكثر اللّغة مع تأمله مجاز لا حقيقة"[3].

إنه من المفيد في هذا الوضع التنبيه أن مسار التحول الدلالي، يندرج ضمن تحريك فضاء مرن من الممارسات التصورية، والتي تستوجب فروقا بنائية في إجراءاته الإنجازية، هذه الجهود التي عكست حقيقة الأبعاد التحصيلية للغة والتي لم يكتفي فيها غريماس "بمدارسة المعنى، وإنما انتقل إلى معنى المعنى في

---

[1]ـ عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص 70.

[2]ـ المرجع نفسه، ص 72.

[3]ـ ابن جني،الخصائص،تحقيق: الشربيني شريدة،دار الحديث،القاهرة، 1428هـ، 2007م،ج2/ ص 423.

إطار مستوى الإيحاء الذي كان فاتحة لإنشاء سميائيات الإيحاء والعودة من جديد إلى البلاغة، وهذه المسألة قد أفرد لها الأصوليون بابا" في الحقيقة والمجاز، "وأن التمييز حاصل بينهما إما عن طرق النص وإما عن طريق الاستدلال؛ فالمعنى من الناحية الاستدلالية إذا سبق إلى أفهام أهل اللغة عند سماع اللّفظ يدون قرينة كان حقيقة؛ وإن لم يحصل الفهم إلا بقرينة كان مجازا"[1].

وعند هذا المأخذ، نستطيع الإقرار بأن الوجهة الإيحائية للأبعاد الدلالية تتآزر والقرينة في انحراف اللّغة، وقد تحيلنا إلى نتيجة فيصلية في ماهية المجاز، والفرق القائم بينه وبين الحقيقة؛"وعندئذ لا يتعذر على المستكشف اللّساني استقراء هذه الظاهرة مما يجعله يقرر أن التجول الدلالي هو السمة النوعية القصوى، في ظاهرة الكلام وبالتالي "شهادة ثبوت الحياة" لها[2].

إن الأهمية التي أكتسبتها التصورات الدلالية في سياق أطروحات الدرس التراثي منبعثة من حضوره المهيمن بمختلف أطره وصيغه في كشف الهيئات الدلالية في بعديها الايحائي والتصريحي، وهذا ما نلمح خطاه في ميدان التنظير المعرفي للمنجز اللّساني الغربي.

[1]ـ أحمد يوسف،السيميائيات الواصفة المنطق السيميائي وجبر العلامات، ص 80.

ـ عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص 72.[2]

العلاقة الاعتباطية بين الإثبات والنفي:

يمتح التأسيس التعبيري للغة، خصيصة تفرده الوظيفي من المرتكز الفعل الإبداعي، الذي يحيل على طاقة كامنة في استعمالاتها المرشوقة بمقاصد النصوص وغاياتها التأثيرية المثمرة، ضمن آليات تتغيا الاضطلاع بفعل الإبانة والوضوح لتحقيق غايات التواصل بين أفراد المجتمع اللّغوي، "فاللغة بلا منازع هي أوضح خصائص الجنس البشري تمييزا له، ودلالة على طبيعته الفريدة، وتأكيدا لحقيقة تسميته الذروة العليا لمرتقى الكائنات الحية، واللّغة ليست مجرد نظام لتوليد الأصوات الناقلة للمعنى، بل هي مرآة للعقل وأداة للفكر، ووعاء للمعرفة، والهيكل الحديدي الذي يقيم صلب المجتمعات الإنسانية"[1].

ما يهمنا في هذا السياق هو تحديد المداخل المؤدية إلى زاد تفسيري، مناطه العلامة اللّسانية منطلقا، وخصائصها التمييزية اجراءا ومصبا تحليليا، تنحو فيه إلى نوازع تقديرية متباينة مقابل هذا المسعى " فلئن تمثلت القيمة الأولية لنظرية الاصطلاح اللّغوي في أنها كشفت القيمة النسبية للعلامة على ضفتها العرفية، فإن الاستثمار الإبستيمي الأقصى يكون في مقارنة النظام اللّغوي، بأي نظام سيميائي آخر يصلح أن يكون أداة تواصل إخباري، ذلك أن هذه القضية يحكمها قانون صارم دقيق هو قانون التناسب الطردي بين اعتباطية أي نظام علامي وسعة إبلاغه"[2]، من حيث وسيلة وظيفية عضوية تتعقب النبض الدلالي

[1]- نبيل علي، اللغة العربية والحاسوب، تقديم: أسامة خولي، تعريب: تركي العريض، القاهرة، 1988م، ص 21.

[2] - عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص 41.

للأنساق اللّغوية وما تنطوي عليه من تمظهرات علائقية ترميزية بالغة الغنى والتنوع.

فقد حددت الأداءات المتكاملة لجوهر الكينونة اللّسانية، رؤية عميقة في تلاحمها الداخلي، ومكانة مركزية اعتبرت بموجبها العلامات، تمثيلا لاستيعاب فكري، وتقريرا لخصوصية جهاز حساس يستجيب للمسائل التواصلية بمعناها العملي، وهي ما يفضي إلى القول: "بأن منطقية العلاقة بين الدال والمدلول تتناسب تناسبا عكسيا مع طاقة النظام العلامي المعني في الإبلاغ، فيكون معيار الاعتباط هو النموذج الأوفى المجدد للجهاز الإبلاغي، فكلما ثقلت كثافة التعسف الاقتراني في أي نظام إبلاغي نزع جهازه التعبيري إلى طاقته القصوى، فالشحنة الاعتباطية في كل حدث تواصلي هي المولد الدائم لسعة النظام الإبلاغي الذي فيه يندرج ذلك الحدث"[1]، ويمتح منها تعدده وتشكله ضمن فاعلية المرجأ اللّغوي الذي ينتجه الخطاب التواصلي " الذي سلكه نفر غير قليل من العلماء الأقدمين، على اختلاف مذاهبهم الفكرية والمذهبية وتباينها إلى اعتباطية العلامة اللّسانية وأدركوا حقيقتها إدراكا واعيا، فقادهم ذلك إلى الاستمساك بها استمساكا شديدا، فإذا هي تصورهم للحدث اللّساني حاضرة حضورا دائما، فهم يجمعون على أن العلامات اللّسانية وسائط لحصول الدلالة "[2].

هذا مقتضى قد أوعز لمبدأ الاعتباطية في تنظيرها للأخذ بمدارات تحرير المعنى، وخروجه عن كل ما يمكن أن يحول دون نموه وتلونه، في هيئة من الأحكام التمييزية للخطاب اللّساني، ويظل المسار أكثر حضورا في مجال التغطية

[1] ـ عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص 41.

[2] ـ أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 194، 195.

اللّسانية، هو ذلك المقترب، الذي يحاول التوفيق بين مضامين الحيز اللّغوي، وحصيلة تصنيفه أحكامه، في ضوء وقائع الممارسة الإنسانية وإجراءاتها، و" يراد بهذه الأفكار والآراء الجادة أن تكون منطلقا لإثبات حقيقة الاعتباطية، من حيث هي علاقة طارئة بين علامة حسية حاضرة تحيل إلى شيء غائب عن الحس، وتكتسب هذه العلاقة شرعيتها من عرف المجتمع الذي يعمل على توطيدها باستعماله إياها في مواقف وسياقات لسانية وثقافية واجتماعية متعددة"[1].

هذه العلاقة تأخذ ضمن مستخلصات البناء اللّغوي،الذي يحتكم إلى أثر العامل الاجتماعي، بوصفه رباطا ضروريا، يرتب القيمة التعبيرية لحركة الظاهرة اللغوية، و" لو كان دور الكلمات تمثيل أفاهيم محددة مسبقا، لاستطعنا أن نجد لكل أفهوم معادلا دقيقا، كأن تكون هي نفسها في لغتين مختلفتين، لكن ليس الأمر كذلك"[2]،من هنا تبرز حقيقة الاعتباطية بوصفها منحى جزافيا، يرتسم حضورها في اختلاف المسميات باختلاف اللّغات وتباينها "أي غياب العلاقة العضوية والمباشرة بين مكوني الإشارة اللغوية: الدال والمدلول"[3]، ولذلك ظلت حركتيها مرهونة بحتمية توليفية خاضعة إلى المواضعة.

---

[1] ـ أحمد حساني ، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 195.

[2] ـ دنيال تشاندلر، أسس السيميائية، ص 61.

[3] ـ لويك دوبيكير، فهم فرديناند دوسوسير وفقا لمخطوطاته مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات،ترجمة: ريما بركة،مراجعة: بسام بركة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان، ط2015/1م، ص 10.

Voire F . De saussure ,coure de lingustique général ,payotMوينظر في هذا الصدد: paris,1971, 100.

على هذا الأساس، فإن الشحنة الاعتباطية الرامية إلى تحديد الأفكار، وبيان تمثيلاتها الدلالية، تتطلب شرحا وإمعان النظر، بموجب توجهها المفهومي، حيث نتلمس في ثنايا هذه المصادرة السوسيرية، الطابع الصياغي الملتبس لبنية العلامة اللّسانية واعتباطيتها، وبالتالي التساؤل عن الموقع الحقيقي للمرجع، في هذا السياق يسعى بنيفستBenivisteإلى استحضار الجوانب التكوينية الخفية، التي تنتج الصورة المعادلة للمرجع في متصور سوسير، فيندمج كلا موحدا مع الكينونة اللّسانية، وضمن ذات المقترب " يحدد أريفيه تناقض سوسير، في كونه كما أشار إلى ذلك بنيفست انزلق من المدلول إلى المرجع (المدلول عليه)، وهو بسبب هذا عاد إلى الوقوع دون أن يشعر في المفهوم الذي استبعده قبليا بوصفه ثبتا اصطلاحيا"[1]، غير أن الاعتبارات الخاصة باغناء وظيفة الرابط الاعتباطي، تنطلق من ملاحظات مست بالخصوص ثنائية الدال والمدلول عليه، ومكونات هذا التمثيل، وكيفية تفاعله، وخروجه عن هذه النسقية إلى مستوى التضمين المرجعي في التحليل اللّغوي، على العموم موقف أريفيه "سينصف سوسير مقرا أنه لا مفر في معالجة العلامة اللّغوية من المرور عبر بوابة المرجع المدلول عليه، في مسائل علم الدلالة، ينبغي الاعتراف أننا يمكن إن كان هناك خطأ، أن نجد له عذرا، لأنه حتى ولوكانت العلامة مكونة من الدال والمدلول حصريا، فإنه ينبغي أن تمثل فيه سمات تتفق مع سماتالمدلول الذي هو مسؤول عنه"[2].

إن مهمة البحث الذي يجريه بنيفست، تبعا للتوجه المشار إليه سلفا، يتمثل إذن في استحضار الطابع الإشكالي للعلامة اللّسانية، بتحديد إجراءات تفاعلها

[1] ـ مصطفي غلفان، اللّغة واللّسان والعلامة عند سوسير في ضوء المصادر الأصول، ص 310.

[2] ـ المرجع نفسه، ص 311.

التفسيري، المحمول على اعتبارات تأليفية منفتحة على وجود "علاقة سببية إلزامية بين الكلمات وما تعبر عنه"[1]، كل ذلك يجيز لنا التركيز على المراجعة الأخيرة، حيث يناقش بنيفست، ويستقصي الصياغة السوسيرية المتناقضة للعلامة اللّسانية واعتباطيتها، قناعة منه أنها تنطوي على تفاصيل، من شأنها أن تصنف الحدث اللغوي بصبغة علائقية ضرورية.

ظلت ثنائية الدال والمدلول عليه مدار اهتمام الباحثين، وبخاصة الوجهة الاعتباطية، وتفاعلاتها النوعية، المحددة لسعة الجهاز الإبلاغي، بمقتضى اطراد معقول، يستظهر مقومات التحليل اللّغوي، الذي تنوعت غاياته، بتنوع طرائقه الوظيفية فيلحظ سوسير "أن الدال على الرغم من أنه قد يبدو أنه اختير بحرية، هو من منظور الجماعة اللسانية مفروضا وليس مختار بحرية لأن اللغة هي دائما إرث من الماضي وليس لمستخدميها إلا بالقبول بها وبالفعل لأن الإشارة اللّسانية اعتباطية فهي لا تعرف أي قانون غير التقاليد، ولأنها تقوم على التقاليد يمكنها أن تكون اعتباطية"[2].

ولعل ما ذهب إليه دو سوسير في تبحثه عن جوهر العلامة بدى أكثر وضوحا في استقراءمسارها الاعتباطي الذي يحتكم إلى القيد الاجتماعي "فلو كانت الإشارات اللّسانية اعتباطية تماما من جميع النواحي لما كانت اللّغة منظومة، ولدمرت وظيفتها التواصلية، يسلم سوسور أنه لا توجد لغة تخلو كليا من

[1]-Voire Emile Benvisite ,Nature de signe linguistique ,in probémes de linguistique général ,paris ,Gallimard,1966,Tome 1 ,p49.

[2]- دنيال تشاندلر، أسس السيميائية، ص 65، 66.

المحاكاة، يقر سوسور أن اللّغة ليست اعتباطية تماما، لأن للمنظومة مبادئ عقلية بالطبع"[1].

إذا تمعنا فيما طبيعة تمخض عن مبدأ الاعتباطية، فإننا نقف على أنواع من الأنساق اللّغوية تستمد قيمتها التعبيرية من التواضع الاجتماعي فترابط كلها لتركن صوب إنجاز الدلالة اللّسانية، وهذا "لا يعني مبدأ الاعتباطية أن شكل الكلمة عرضي أو عشوائي، الإشارة غير محددة من خارج اللّغة، لكنها محددة من داخلها، على سبيل المثال، يجب أن تتشكل الدالات من ضروب مزج صوتية حسنة التأليف تتطابق مع الأنماط الموجودة في اللّغة المعنية"[2]، من حيث هي وسيلة تواصل تنتظم انتظاما تاما، يخلق عنه استعمالات مختلفة، تبعا لقيمتها المعنوية، فتحدد بذلك البؤرة الإنتاجية التي تكوّن منها الاعتباطية "حتى في ما يتعلق بالألوان الاعتباطية لإشارات المرور، لم يكن اختيار الأحمر في الأصل للوقوف اعتباطيا تماما، لأنه كان يتميز حينها باقترانه بالخطر، وكما يقول ليفي ستراوس تكون الإشارات اعتباطية قبل دخولها الاستعمال، لكنها تكف عن كونها كذلك،لا يمكن تغيير الإشارة اعتباطيا بعد أن تدخل الوجود التاريخي، تكتسب كل إشارة، كجزء من استخدامها الاجتماعي فيشفرة"[3]، قصد استكناه المجال الحيوي للعلامة من مؤدى رصد العلاقة الاعتباطية في رسوها، الذي يؤلف أنساق سيميائية متباينةتترنح بين الاعتباط الجذري، وتوليف البنائي

---

[1]- دنيال تشاندلر ، أسس السيميائية ، ص 63، 64.

[2] المرجع نفسه، ص 64. ينظر في هذا السياق: voire A.Rcy , les théories du signe et du sens , paris ,Klincksiek ,1973, p 31-44.

[3] دنيال تشاندلر، أسس السيميائية، ص 65.

النسبي، فلعالم المعنى مستوى يحاكي الأنموذج التراثي العربيحيث يلتمس الخفاجي، "دليلا آخر على اعتباطية العلامة اللّسانية وهو اختلاف اللّغات وتباينها، وتلك حجة قائمة تدفع كل رأي مخالف وهي من ههنا تكتسب المسوغ الكافي للاستمساك بها، فإن درك الخفاجي لحقيقة اعتباطية الحدث اللّساني لهو دليل كاف على أنه يحمل عصارة ثقافة عصره في التعامل مع الظاهرة اللّغوية"[1].

تماشيا مع هذا المنحى التحليلي لجأ الخفاجي إلى التواضع، وهو يحاذي من جهة دراسته العلامة اللّسانية في خصوصياتها الاعتباطية، التي كانت لها حظوة الالتفات وحيازة الاقتراب من جوهر المعنى وفق سلمية عرف اجتماعي الذي تخلقت عنه.

يسوقنا هذا الحكم إلى طروحات ابن جني (392هـ)، "فما برح يرسخ هذا المبدأ وينتصر له، فهو حين تناول اعتباطية العلامة اللّسانية بنى تصوره من وجهة نظر اجتماعية محض، وذلك باد في عرضه في كيفية المواضعة، بوصفها حدثا اضطراريا، وما كان ذلك إلا لأن الإنسان يحتاج إلى الإبانة والإعلام بما علم، فمال إلى اتخاذ وسائط تضطلع بما هو راغب فيه ونزيع إليه"[2] ليعطي المسار الدلالي قيمة موضوعية متصلة بإجراءات الاتفاق الضمني في إدراكه.

تؤدي بنا هذه العتبة من الطرح ـ مبدأ الاعتباطيةـ أن احتواء هذه الإشكالية ليس بالأمر الهين، إذ نصطدم بقضية جدلية يؤسس لها التناقض الحاصل بين ثبوتية هذه العلاقة، وهي تتأبى الانصياع في حضورها إلى مبررات

[1] ـ أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، ص 197.

[2] ـ المرجع نفسه، ص 196.

سببية تعليلية، وفي انتفائها في بعض الأحايين الأخرى وهي تحتكم إلى فرضيات الطبيعة ومحاكاة الأشياء.

من القضايا الهامة التي عرفها التنظير اللّساني، دراسة الكينونة اللّسانية وتجلياتها، من منظور إجرائي فعّال، يجري أحكامه الوظيفية، من مستخلصات العملية الدلالية. محصل ذلك التعقب نعت هذا التمايز في معرفة الأشياء، بسمات أساسية ترواح بين الضرورة والاعتباط، حيث تفتح هذه الجزئية الأخيرة باب البحث من وجهات وحقائق معرفية أخرى.

تندرج هذه المسألة، في صميم الفكر المفهومي الخاص بالطرح اللّساني العربي، وما انتهت إليه المنظومة الحداثية الغربية إلى الأخذ بمسالك العبور نحو هذه العلاقة ـ الاعتباطية ـ كون اللّغة خزانا تمهيديا لكثير من الأسانيد المدمجة في تفاصيل الكينونة اللّسانية.

العلاقة الاصطلاحية بين الإثبات والنفي:

لا ريب أن التوصيف اللّغوي في شقيه التراثي والغربي قد أسهم في إرساء مبادئ ومنطلقات الدرس الدلالي، حتى أضحى النواة الصلبة في كل دراسة لسانية،تتغيا فحص الكينونة اللّسانية وتحويلها إلى أصلى معرفي ضمن وظيفية الأفق التوصلي.

لهذا تحدد، "الإشكال اللّساني على صعيد المدارك متعددة، ولو رمنا التحري بالإستقراء النوعي للخفايا النظرية لألفيناها شبكة متظافرة، فالعنصر اللّغوي في أصل نشأته، من الوجهة الاعتبارية لا من جهة الزمن الفيزيائي رمز يقوم بضرب من المواضعة لينوب بحضوره عن إحضار الأشياء المتحدث عنها سواء أكانت مما يتسنى حضوره، أم مما يتعذر."[1]

وفي المقابل يبقى مدار حضور المعنى يستلهم معالم تشكله عبر حركة المنحى الاصطلاحي؛ " فكأنما الذي ساق الإنسان إلى التوسل باللّغة، إنما هو نزوعه إلى المجهود الأدنى بحكم تركيبه،وبدافع غريزته التي قوامها الاقتصاد الأدائي"[2]؛ من هنا تأسس تلك الشفرات الترميزية التي يخدر منها التدليل المصطلحي، في ضوء مرجعية ذات خصوصية تواضعية. هكذا تكون هذه التلوينة الاصطلاحية ميدانا إجرائيا، يشتغل على تحصيل الأشكال اللّسانية تحصيلا تاما، يعين على رسم

[1] ـ عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص 45.

[2] ـ المرجع نفسه، ص 45.

الوظيفة التواصلية الواعية بكافة أبعادها، "والحاصل من هذا كله، أن بؤرة الدلالة في عوالم الإنسان موجودة في العرف والاستعمال والتواضع"[1].

إن مثل هذا الترابط الوثيق بين مسلكية التحليل اللّغوي، ومسار توصيفه في خزن الذاكرة الاجتماعية، يوحي بأن النزوع الاصطلاحي ميزة نوعية لمحتويات الوعي التواصلي الذي "يفضي إلى إقامة معادلة بين الكلام والإنسان، ثم بين الفرد والجماعة، وهي معادلة تطرد وتنعكس،إذ تنبني على أن سبب وجود مؤسسة اللّغة هو تكافل جماعي"[2]؛ بوصفه رافدا يتأسس تشكله من التواضع المنطقي في استيعاب محورية المنحى التواصلي.

ولعل "أصفى صورة للعلامة الاصطلاحية هي الكلمة، من حيث إنها الأكثر نموذجية والأكثر دلالة على الصعيد الثقافي، بوصفها وحدة النظام اللّساني الذي هو رصيد ناتج عن ممارسة فعلية للحدث اللّساني داخل مجتمع معين"[3]. تبعا لهذا التصور تأسست فعالية أبنية اللّغة المنجزة في ضوء مشمولات الكثافة الاصطلاحية وما أملته حيثيات المنظومة الدلالية الكشفية للحدث اللّساني حتى غدت على هذا الحال." إن أصل اللّغة عند الفرد نابع من طبيعة الاجتماعية التي تلازمه، ومن حاجته إلى التواصل مع الغير، إن اللّغة عند الفرد

[1]- إيرين تامبا، علم الدلالة، ص 06.

[2] ـ عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص51.

[3] ـ أحمد حساني، العلامة في تراث اللساني العربي،ص 18.

تجسد الرغبة في تحقيق نوع من التماهي مع الذات، والذوبان بين الذات والآخر من جهة، وبين الذات والعالم الخارجي الموضوعي من جهة أخرى"[1].

هذا الاهتمام المتجدد في تقصي قيمة التنظيم اللّساني، هو دائما عمل يستهدي بتوافق الإرادة التواضعية التي تسهم في استيعاب محتويات الفعل الدلالي" كونه معطى مصطلحا عليه، ينبني على وضع الأسماء الدالة بالتواطؤ، فتتألف الأصوات كلاّ، وتصير أدوات لسانية متميزة بالاتفاق والاصطلاح، فإذا استقامت اللغة على عمود الاصطلاح تسنى لبني الإنسان يستدعي بعضهم من بعضهم"[2]، ضمن فعل التجاوب الحواري للحدث اللّساني، وما تمليه المسارات الاستعمالية للغة،ويدخل مجمل هذا الإجراء تحت حقل التعاقد القائم على بعد جماعي، بوصفه مطلبا تمهيديا يستمد شرعيته من محتويات البيئة الاجتماعية التي تفرض" قانونها على كل فرد"[3]. لقد ارتكز الصرح التواضعي في تحديد معانيه على عوامل عدة، في مقدمتها استثمار تلك الروابط الاجتماعية، وتعقب علائقها التأثيرية التي تسهم في رصد متغيرات التحليل الدلالي، وتوسيع آفاقه "فالفعل الاجتماعي هو وحده الذي يستطيع أن يكون نظاما لغويا، والجماعة ضرورية لإنشاء قيم تكمن علة وجودها فقط في الاستعمال والقبول العام، فالفرد غير قادر لوحده أن يرسخ أيّا منها"[4]، ولا تقتصر العلاقة الاصطلاحية على كونها المحل الذي يحل به حيثيات النتاج الاجتماعي للغة، بل إنها هي التي تدير الملائمات

[1]- مصطفى غلفان، اللسانيات العامة تاريخها، طبيعتها موضوعها ومفاهيمها، ص 12.

[2] - عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 118.

[3] - فندريس، اللغة، ص 11.

[4]-سليفان أورو، فلسفة اللغة، ص191،190.

الدلالية التي تستقيم به أبجديات الممارسة اللّغوية،فتصفها وصفا تتجلى به الغاية من تراكم "الدوال المختلفة لتتفحص فكرة المواضعة بحصرها في بؤرة نوعية تستجمع عناصرها وتمنع غيرها من ملابستها ."[1]

تتأس مشروعية العلاقة الاصطلاحية في إيجاد تظافرات توليفية علائقية، داخل مقتضيات التواصل ومرتكزاته، بموجبه تتضح أكثر فأكثر السمة التنظيمية لخصوصية البناء التبليغي، "فالموافقة الضمنية باستعمال اللّغة، هي بكل بساطة الموافقة على أن بعض للأصوات يمكن الحلول محل أفكارنا"[2].لا يتعلق الأمر إذن بتقييد الحالات التي تمثلها الشحنة الاصطلاحية وفقط، إنما أصبح السؤال كيف تصاغ مشروعية هذه التوليفات اللّغوية التي نلمح صداها في الإقرار الذي يفضي بمضمونات التواضع الاجتماعي، وتأثيره في المتكلم." على هذا المنوال سار قدامة بن جعفر حين عرضت له مشكل اللّفظ والمعنى في نظريته النقدية فأعوزته حيلة التعبير على مستوى الدال بتمييزه على مستوى المدلول، حيث لا مناص من استعمال اللّغة عند الحديث عن اللّغة ،فقد لجأ إلى تحديد خاصية الكلام باعتباره حروفا خارجة بالصوت متوطأ عليها خطا يقوم فيصلا بين ما هو تصويت لاغ ، وما هو تصويت دال"[3]؛ وعليه يصبح مآل المعطى اللّفظي رهن تمظهر وكينونة ملازمة تحيل لملمح التصور الاصطلاحي.

[1]- عبد السلام المسدي، التفكير اللّساني في الحضارة العربية، 118.

[2]- سليفان أورو، فلسفة اللغة، ص 171.

[3]- عبد السلام المسدي، التفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص 118،وينظر في هذا الصدد: قدامة بن جعفر، نقد الشعر، بونيباكر، مط: بريل، ليدن، 1956م، ص 09.

"غير أن مفهوم الاصطلاح يتسع من المنظومة اللّسانية إلى كل ما له دلالة من خط وإشارة وعقد ونصبة وغيرها من الأنظمة العلامية في أنها تستند إلى "الترامز"يقوم مقام "التسمية الاصطلاحية" النائبة عن الأشياء وحقائق الموجودات ومفهوم النيابة هذا في ترسيخ متصور المواضعة هو الذي ولد فكرة تبادل بين الوجود وبين النظام الإبلاغي والحقائق التي هي دليل عليها"[1]فالمواضعة، هنا هي قانون يلحق نتاج لغة خطابية وتنظيمها، فتزكيها مجموع العلائق التواصلية وسماته التكوينية، ولقد محصنا في موضع آخر معالم العلاقة الاصطلاحية، التي بدت أطرها بارزة في طروحات الفارابي، حيث تضطلع هذه الكفاءة التعاقدية لتحريك ماهية التأثيرات التواضعية، وتوجيه مسارها نحو آليات ضبط مدراكاتها التلفظية في بلوغ مقصديتها التي تساق"مساق التحليل المقارن بين خصائص الألفاظ المركبة وخصائص المعقولات المركبة فيعرج في الأثناء على هذه العلاقة التبادلية بين الأبنية التصورية والجهاز الابلاغي مستعملا نفس المفاتيح الاصطلاحية ،فيكشف أن كل مدلول هو معقول وكل مدلول معقول فهو مقصود بالحدث اللّغوي"[2]؛ فيستقر على جهاز بنائي يفقه إجراءات التحليل الإبلاغي، فيرتسم حضوره بصفة من المعقولية تموقع بين حقلي التبادل والتصور .

"فهو في ذلك على خلاف القائلين بأن اللّغة ودلالات ألفاظها تتصل بتوقيف إلهي، يتجه إلى اعتبار التركيب اللّفظي، حاصل اختراع إنساني، تقوم على

[1] ـ عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 118.

[2] ـ المرجع نفسه، ص 119، وينظر في سياق ذي صلة إلى: الفارابي، شرح العبارة، نشر: ولهلم كوتش اليسوعي وستانلي مارو اليسوعي ـ المط: الكاتوليكية، بيروت، 1960م، ص 25، 26.

فعلي الاصطلاح والتدوال المتطوران تاريخيا، بمقتضى الانتقال في الزمان والمكان"[1]؛ من هنا تبرز قصدية الفارابي في تلمسه صيغة ـ المنحى الاصطلاحي ـ وما تبتنيه في ظل إجراءات المبحث اللّفظي مؤسس على تعاقب قطبي الزمان والمكان المرتبط بضرورات الوجهة اللّغوية.

"وفي ذلك دليل واضح يسترفده الفرابي لتأكيد الطابع الاجتماعي للعلامة اللّسانية التي لا تغدو أن تكون عقدا قد توطأ على وضعه أفراد المجتمع اللغوي "[2]من هنا تتجلى القراءة الفارابية لتحفل بنتاج تواضعي مجتمعي يفقه أبنية التصور الإبلاغي ومكوناته وتحديد أهم مقوماته.

ـ يكاد يتحدد هذا التصور ـ في ضوء ما يقدمه الطرح السوسيري وهو يؤكد "أن اللّغة واقعة اجتماعية، وخصوصياتها ليست مجردة بل متواجدة بالفعل في عقول الناس وبعبارة أخرى فهي مجموع كلي متكامل كامن ليس في عقل واحد، بل في عقول جميع الأفراد الناطقين بلسان معين"[3]، حافلا بشذرات من الترجيع الوضعي الذي يعود تأسيسه ضمن المجتمع وخصوصياته، ليظهر سوسير وكأنه قاصد إلى تأسيس مشروع أكثر حسما يخول له تحديد الخصوصيات الأساسية للعلاقة الاصطلاحية، بما تحمله هذه الوجهة من تمييز نوعي ينتمي إلى مجالها اللّفظي والدلالي؛"ونلاحظ أن دوسوسير يشبه اللغة بالقاموس الذي يمثل

[1]ـعائشة حضيري، فلسفة اللّغة والمعنى بين التوقيف والوضع والتأويل، ص 324، 325.

[2] ـ أحمد حساني، العلامة في التراث اللّساني العربي، ص 195.

[3]ـ أحمد مؤمن، اللّسانيات النشأة والتطور، ص 127.

أصل الذاكرة الجماعية لما يحتويه من علامات لا يطيق الفرد الواحد أن يختزنها في دماغه"[1].

ومن هنا تنفتح اللّغة على مسار التواضع وهي تأخذ بتفاصيل تفاعلها الوظيفي ـ الاجتماعي ـ لتنحو صوب صرف الدلالة واكتناه ومسالكها وأبعادها العملية وهي في ذلك "تعتمد على اصطلاحات اجتماعية وثقافية يجب تعلمها، ويتضح ذلك بخاصة بالنسبة إلى الإشارات اللّسانية التي عني بها سوسير: تعني أي كلمة ما تعني بالنسبة إلينا، لأننا نتفق جماعيا على أن تعني كذلك، وليس من سبب آخر"[2]، حيث أفادت هذه النوازع المصطلحية في تكريس نبرة تواضعية مجتمعية ديدنها بناء خصوصية المنظومة اللّغوية.

وضمن ذات المقترب"نحسب اللّغة فعلا اجتماعيا، وسلوكا لازم الإنسان منذ بداية خلقه، غايته الخطاب، والتعبير عن الحاجة، ولئن كانت اللّغة في ظاهرها تتالي من الوحدات الصوتية المتكتلة في شكل ألفاظ وصيغ وكلمات إلا أنها في باطنها أمر أبعد وأعقد، بخاصة إذا ما حاولنا فهم ماهيتها وسط منظومة التواصل"[3]،تبعا لهذا المعطى تأسست جسارة اللّغة على روافد معينة تحددت أدواتها الإجرائية بتقري ملامح المنحى الاصطلاحي في أفقه التواصلي،وتبلُر نزعته في ضبط القوانين المنظمة للمباحث الدلالية.

[1]- أحمد مؤمن ، اللسانيات النشأة والتطور، ص 127.

[2]- دنيال تشاندلر، أسس السيميائية، ص 66، 67.

[3] - إبراهيمي بوداود، مدخل إلى فونتيكا، ص 09.

وبالعودة إلى الشحنة الاصطلاحية التي تطرقنا إليها آنفا، لابد أن نقر، بأن مسألة تتعلق في هذا الصدد بمجموعة من التعاقدات التي صيرها العرف للاستعمال واستيعاب المشاغل اللّغوية.و"يضيف سوسور إن أي وسيلة تعبير يقبلها المجتمع تستند مبدئيا إلى عادة جماعية، أو عرف ما يعني الشيء نفسه"[1].

اتجه النظر في كل ما سبق إلى العلاقة الاصطلاحية، سواء أكان ذلك بتحديد سيرورتها العملية المنفتحة على أثر حاسم في معرفة قيمة العلامة، بموجب نتاجها الاجتماعي المحقق، أم لتنظير كيفية حدوثها، وطريقة تصنيفها في الضوء المكنة التي تتيحها مستويات التحليل، وبطبيعة الحال إن تجسدها منوط بخاصيات المواضعة، واستكناه موضوعاتها، ومعرفة مقاصدها، وبطبيعة المجتمع واهتماماته" لوضع قيم تجد مسوغ وجودها في الاستعمال والتراضي العام، أما الفرد بمفرده فهو عاجز أن يضع أي قيمة"[2].حتى أضحى الفعل اللّغوي يأخذ ضمن شفرة التواضع المجتمعي حاملةلتركيبه، والكاشفة عن أبعاده المعنوية، ومحددة لنسقيته المصطلحية.

إن العلاقة الاصطلاحية في بعديها التراثي ومحدداتها اللّسانية الغربية، تنهض على حيازة التحديد التواضعي، وفق سلمية يتوطأ عليها أفراد المجتمع اللّغوي ـ ومن ثم جوهر التقاطع ـ يأتي من تلك المساءلة التي تأخذ بمدار أنسجة بنائها الخطابي في إعلانها عن حضورالتواصل الإبلاغي.

[1] ـدنيال تشاندلر، أسس السيميائية، ص 67.

[2]- مارسيلو داسكال، الاتجاهات السيمويولوجية المعاصرة، ترجمة حميد حمداني وآخرون، أفرقيا الشرق، الدار البيضاء، 1987م، ص 30.

العلاقة الطبيعية بين الإثبات والنفي:

ترتهن أبجدية نظرية المحاكاة في تنظيرها إلى إجرائيةتمثيل الأشياء عن طريق الطبيعة، فيمتح منها تخريجاته الدلالية، ليستشرف آفاق التماهي والتماثل في توجهه البنائي للحدث اللّساني " ـ لئن كانت نظرية التوقيف إلهي ـ ذات تنزيل زماني مطلق لأنها تبحث عن نقطة الابتداء والمنطلق على خط الزمن بحيث تصور صدور قوانين الضبط اللّغوي(...)، فإن نظرية المحاكاة الطبيعية جاءت ائتلافا وتمازجا بين المنظورين، فهي تقرر حال اللّغة كما يمكن تصورها على درب التطور والتولد، ثم هي تنظر في اللّغة واصفة إياها كما لو كانت كائنا سكونيا ثابتا"[1].

إن الملاحظة الأساسية التي يمكن استخراجها من هذا الطرح تعود إلى مصدر التشكل المحاكاتي، وخصوصيته الإنتاجية، المنضوية تحت نسق يمنح محاكاة الإنسان لأصوات الطبيعة المحيطة به، تحليلا عضويا، وتفاعلا ديناميا، وارتباطا دلاليا، يجسد المستلزمات الإجرائية، الكاشفة عن قوالب مفاهيمية بالغة الغنى والتنوع، "فتصبح إفرازا طبيعيا ترشحه الأرضية المناخية والأبنية الحضارية، فهو إذن نتاج يكاد يكون ماديا في حوافز نشأته وظروف تأقلمه، وينصهر عنصر الإنسان بحسب هذا التقدير في إطار القواعد المادية الملموسة بحيث يترافق مع مؤسسة اللّسانية ليصبحا معا رديفا من ردائف الأبنية الطبيعية"[2].

[1]ـ عبد السلام المسدي، التفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص78.

[2]ـ المرجع نفسه، ص79.

وبذلك ألفينا هذه الترسيمة التي تقيمها الطبيعة مع اللّغة حيث نلمح صداها على مستوى استقراء تفاصيل الظاهرة اللّسانية ،حيث تفسر "الصورة الخارجية للكلمات، بالمعاني التي تعبر عن الكلمات"[1]، إزاء هذا الوضع نتبين حقيقة التشكلات الطبيعية التي تواشجت والعمليات اللّغوية في اصطباغ وظيفتها الدلالية ولئن كان "تنوع طرق بسط نظرية المحاكاة القائمة على مبدأ التماثل الطبيعي حسب موقع الدارسين منها، فهي تبسط أولا من خلال مجهر الزمانية في البحث عن نقطة التولد في أصل النشأة وتملي نظرية التماثل هذه القول بأن اللغة في مبتدئها محاكاة لأصوات طبيعية"[2]، وبالتمعن في طبيعة الغايات التي انتهت إليها العلاقة الطبيعية بوصفها أنموذجا يمتح من الطابع المركب للوجود الإنساني في تسويغ مقدماتها اللّفظية، وارتسام أحداثها، وتفسير تجلياتها الدلالية، حتى تصقل في بوتقة ذات نمط محاكاتي.

"أما الذي أعطى قضية المحاكاة بعدها اللّساني الخالص وركز لها القواعد التأسيسية على مستويي التنظير والممارسة فإنما هو ابن جني الذي اكتمل معه فن أصول النحو، وتمثل غزارة استقراء صاحب الخصائص في تقليب الموضوع على مختلف أوجهه الممكنة في اللغة حتى إنه استطاع سن نموذج نظري خاص في تفسير مظاهر الاشتقاق والتوليد في صلب ظاهرة الكلام"[3].

---

[1]- فندريس، اللّغة، ص 40.

[2]- عبد السلام المسدي، التفكير اللّساني في الحضارة العربية،ص80.

[3]- المرجع نفسه، ص 81.

من هنا يحتكم ابن جني إلى فاعلية التشكل المحاكاتي في ضوء تقريه لعلاقة اللّغة بالطبيعة في بسط ماهيتها حول تلك المسالك الخفية من مكامن تخلق الحدث اللغوي عامة، وحصيلة إسهاماته بخاصة ؛ " وتنحل نظرية المحاكاة هذه عند ابن جني إلى جملة من المراتب أولها مرتبة المحاكاة الصوتية وتتمثل في ملاحظة تسمية الأشياء بأصواتها كالخزبار لصوته، والبط لصوته، ونحو قولهم حاحيت وعاعيت وهاهيت وقولهم بسملت وهيللت وحوقلت ويعمم ابن جني هذا المبدأ على صعيد واسع من رصيد اللغة اعتبارا منه أن مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من أحداث"[1]، لهذا السبب سيرتكز جهد ابن جني على العلم بتلك المحتويات المطلوبة في ثنايا الاستدلال، وتفحص التفاوتات التحليلية لأشكال الخطاب، ومصادره الجوهرية متوخيا الدقة في ذلك، فضلا عن الترتيبات المنبثقة من أصوات الطبيعة، وما تتنزل فيه من أوضاع وصفية ،وأشكال صوغية، لتسلك سبيل "ظاهرة المحاكاة البنائية، وذلك بأن يصور هيكل اللّفظ مدلوله بمجرد قالبه اللغوي المحسوس، فمن ذلك المصادر الرباعية المضعفة التي تأتي للتكرير مثل الزعزعة وقلقلة، ومنه وزن فعلى في المصادر والصفات، إنما تأتي للسرعة كالبشكى والجمزى والولقى"[2].

ومن هذه المركزية التي تحيلها أبنية التركيب اللّفظي في نسج عضوية البعد الدلالي ـ هذا النمط من التصنيف ـ؛ الذي اهتدى إليه ابن جني مكنه من أن

[1]- عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 82، وينظر في هذا الصدد إلى: ابن جني، الخصائص، ج2/ ص 156-162.

[2]- المرجع نفسه، ص 82، وينظر في هذا السياق: ابن جني، الخصائص، ج2/ ص 151.

يصوغ تصورا تنظيريا للأبنية الصرفية التي تتخلق منها معالم تشكلها الدلالي ،لذلك يتخذ البحث عن العلاقة الطبيعية وجهة خاصة، يضطر ابن جني بموجبها التركيز على الأبنية القولية وتفاعلها العلائقي، حيث تحيل المحاكاة التعاملية "على ضرب من تعامل دلالة الأصوات الفيزيائية، ودلالة الهيكل الوزني لقوالب الألفاظ، ومن نماذجها فعل صر الذي يطلق على صوت الجندب لما استشعر فيه من استطالة ومد، وفعل صرصر الذي خص به صوت البازي لتقطيع الذي يله جبه صوته المستطيل"[1].

وبموازاة مع هذا الطرح يقدم ابن جني قيمة المتصور المفتوح بين دلالة [2]الأصوات في تفاعلها مع هيكلة أوزانها الصرفية ـ هذه المعادلة ـ التي أفرزت نسقا عضويا يلتقط منه صوغها الدلالي؛ "فقد كان في تحليله لموضوع المحاكاة واعيا بأنه انتهى إلى تحديد طريقة هي خميرة تفكيره الشخصي، ولا أدل على ذلك من تحسسه عديد من المصطلحات الحاضرة لمتصوراته في الموضوع شأن كل مستنبط لنموذج فكري جديد"[3].

فالمتتبع لتصور ابن جني يلاحظ المنحى التنظيري للعلاقة الطبيعية وانشغاله بها، كونها بناء مفاهيميا مفتوحا على صيغ محاكاتية تحيل فيه بمنتهى الجلاء إلى طابع نتاجها الدلالي.

---

[1]- عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص83، وينظر ابن جني، الخصائص، ج2/ ص 151.

[2]-المرجع نفسه، ص 81.

[3]- المرجع نفسه، ص 81.

استأثر هذا الحذو المحاكاتي بخصوصيته التحليلية، بنصيب وافر من مجهود المهتمين بالقضايا اللّغوية، حيث أسهموا إسهاما كبيرا في إستجلاء أبعادها النوعية،وفاعلية نسقيتها الطبيعية وهي تتعاضد مع حركية الوجود الإنساني، وقد احتكم سوسير في ضوء هذا التوصل إلى مسلمة، تقتضي إلى استخدام "الكلمات التي توحي بمعناها **onomatopeia** دليلا على اختيار الدال ليس اعتباطيا دائما، ولكن الكلمات التي توحي بمعناها ليست عناصر حيوية (**عضوية**) في النظام اللّغوي، ثم إن عددها قليل بكثير مما يعتقد"[1]، وبذا ينحو سوسير نصب هذا الإجراء التحليلي وهو يتقصى أوليات العقد الطبيعي فوجدها تنأى عن مراتب المعطى العضوي للحدث اللّساني؛ من خلال هذا التحصيل الشمولي يحدث سوسير تمييزا يسلكه في تصنيف بعض "الكلمات الفرنسية مثل **fauet**"سوط" أو **galas** "صوت الجرس وغيرهما قد توحي إلى بعض الناس بوجود علاقة بين المعنى والصوت، ولكن ما علينا إلا تنظر في أصولها اللاتنية لنرى أن هذه الكلمات لم تكن دائما تملك هذه الخاصية **fouet** مشتقة من **fagus** اللاتنية وتعني شجرة الزان و**galas**مشتقة من **classicum**، صوت البوق، فالصفة التي تنسب إلى صوت هذه الكلمات الآن هي نتيجة عرضية للتطور الصوتي فيها "[2].

---

[1]- فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي، دار الكتب، جامعة الموصل، ط2/ 1984م، ص 87، وينظر في هذا السياق: Voire F .De seaussure,cours de lingustique général,p 101.

[2]- فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ص 87، وينظر: F. saussure,cours de lingustique général ,p 102-103.

يتيح لنا هذا الطرح مسألة التطور الصوتي لبعض الكلمات الذي يعتمده سوسير، وهو يتجاوز سلمية فضاء محاكاتي للطبيعة، قصد تلافي الأخذ بظاهر الأشياء في سجذاتها، فاللّغة عرضة للنمو والتلون تبعا لتغييرات الواقع وتطوراته "أما الكلمات التي هي أمثلة حقيقة للعلاقة بين الصوت والمعنى مثل (**glug-glug-tuik-tuik**) وغيرهما فهي قليلة، فضلا أن اختيارها يكون عادة بصورة اعتباطية لأنها محاولات تقريبية تعتمد أيضا على العرف، في محاكاة بعض الأصوات مثل **bow-bow** في الانكليزية يقابل **oua-oua** في الفرنسية (نباح الكلب)"[1]، وإذا كان المقتضى الحاصل سلفا لدى دو سوسير أن العلاقة الطبيعية تكاد تكون ضئيلة ومحصورة في عدد من الكلمات، فهي تترنح بين المحاكاة والاعتباطية في استقراء أصواتها، فليس النتاج الدلالي بناءا سكونيا جامدا في خانات قارة، بل إنه يتضمن تفاوتات علائقية يوسم بموجبه المسار التحليلي بخاصية الإجراء الوظيفي.

"ثم إن هذه الكلمات ما إن تدخل اللغة حتى تصبح إلى حد ما خاضعة للتطور اللغوي ـ الصوتي والصرفي إلى آخره ـ الذي تخضع له الكلمات الأخرى (مثال ذلك كلمة **pigeon**(حمام) مشتقة من اللاتنية العامية **pipio** وهذه الكلمة بدورها مشتقة من الصوت الذي يوحي به صوت الطائر)، وهذا دليل واضح أن هذه الكلمات تفقد شيئا من صفتها الأولى لكي تكتسب الصفة العامة

[1]ـ فردينا ن دو سوسير، علم اللغة العام ، ص87.

للإشارة وهي صفة انعدام الصلة الطبيعية"[1]، ولعلنا وقفنا على سبب هام يعين على توضيح الذي يربط إجراءات اللغوية بهيكلة انتظاماتها الدلالية.

تبعا لهذا التصورالنظري، الذي يثوي خلفه مسلكا نوعيا في منحى العلاقة الطبيعية في كونها تتميز بخصوصية من التشكيل تنزاح فيها إلى التأصيل المحاكاتي تارة،وإلى شيء من الاعتباطواحتكام إلى القيد الاجتماعي تارة أخرى، ـ مهما كان التحديد ـ يظل المسار المؤدي إلى التفلت والتجاوز عن هذه العلاقة الطبيعيةواردا.

[1]ـ فردينا ن دو سوسير، علم اللغة، ص 87.

خـــاتـمـة

يمكن أن نجمل ما توصلنا إليه في الآتي:

- لا ريب أن المرامي اللغوية التي انتهى إليها كل من التراث العربي، والفكر اللّساني الغربي، قد أسهما في إرساء مبادئ ومنطلقات الدرس الدلالي في صورة واضحة ومتكاملة، جذرت لجدلية الكشف عن بواطن الكينونة اللّسانية، وتفحص هيئاتها التكوينية، واستنطاق تشكلاتها الوظيفية، واستبطان خاصيتها المترواحة بين القوام الاصطلاحي، وآفاق الاعتباط.
- العلامة اللّسانية ممارسة بيانية، وطاقة معنوية منضوية تحت حقائق الأصوات المميزة، تسهم في التعاطي مع الشأن الإنساني من زوايا نظر جديدة.
- مر التنظير اللّساني العربي بمحطات إجرائية تصنيفية هامة، أثرت في الصرح الدلالي أيّما تأثير، فقد انتظمت أحكام اللغويين؛ على وفق رؤية موضوعية، اندرجت ضمنها آفاق بلرة المسائل اللّفظية، وتتبع تفاعلاتها التبليغية.
- تنبه القدامى إلى التنوع الدلالي الملازم لدراستهم التأسيسية، وليس أدل على ذلك من دأبهم عتبة الإشكال اللّفظي،التي استبانت في مباحثهم النقدية والبلاغية والمنطقية ومظاهرها الفكرية؛ فكان أن انبثقت التصورات التنظيرية للفكر العربي عن وعي عميق بضرورة إحلال الدلالة في منحى متميز، وإدراج أبجدياتها العملية، وعلائقها الوظيفية، في سلم أولويات المعالجة اللّسانية.
- إن النتائج التي أبدتها جهود اللّسانية الحديثة في تقفي أثر العلامة اللّسانية تمايزت في تحديد بنيتها التكوينية، وتباينت في استنطاق شحناتها الدلالية،

بموجب حركة مجالاتهم البحثية، وتغاير مقومات توجهاتهم التنظيرية، ومفارقة بين تحليلاتهم التأسيسية.

- سجل التوجه اللّساني الحديث طفرة حقيقية غيرت من مسار اللّسانيات، حيث عمد فيها إلى بناء مناويل منهجية تكفل التحكم في عمليات إنتاج اللّغة ووحداتها الوظيفية.
- إن هذا التعدد المتداخل في بنية الدال والمدلول عليه و استشفاف علائقه بخاصة نزعات التفلت التي تحيلها الأنساق التعبيرية، ضمن خصوصية متفردة تتراوح بين الإظهار والإضمار، وبين التعيين والإحالة، وربط ذلك بإجراءاته العملية،وبمحتوياته الدلالية، وببصماته الوظيفية.
- هذا المنحى التباييني للنسق العلاماتي حتم علينا الوقوف على حدود تكوين سماته المفهومية، ومفارقته المفتوحة على آفاق مرنة ومتجددة.
- أما أهم نتيجة يمكن أن نستشفها إزاء هذا التصور السالف الذكر هي أنه لا يمكننا أن نحصر بنية العلامة اللّسانية في توزيعها النسقي المحدود،بمقتضى العلائق الطارئة التي قدتحدث،وما تضفيه من أثر إجرائي داخل البناء اللغوي.
- تضم ثنائية الدال والمدلول عليه بين طياته مسلكا نوعيا ينزاح فيه إلى التأصيل المحاكاتي تارة، وإلى شيء من الاعتباط والاحتكام الاجتماعي تارة أخرى.
- حددت الأداءات المتكاملة لجوهر الكينونة اللّسانية، رؤية عميقة لتلاحمها الداخلي، ومكانة مركزية اعتبرت بموجبها فاعلية المكوّن العلائقي للعلامات، تمثيلا لاستيعاب فكري، وتقريرا لخصوصية جهاز حساس، يستجيب للأفق التواصلي، ويفتق مكامن اشتغالها الوظيفي.

ملخص الأطروحة

الملخص:

إن أية محاولة تتغيا قراءة الدرس الدلالي في مستوييه: التنظيري والوظيفي، لا يمكن أن يتحقق دون البدء بتحديد مضامينه، وآليات التحليل التي اعتمدتها نماذج التأطير اللّساني.

واعتبارا لذلك، سيقتصر هدفنا في هذه الدراسة على تقصي طبيعة العلاقة التي تؤديها قرينة الدال والمدلول عليه، ورصد المنطلقات والتصورات التي تجعلنا نتفلت من هذه الضبطية إلى مفاصل أكثر انفتاحا وتجليا على هذه الثنائية.

لقد قدمنا في هذا المدخل التمهيدي العام وعيا ضروريا بمعايير التمايز الحاصل بين التوجهات الدلالية لدى **الاغريق**، بدءا **بالسوفسطائيين** فكان سلاحهم هو الكلمة والجملة، وصياغتها في منطق يغلب عليه الشكل الزخرفي بعيدا عن المضمون ساعين إلى التزويق اللّفظي؛ لذا فقد أعطوا مسافة بين اللّفظ ومعناه.

وأما **سقراط** فقد ابتعد عن المرواغة اللّفظية في طروحاته وكان يؤمن بمبدأ الحد بين الحقيقة والأشياء، هذه التفرقة كانت تعني استقلالية التفكير العقلاني عن الارتباط القسري بالمادة، ومن ههنا فالعلاقة هي علاقة طبيعية بين الدال والمدلول عليه؛ أي بين اللفظ والمعنى.

ثم **أرسطو** العلاقة لديه عرفية اصطلاحية بين اللّفظ ومعناه، ورفض الفكرة الطبيعية بتزعمه فريقا يرى أن الصلة بينهما لا تعدو أن تكون اصطلاحية عرفية تواضع عليها الناس.

وأخيرا الرواقيين سلكوا اتجاها مغايرا بتقسيم العلامة إلى نمط ثلاثي الترتيب (المشار إليه، التصور الذهني، اللفظ) قصد إدراك الواجهات التي تغطيها المعاني، واستبيان خفاياها، ومعرفة كنه الأشياء على ما هي عليه، ضمن الفعل الإنساني المتميز بسيرورته التي لا تنقطع مهما كانت طبيعة التفكير.

وقد اعتمدنا في تحليلنا ـ بعد المدخل النظري ـ تقسيم الرسالة إلى ثلاثة فصول وخاتمة، نخصص الفصل الأوّل منهما لتتبع قضية اللّفظ والمعنى في تصورات المنجز التراثي العربي وضمناه مجموعة من المباحث هي: الدال والمدلول عليه عند **النّحاة والبلاغيين.** إن هذا المنحى التحليلي عولنا فيه على استقطاب الآليات التنظيرية التي يشتغل عليها البناء النظمي اشتغالا تمايزيا وظيفيا، ضمن وسط دلالي تفاعلي؛ وإذا أمعنا النظر فيما أورده النّحاة والبلاغيين في شأن الدلالة تبدى لنا سيرهم الحثيث وراء اكتناه تلك المعاني من قوالبها اللّفظية، من خلال توضيحهم للتنوع والثراء الذي يميز اللّغة العربية من جهة، وتباين المحتويات والصناعات التي تدور في دوائرها الاجتماعية،حيث تستقل كل فئة بلغة تناسبها وتشاكلها.

ثم الدال والمدلول عليه عند **اللّغويين والنقاد،** الذين يرون أن طبيعة اللّفظ والمعنى هو التلازم فلا وجود للفظ بدون معنى، ولا وجود لمعنى بدون لفظ؛ فإذا كان المعنى صورة ذهنية فقد وضع بإزائه لفظ هو القصد من تلك الصورة أو هويتها.

هكذا نتبين أن المنطلقات الإجرائية في التفكير اللّغوي عند النقاد، قد حددت مسالك المنحى الدلالي، حيث منحت اللّفظ منزلته في مستوى التعبير، ومعنى مكانته في مستوى المقابلة؛ فأي اختلال في تخيّر، يؤثر قليلا أو كثيرا على

جلاء المعنى،وتغير الصورة في الفكرة فتبلرت الصلة بينهما.على هذا النحو نلفي حرص اللّغويين والنقاد على انتظام وحدات العبارة انتظاما متفاعلا يصبغ العبارة بميسم التناغم الدلالي، والتناسق الدلالي.

وأخيرا الدال والمدلول عليه عند علماء **الأصول والفلاسفة** سنحاول في هذا المستوى، مقاربة قضية المعنى والدلالة من المواثيق الأصولية البارزة، التي اتسمت بالدقة والعمق، والتحرز من الوقوع في المحذور الناتج عن سوء الفهم، فضبطت بأسس منطقية صارمة، ومواضعات عقلانية، مصنفة لحدود الخطاب الشرعي، عن ملابسات الغموض الدلالي المعيق في إبانة مقاصد الشرع ـ والذي تعززه مصادرات الدليل اللّغوي ـ بموجب آلياته التبليغية بين مستعملي اللّغة والمتواضع عليها.

ويستند الطرح في هذا المضمار إلى جملة من مسارات الاستعمال الوظيفي يستقى جلها من علائق اللّفظ بالمعنى، وأبرزها ظاهرة الاشتراك اللّفظي، والترادف اللّفظي، والأسماء المتزايلة، حيث ينزاح تفاعلها العضوي تبعا لنسبها الدلالية، حيث توغل فرضية العمل في هذا التوجه إلى التصنيف حتى ينتهي الأمر إلى التفريق بينهما.

أولى علماء الأصول والفلاسفة في تحليلاتهم المعرفية عناية فائقة بمرامي تحقيق الدلالة بين دوال الملفوظ ومدلولاته؛ إذ تنبهوا إلى أن فهم طبيعة اللّغة وخصوصياتها الإجرائية ليس الأصوات في حد ذاتها، بل في استنطاق دلالتها ومعانيها التي تصطلح عليها هذه الجماعة أو تلك.

فصل ثان موسوم بـ: الدال والمدلول عليه بين محددات النظريات اللّسانية الحديثة، تناولنا في هذه المساحة البحثية التصور اللّساني الحديث للدال والمدلول عليه من خلال تعقب المسار التاريخي للمحطات الفكرية الكبرى في دراسة اللّسانية الغربية الحديثة، ونتأسس الأرضية النظرية لهذا الفصل على جملة من مباحث الرئيسة، تفاوتت آنا وتقاربت وتداخلت آونة أخرى مفاهيمها حول ماهية هذه النسقية العلاماتية وطبيعة العلاقة بينهما.

هذا الحراك التحليلي كان دائما يعمد إلى رصد وضبط هذه الثنائية (اللفظ والمعنى)، وتكشف فضاءاتها الوظيفية، وتمفصلاتها الدلالية، وسنحاول تعداد وذكر أهم النظريات على التوالي:

الدال والمدلول عليه بين نسقية دوسوسير وسيميوطيقية بيرس؛ حرصنا في هذا المبحث على مباشرة طرح سوسيري من منطق استجلاء القيمة الدلالية للعلامة اللسانية، فالفعل التلفظي هو نشاط وظيفي، وتجسيد عملي لتمثلات ذهنية في إطار المنظومة اللّسانية، أما باطنه فنسيج العلائق المتداخلة التي تستدعي تقصي الحاجات الاجتماعية، وتمحيصها لبلوغ الغاية القصوى للأداء اللّغوي. وعلى صعيد آخر يفصح **دوسوسير** عن نوع العلاقات التي تربط الصوت بالدلالة ألا وهي الأصوات الطبيعية، وصيغ التعجب وهي أشكال تعبيرية تلقائية نعبر بها عن الواقع، إن هذا التصور سيجد صداه في حد بعض العلامات؛ لذلك نجد دوسوسير أكثر تحرزا في تحديد الكلمات التي تصدق عليها هذه العلاقة مع تعديل في درجة اعتباطيتها.

فلا مناص لمن يروم تعقب البعد الفلسفي للعلامة من أن يخو نحو الدراسات الغربية، ليعرف من كثب آراء الدارسين في هذا الموضوع، حيث

ألفينا الدراسة **البيرسية** اعتصمت اعتصاما شديدا بالعلامات على تباين صيغها، وتعدد مصادرها ونماذجها، إذ يضفي عليها بيرس الطابع العقلاني، من زواية اختصاصه. فليس من الغريب إذا أن يستثمر الفكر ما بعد البنيوي فكرة الاعتباطية لينحاز وفقا لذلك إلى كفة الدال مستثمرا فعاليته لقتل الجمود التأويلي فاسحا المجال لفكرة انفتاح الدلالة والتأويل.

ومضينا ندرس هذا التشكيل العلاماتي الدال والمدلول عليه، فحددنا فيه التوجه **الإشاري** وأسسه التنظيرية الذي يسوغ لنا حركة الأحوال العلامية، وعلاقتها المخصوصة بمؤشر إحالي، يفصح عن مآل تواردتها المفاهيمة، ومسالك تقييم مداها الوظيفي.

أما الدلالة ـ من منظور **التصوري** ـ معنية بمدارسة ومعاينة الوظيفية الذهنية للأفكار، بوصفها نسقا حيويا يتغيا تحليل وقائع الحدث اللّساني، والبحث عن قوانينه العامة. والحاصل أن الولوج إلى عالم التجريد وإجراءاته التحليلية، يحيلنا إلى تنويعات دلالية جديدة، قد تتجاوز المعطى المباشر إلى رحاب أوسع تعاين في خصوصية الخيال الإنساني، وما يحيل به من تضاريس المجاز، ضمن روح نسقية مفتوحة على توليد المعاني الضمنية.

وقد استقينا مادتنا في المبحث الثالث من زوايا مختلفة، تضمنت توجهات **النظرية التوزيعية** التي تبلرت معطياتها المعرفية من وصف الأشكال اللّغوية؛ فقد كان من الطبيعي أن تتشابك آلياتها التحليلية ذات النزعة التجربية بخصائص الإستجابة الآلية في تفسير الحدث اللّغوي.

حتى أضحت اللّغة تأخذ ضمن هذا التوجه التوزيعي بشفرة التفسير الآلي في إدراكها، وحيازة المنحى الظاهري في وصفها.

ثم المدرسة التوليدية بوصفها طفرة حقيقية غيرت من مسار اللّسانيات، عمدت فيه إلى بناء نسق منهجي يكفل التحكم في عمليات إنتاج اللّغة ووحداتها .فكان أن اشتغل الطرح اللّغوي عند **تشومسكي** اشتغالا مزدوجا يتغيا الكشف عن أساليب تحديد عناصره، وضبط علائقه، ونظام مكوناته من الناحية الشكلية والإجرائية من جهة، ووضع عتبات مرجعية تمهد لانبعاث مقاربة جديدة في الدرس اللّساني من جهة أخرى، والجدير بالذكر أن ملامح النظرية التوليدية لم تظهر على السطح دفعة واحدة، حيث صار اندماج المكون الدلالي في النظرية التوليدية، مزية من مزايا تحفيز هيكل الجهاز التوليدي، ومصدرا ملهما في استجلاء طبيعة التعالق بين التحويلات والمعنى.

كما حاولنا في المبحث الرابع، مقاربة ثنائية الدال والمدلول عليه بين سياقية فيرث ومرتكزات التنظير التدوالي.

إن الإجراءات التي حظي بها المعنى في جميع تمظهراته، ومستوياته الترميزية، سخَرت النظريات اللّسانية الحديثة على اختلافها منطلقاتها في تدارسه وتحليله، فكان انفتح المجال أمام الحقل الدلالي، فظهرت **المدرسة السياقية لفيرث** التي طورت نظرية الوصف، لتنحو صوب الاهتمام بالأحوال والظروف التي تحف الحدث الكلامي، من هذا المنطلق تجاوز الطرح السياقي النظر إلى علاقة اللّفظ والمعنى، وما يحيل عليه في الذهن، والخروج عن النمط المنطقي إلى مراعاة خصوصية المعنى ووظيفته داخل السيّاق.

أما التوجه **التدوالي** فهو يعد مجالا معرفيا تجاوزت فيه الحدود النزعة الشكلية الصورية للغة، انفتاحا على الرغبة في تحقيق حدود الاستفادة من بُعدِهَا الاستعمالي، على وفق نظرة معرفية للإنتاج اللّغوي.

هذه التمظهرات المنبثقة من معطيات الأداء اللّغوي، ينحو فيها المخاطب إلى توجيه كلام يضمن فيه مقاصده في سياق معين، ومن ثمة حصر الضوابط المحتملة في الأداء الفعلي للكلام، وامتلاك مقومات الفعل التواصلي وتفسيره وتأويله في الطرح التدوالي ركنا ركينا في منوالهم الإجرائي لاستنطاق الأسيقة، ورصد مسالك الاستدلال، والوقوف على مضامينه، واستعمالاته الفعلية داخل المجتمع اللّغوي.

إن هذا المنحى الدلالي الذي عول فيه رسل وفريجه على مسألة تحديد المعنى في أسماء الأعلام، تعكس مدخلا تأسيسيا نحو تبني نظرية الأوصاف، والتي ارتبطت بالانعطافات الجوهرية التي طرأت على المنجزات اللّسانية، بداية من نماذج الفلسفة التحليلية، بوصفها جزء من المنطلق الحديث، مما أدى إلى بسط أرضية غنية لتخصيب النقاش حول الصور المنطقية وتمايزها عن الصور النحوية.

وقد اقتضى منا الفصل الثالث الجمع بين **التنظير اللّساني العربي وتجليات الفكر الغربي**، فاخترنا أن يمتد عملنا على أربع مباحث، وهو إطار يجذر لجدلية الكشف عن بواطن الكينونة اللّسانية، وتفحص هيئاتها التكوينية، واستنطاق تشكلاتها الوظيفية، لذلك بنينا مادتنا على منهجية تحاول التوفيق بين التحليل والمقارنة.

ـ **المبحث الأوّل: الدلالة بين الإيحاء والمباشرة** تناولنا فيها رؤية تضعنا صوب تبحث العلاقات التي تعالج المساحات اللّفظية، في بعديها الإيحائي والمباشر.

في الواقع إن حقيقة المعنى كما تبلر في ميدان التحليل يستثير مزيدا من التساؤلات أكثر مما يبدو للوهلة الأولى، بالنظر إلى طابعه الغير الثابت، في أفق التقييم المجازي، الذي يتجاوز المجال الاطرادي الرتيب للصيّاغات اللّغوية، حيث يحمل في طياته فروقا تصورية تستند إلى وظائف إحالية جديدة.

فكان أن اشتغل الطرح اللّغوي التراثي وإتجاهات المنظومة اللّغوية الغربية اشتغالا يتغيا تأطير المجال الدلالي، فسؤال عن كيفية اشتغال العلامة اللّسانية، والكشف عن حدودها، يعد مقدمة ضرورية نهتدي بواسطتها إلى استخلاص مياسم العملية لمقاربة مستويات الإبداع اللّغوي، الذي يستمد شرعيته من سياق صوغه البنائي في حركيته الانتقائية.

ـ أما **المبحث الثاني** وسمناه بـ "**العلاقة الاعتباطية بين الإثبات والنفي**"، ما يهمنا في هذا الصدد هو تحديد المداخل المؤدية إلى زاد تفسيري، مناطه العلامة اللّسانية منطلقا، وخصائصها التمييزية إجراءا ومصبا تحليليا، تنحو فيه إلى نوازع تقدرية متباينة.

هذا المقتضى أوعز لمبدأ الاعتباطية في تنظيرها للأخذ بمدرات تحرير المعنى، وخروجه عن كل ما يمكن أن يحول دون تلونه ونموه، في هيئة من الأحكام التمييزية للخطاب اللّساني، ويظل المسار أكثر حضورا في مجال التغطية اللّسانية هو ذلك المقترب الذي يحاول التوفيق بين مضامين الحيز اللّغوي، وحصيلة تصنيف أحكامه، في ضوء وقائع الممارسة الإنسانية وإجراءاتها.

تؤدي بنا هذه العتبة من الطرح ـ مبدأ الاعتباطية ـ أن احتواء الإشكالية ليس بالأمر الهين، إذ نصطدم بقضية جدلية يؤسس لها التناقض الحاصل بين ثبوتية هذه العلاقة، وهي تتأبى الانصياع في حضورها إلى مبررات سببية تعليلية، وفي انتفائها في بعض الأحايين الأخرى، وهي تحتكم إلى فرضيات الطبيعة ومحاكاة الأشياء.

ثم **المبحث الثالث** خصصناه لدراسة **العلاقة الاصطلاحية** في ثبوتها وانتفائها اتجه النظر في هذا المبحث إلى العلاقة الاصطلاحية، سواء أكان ذلك بتحيد سيرورتها العملية المنفتحة على أثر حاسم في معرفة قيمة العلامة، بموجب نتاجها الاجتماعي المحقق، أم لتنظير كيفية حدوثها، وطريقة تصنيفها في ضوء المكنة التي تتيحها مستويات التحليل، وبطبيعة الحال إن تجسيدها منوط بخاصيات المواضعة، واستكناه موضوعاتها ومعرفة مقاصدها، وبطبيعة المجتمع واهتماماته.

ولا تقتصر العلاقة الاصطلاحية على كونها المحل الذي يحل به حيثيات النتاج الاجتماعي للغة، بل إنها هي التي تدير الملائمات الدلالية التي تستقيم به أبجديات الممارسة اللّغوية، فتصفها وصفا تتجلى به الغاية من تكلس الدوال المختلفة. وعليه يصبح المآل المعطى اللّفظي رهن تمظهر وكينونة ملازمة تحيل لملمح التصور الاصطلاحي.

وأخيرا **الفصل الرابع** عنوناه ب " **العلاقة الطبيعية بين الإثبات والنفي** " تطرقنا فيه إلى مصدر التشكل المحاكاتي، وخصوصيته الإنتاجية، المنضوية تحت نسق يمنح محاكاة الإنسان لأصوات الطبيعة المحيطة به، تحليلا عضويا، وتفاعلا

ديناميا، وارتباطا دلاليا، يجسد المستلزمات الإجرائية، الكاشفة عن قوالب مفاهمية بالغة الغنى والتنوع.

استأثر هذا الحذو المحاكاتي بخصوصيته التحليلية، بنصيب وافر من مجهود المهتمين بالقضايا اللّغوية، حيث أسهموا إسهاما كبيرا في استجلاء أبعادها النوعية، وفاعلية نسقيتها الطبيعية وهي تتعاضد مع حركية الوجود الإنساني.

أما الخاتمة فسنقدم فيها بعض الاستنتاجات الخاصة بمبادئ التصنيف العلاماتي وعلائقه الوظيفية، واستنطاق تشكلاته الدلالية المترواحة بين التسنين الاصطلاحي وآفاق الاعتباط.

المصطلحات العلمية

قائمة المصطلحات:

عربـــي	فرنـــسي
الاتفاق	Convention
إجراء	Procès
إحالة	Référèrence
الأداء	Performance
استعارة	Métaphore
استقراء	Induction
إشاري	Obtensive
اصطلاحية	Conventionnalisme
اعتباطي/اعتباطية	Arbitraire
الأيقونة	Icon
بنية	Structure
تأويل	Interprétation
التحليل	Analyse
تحويل	Transformation
التدوالية	Pargmatique
التصنيفية	Taxionanique
تصور	Concept
تصور مجازي	construcation métaphorique

Expressinue	تعبيرية
polysémie	تعدد دلالي
Enucé	التلفظ
Reperésentation Semantique	التمثيل الدلالي
Représentations	تمثيلات
Disribution	توزيع
Distributionalime	التوزيعية
phares	جملة
argument	الحجة
signifiant	دال
sémantique	دلالة
symbole	الرمز
Sosphistique	سفسطائي
contexte	سياق
sémiotique	سيميائية
sémiologie	سيميولوجيا
Vérite	صدق
morphèmes	صرفات
Image acoustique	صورة صوتية
monde possible	عالم ممكن
Rationalité	عقلانية

signe linguistique	علامة لغوية
généralite	العمومية
idée	الفكرة
phonème	فونيم
classe	فئة
proposition	قضية
valeur	قيمة
compétence	كفاية
Trope	مجاز
Onomatopée	محاكاة صوتية
prédicat	محمول
signifie	مدلول
syntagme	مركب
sens	معنى
situation	مقام
constituants immédiate	مكونات مباشرة
interpétant	الممثل
index	المؤشر
Subindex	المؤشرات اللغوية
Objet	الموضوع
Interpétateur	المؤول

Grammaire	نحو
Système	نسق (نظام)
Théories linguistique	نظريات لسانية
inéference	استنتاج
relationnel	علائقي

مكتبـــة البحـــث

* القرآن الكريم برواية ورش

1/المصادر والمراجع بالعربية :

ـ سعيد جبر أبو خضر ومحمد محمود الدروبي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، منشورات جامعة آل البيت، 2008م.

ـ إبراهيم مصطفى إبراهيم، فلسفة اللغة نشأتها ..تطورها ..أبرز أعلامها، دار المعارف الجامعية، 2009م .

ـ إبراهيمي بوداود، مدخل إلى الفونتيكا دراسة مخبرية أكوستيكية،سينيا،وهران، 2019م.

ـ ابن جني أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق : الشربيني شريدة ، دار الحديث ، القاهرة ، 1428هـ ، 2007م.

ـ ابن حزم، أبو محمد علي الأندلسي، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأسئلة الفقهية، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، 1959م.

ـ ابن رشد أبو الوليد بن محمد، تلخيص منطق أرسطو، دراسة وتحقيق: جيرار جيهامي، مجلد رقم: 1، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1/ 1992م.

ـ ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، تحقيق: موريس بوقس،مكتبة الكاثوليكية، بيروت، لبنان ،1938م.

ـ ابن رشد، رسائل ابن رشد الفلسفية، رسالة مابعد الطبيعة، تحقيق: رفيق العجم، جيرار جيهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1/ 1992م.

ـ ابن رشد، فصل المقال بين الحكمة والشريعة من الاتصال، تحقيق: محمد عمارة، دار المعارف، القاهرة ط3/ ج، م، ع 1119.

ـ ابن رشيق أبو علي الحسن القيرواني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، دار الجيل، ط5/ 1401هـ، 1981م.

ـ ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ، 1982م.
ـ ابن سينا أبو علي الحسين بن عبد الله، التعليقات، تحقيق: عبد الرحمن البدوي، دط، 1972م.
ـ ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، تحقيق: مجتبى الزراعي، مؤسسة بوستان، ط3/ 1434هـ، 1392م.
ـ ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تحقيق: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1/ 1402هـ، 1982م.
ـ ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق:محي الدين الخطيب،عبدالفتاح قلات، مطبعة المؤيد،القاهرة، ط5 /1328هـ،1910م.
ـ ابن فارس، مقاييس اللغة،تحقيق: عبد السلام هارون، دارالفكر، المجمع العلمي الإسلامي ،1399هـ،1979م.
ـ ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ج1، دار المعارف، القاهرة، ج، م، ع 1119.
ـ إحسان عباس، تاريخ النقد العربي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط1/ 1329هـ، 1971م.
ـ أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، دار الوجوه،السعودية، الرياض ط1/ 1436هـ،2015م
--فايز داية، علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1973م.
ـ أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، سلسلة الكتاب الجامعي، منشورات كلية العربية الاسلامية الإمارات العربية المتحدة،دبي، ط2/ 1434هـ، 2013م.
ـ أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،الجزائر، ط2/ 1436هـ، 2015م.

ـ أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2/2005.

ـ أحمد يوسف، الدلالات المفتوحة "مقاربة سيميائية في فلسفة العلامة "، منشورات الاختلاف،الجزائر، المركز الثقافي العربي،المغرب، الدار العربية للعلوم،بيروت،لبنان، ط1/ 1426هـ، 2005م.

ـ الآمدي أبو الحسن سيد علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيد الجملي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2/ 1986م.

ـ الآمدي،الموازنة، تحقيق: أحمد قصر، ط4.

ـ التوحيدي أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين، دار المكتبة، دط، دت.

ـ الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبين، تحقيق: حسن السندوبي، مصر،ج1، 1345هـ، 1926م.

ـ الجاحظ، رسائل الجاحظ، تحقيق: محمد هارون، مكتبة خانجي، القاهرة، (دط)،1384هـ،1964م.

ـ الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة خانجي، القاهرة، 1404هـ، 1984م.

ـ الرازي فخر الدين، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر،لبنان،بيروت،ط1/ 1401هـ، 1981م.

ـ الرازي فخر الدين، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، (دط) ،1149هـ، 1209م.

ـ الشعرواي ناهد أحمد السيد، من مصادر التراث العربي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005م.

ـ العسكري أبو هلال، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد ابراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، (دط)،1418هـ،1997 م.

ـ العسكري، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1/ 1371هـ، 1952م.
ـ الفارابي أبو نصر محمد، إحصاء العلوم، تحقيق: علي بوملحم، دار الهلال، ط1/ 1997م.
الفارابي، في منطق العبارة، تحقيق: محمد سليم سالم، دار الكتيب، القاهرة، 1976م.
ـ الفارابي، الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط2/ 1990م.الفارابي، الموسيقى الكبير، تحقيق: غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة: محمود أحمد الحفني، دار الكاتب العربي، القاهرة، (دت).
-الفارابي، شرح العبارة، نشر: ولهلم كوتش اليسوعي وستانلي مارو اليسوعي ـ المط: الكاتوليكية، بيروت، 1960م.
ـ القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي حلبي.
ـ امحمد الملاخ، حافظ اسماعيلي، قضايا ابستمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، الدار العربية ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ، 2009م.
ـ تامر سلوم، نظرية اللغة والجمال في النقد الأدبي، دار الحوار،سورية،اللاذقية، ط1/ 1983م.
ـ جمال الدين بن شيخ، الشعرية العربية، دار توبقال، المغرب، ط1/ 1996م.
ـ جميل حمداوي، الاتجاهات السيميوطيقية في الثقافة الغربية، مكتبة المثقف،المغرب، ط1/ 2015م.
ـ حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1981م.
ـ خليفة الميساوي، المصطلح اللساني تأسيس المفهوم، دار الأمان،الرباط، منشورات الاختلاف،الجزائر، منشورات الضفاف،بيروت، ط1/ 1434هـ، 2013م.
- خليل شرف الدين، ابن رشد الشعاع الأخير، دار المكتبة، بيروت، لبنان، 1995م.

ـ رسول محمد رسول، فلسفة العلامة من جون سانت إلى توماس دولوز، سلسلة فلسفات،العراق،بغداد، ط1/ 2015م.
ـ سعيد بنكراد، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، دار الحوار، سوريا، اللاذقية، ط3/ 2012م.
ـ سعيد بنكراد،السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، دار الأمان، الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر، منشورات ضفاف، بيروت، ط1/ 1436هـ، 2015م.
ـ سيبويه عمرو بن عثمان بن قبر الحارثي، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط2/ 1402هـ، 1982م.
ـ شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان، ط1/ 2004م.
ـ شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط9، القاهرة، ج،م، ع1119.
ـ صفية مطهري، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، إتحاد الكتاب العرب،دمشق، 2003م.
ـ عادل فاخوري، تيارات في السمياء، دار الطليعة،بيروت،لبنان، ط1/1990م.
ـ عائشة حضيري، فلسفة اللغة بين التوقيف والوضع والتأويل، كلمة، أريانة تونس، دار الأمان الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1/ 1437هـ، 2016م.
ـ عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب،بوسلامة،تونس، ط2/1986م.
ـ عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغاري، ليبيا، ط1/ 2010م.
ـ عبد الفتاح جاب الله، فلسفة اللغة والمنطق دراسة في فلسفة ستروسن، مؤسسة الوراق،الأردن، ط1/ 2014م.
ـ عبد القادر فهيم الشيباني (أسس ومفاهيمها)، سيدي بلعباس،الجزائر، ط1/ 2008م.

ـ عبد القاهر الجرجاني، أسرارالبلاغة، تحقيق: محمدشاكر، دار المدني،جدة، ط1/1412هـ، 1991م.
ـ عبد الكريم محمد حسن جبل، الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي دراسة تحليلية نقدية، كليات الآداب،منصورة، عدد26، 2000م.
ـ عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1/ 2000م
ـ علي حرب، الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1/ 1998م.
ـ عمر ظاهر، تأملات في فلسفة اللغة "خصوصية اللغة العربية وإمكانتها "، دار الفيربن، لبنان، بيروت، ط1/ 1429هـ، 2008م.
ـ فاطمة داود، اللسانيات العربية المستويات الدلالية عند فخر الدين الرازي، عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، ط1/ 2017م.
ـ محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص اللغة، دار الفكر، دمشق، ط2/ 1964م.
ـ محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغاري، ليبيا، ط1/ 2004م.
ـ مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1/ 2002م.
ـ مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة،بنغاري،ليبيا، ط1/ 2013م.
ـ مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، مشاركة:امحمداملاخ، حافظ اسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث ـ إربد، الأردن، ط1/ 1431هـ، 2010م.
ـ مصطفى غلفان، اللسانيات العامة،تاريخها،طبيعتها،موضوعها،مفاهيمها، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1/ 2010م.

ـ مصطفى غلفان، اللغة واللسان والعلامة عندسوسير في ضوء المصادر الأصول، دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت،لبنان، ط1/ 2017م.
ـ منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2001م.
ـ ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظريةالألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2/ 1406هـ، 1986م.
ـ نبيل علي، اللغة العربية والحاسوب، تقديم: أسامة خولي، تعريب: تركي العريض، القاهرة، 1988م.
-أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة "المنطق السيميائي وجبر العلامات"، منشورات الاختلاف، الجزائر، المركز الثقافي العربي، المغرب، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1/ 1426هـ، 2005م.
-الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر ، ط3/ 1980م.
-الزواوي بغوره، الفلسفة واللغة نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط2005/1م.
-الغزالي أبو حامد، معيار العلم في فن المنطق، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2/ 1971م.
-الغزالي، المستصفى في علم الأصول، تحقيق: سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ،ط1/ 1417هـ، 1997م.
-حسين عبد الحميد رشوان، الفلسفة وعلم الاجتماع " دراسة في علم الاجتماع"، المكتب الجامعي الحديث،القاهرة، ط1/ 2011م.
-سيبويه،الكتاب ،تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط3/ 1408هـ، 1988م.
-قدامة بن جعفر، نقد الشعر، بونيباكر، مط: بريل، ليدن، 1956م.

-ماجد نخري، تعاليق ابن باجة على منطق الفارابي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط1/ 1994م.
-محمد خير الدين الحلواني، أصول النحو العربي، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2011م.
-نبيهة قارة، مدخل إلى فلسفة اللغة، الوسيطي للنشر،صفاقس،تونس، ط2/ 2009م.

2/المراجع المترجمة:

ـ أفلاطون،محاورة كراتليوس " في فلسفة اللغة "، ترجمة : عزمي طه السيد أحمد ، عمان ، الأردن ، ط1/ 1995م .
ـ أوغدن وريتشاردز، معنى المعنى دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية، تقديم وترجمة: كيان أحمد حازم يحيى، الفكر الجديد، دار الكتاب الجديد المتحدة.
ـ ايرين تامبا، علم الدلالة، ترجمة وتقديم: سعيد بن كراد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1/2018م.
ـ برونوين ماتن، فليزتياس رينجهام، معجم مصطلحات السميوطيقا، ترجمة: عابد خزندار، مراجعة: محمد بريري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1/ 2008م.
ـ بريجيته بارتشت، علم اللغة من هرمان باول حتى ناعومتشومسكي، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، قاهرة، مصر، ط1/ 1425هـ، 2004م.
ـ تودروف وآخرون، المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ترجمة وتعليق: عبد القادر القنيني، أفرقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب،2000م.
ـ جاك فونتني، سيميائيات الأهواء من حالات الأشياء إلى حالات النفس، ترجمة: سعيد بنكراد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغاري، ليبيا، ط1/2010م.
ـ جاك موشلار، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتدوالية، إشراف عز الدين المجدوب، مراجعة: خالد ميلاد، دار سيناترا، تونس، 2010م.

- جورج يول، التدوالية، ترجمة: قصي العتابي، الدار العربية ناشرون، بيروت، لبنان، ط1/ 1431هـ،2010م.
- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، دار المعرفية الجامعية، الاسكندرية، ط1/ 1985م.
- دنيال تشاندلز، أسس السيميائية، ترجمة: طلال وهبة، مراجعة: ميشال زكريا،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1/ 2005م.
- روبنز، تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة: أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة، 1997م.
- روبير مارتان، مدخل لفهم اللسانيات، ترجمة: عبد القادر المهيري، مراجعة: الطيب البكوش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1/ 2007م.
- روي هاريس وتولبت جي تلير ، أعلام الفكر اللغوي " التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير ، ترجمة : أحمد شاكر الكلابي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بنغاري ، ليبيا ، ط1/ 2004م.
- ريتشارد هارلند، ما فوق البنيوية وما بعدها،ترجمة: لحسن أحمامة، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، ط2/ 2009م.
- سايمون كلارك، أسس البنيوية (نقد ليقي شتراوس والحركة البنيوية، ترجمة: سعيد العليمي، مراجعة: ابراهيم فتحي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ط1/ 2015م.
- غنار سكريبك ونلز غيلجي، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين،ترجمة: حيدر الحاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة،بيروت،لبنان، ط1/ 2012م.
- فرديناند دو سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي، دار الكتب، جامعة الموصل، ط2/ 1984م.
- فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي محمد القصاص، تقديم: فاطمة خليل، المركز القومي للترجمة، 2014م.

ـ كلود جرمان، ريمان لوبلون، علم الدلالة، ترجمة: نور الهدى لوشن، دار الكتب الوطنية، بنغاري، ليبيا، ط1/ 1997م.
ـ لويك دوبيكير، فهم فرديناند دوسوسير وفقا لمخطوطاته مفاهيم فكرية في تطور اللسانيات، ترجمة: ريما بركة، مراجعة: بسام بركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1/2015م.
- مارسيلو داسكال، الاتجاهات السيمويولوجية المعاصرة، ترجمة حميد حمداني وآخرون، أفرقيا الشرق، الدار البيضاء، 1987.
ـ ميشال أريفيه، البحث عن فرديناند دوسوسير، ترجمة وتقديم وتعليق: محمد الخير،مراجعة: نادر سراج، دار الكتاب الجديد المتحدة،بنغاري،ليبيا، ط1/2009م.
ـ نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ترجمة: عدنان حسن، دار الحوار، اللاذقية، سورية، ط1/ 2009م.
ـ نعوم تشومسكي، بنيان اللغة، ترجمة: ابراهيم كلثم، مكتبة الفكر الجديد، بيروت، لبنان، ط1/ 2017م.
ـأمبرتو أيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ترجمة وتقديم: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط2/ 2004م.
ـجون سيرل، القصدية بحث في فلسفة العقل، ترجمة: أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009م.
ـسليفان أورو وآخرون، فلسفة اللغة،ترجمة: بسام بركة، مراجعة: ميشال زكريا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1/ 2012م.

3/المراجع باللغة الأجنبية:

ـ John Firth,papers in linguistics ,london,oxford,University press, 1957.

- Noem Chomsky, Question de sémantique, Tre Bernard Cerquigliniéd, seuil, 1975.

- Noem chomsky,le langage et la pensée, trd: louis jean calvet, payot,paris.

- peirce, the Essentile peirce Selected Philosophical Writinges, edited by the Peirce Edition Project, Indiana, University,1998.

-peirce,ch,s, écrits sur le signe,rassembles traduits et commentes par Gérard de le dalle , de seuil ,paris ,1978.

-A.Rcy , les théories du signe et du sens , paris ,Klincksiek ,1973

-Bloomeflid leonard, le langage,traduit en farcais,par j,Grazio,introduction de Fr.Francois,paris,payot,1972.

-Charles Senders peirce, écrits sur le signe,ed,seuil, 1978.

-Emile Benveniste، problèmes de linguistique générale, éd Gallimard ,paris, 1974.

-Emile Benvisite ,Nature de signe linguistique ,in probémes de linguistique général ,paris ,Gallimard , 1966

-Ferdinande De Saussure,cours de linguistique générale,parise ; payote ,1971.

--Noem chomsky, la lingustique cartésienne,tr: E delannoe et D . seperber édition du seuil, paris.

-Russell, B on Denting » logic and knowledge edited by R.GMarch ,George allen a unwin, london , 1956.

-Trence Hawkes,Metaphor,london :Methuem,1972.

4/ الدوريات:

ـ أحمد علي، نظرية العلامة وسيرورتها عندشارلس سندرس بيرس، العميد، جامعة بغداد، مجلد 3، العدد :2014/12م.

ـ بدر سيد عبد الوهاب الرفاعي،السيميائيات، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، مج35، ع3، 2007م.

ـ سعيد بنكراد، السيميائيات النشأة والتطور، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، مج35، عدد: 03، مارس 2007م.

- عز الدين إسماعيل، قراءة في المعنى عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة الفصول (محور قضايا المصطلح العربي)، العددان الثالث والرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، أبريل 1987م.

ـ عزمي إسلام، مفهوم المعنى دراسة تحليلية، حوليات كليات الآداب، جامعة الكويت، ، رقم: 06، العدد: 31، 1405هـ ، 1975م.

فهـــرس الموضوعات

مقدمة .....

مدخل إشكالية الدال والمدلول عليه لدى الإغريق

مدخل.....13-27
الدال والمدلول عليه عند السوفسطائيون .....
الدال والمدلول عليه عند سقراط .....
الدال والمدلول عليه عند أفلاطون .....
الدال والمدلول عليه عند أرسطو .....
الدال والمدلول عليه عند الرواقيين .....

الفصل الأوّل

الدال والمدلول عليه في تصورات المنجز التراثي العربي

الدال والمدلول عند النحاة والبلاغيين:

الدال والمدلول عليه عند الخليل بن أحمد الفراهيدي 29-30
الدال والمدلول عليه عند سيبويه 31-33
الدال والمدلول عليه عند ابن فارس 34-37
الدال والمدلول عليه ابن جني 38-42
الدال والمدلول عبد القاهر الجرجاني 43-45
الدال والمدلول عند الجاحظ 38-42

الدال والمدلول عند اللغويين والنقاد

الدال والمدلول عليه عند ابن رشيق القيرواني.....51-56
الدال والمدلول عليه عند ابن طباطبا العلوي 52-53
الدال والمدلول عليه عند ابن قتيبة 54-57

الدال والمدلول عليه أبو هلال العسكري.....60-58
الدال والمدلول عليه عند ابن سنان الخفاجي 64-61

الدال والمدلول عليه عند علماء الأصول والفلاسفة

الدال والمدلول عليه الفارابي 75-71
الدال والمدلول عليه أبو حيان التوحيدي 81-76
الدال والمدلول عليه ابن سينا 86-82
الدال والمدلول عليه الغزالي 92-87
الدال والمدلول عليه ابن رشد 96-91
الدال والمدلول عليه الرازي.....100-97

الفصل الثاني

الدال والمدلول عليه بين محددات النظريات اللسانية الحديثة

الدال والمدلول عليه بين نسقية دوسوسير وسيميوطيقية بيرس.....118-100
الدال والمدلول عليه بين الاشارية والتصورية 131-119
الدال والمدلول عليه بين التوزيعية والتوليدية التحويلية 150-132
الدال والمدلول عليه بين سياقية فيرث والتدوالية.....167-151

الفصل الثالث

الدال والمدلول عليه بين التنظير التراثي العربي وتجليات الفكر الغربي دراسة مقارنة

الدلالة بين المباشرة والإيحاء.....180-169
العلاقة الاعتباطية بين الإثبات والنفي 188-181
العلاقة الاصطلاحية بين الإثبات والنفي 197-189

العلاقة الطبيعية بين الإثبات والنفي 204-198
نتائج البحث .....
مكتبة البحث.....
فهرس الموضوعات.....

ملخص:

تحددت آليات اشتغال الدرس الدلالي على إبراز وإستحضار الأنساق اللّغوية وفق جهاز منهجي منفتح على آليات تنظيرية متباينة، تفردت في إرساء أحكام عملية تعالج المسار الإدراكي للألفاظ، وتتقصى مقاصده الاستعمالية انفتاحا على الرغبة في تعقل تفاصيل علائقها الوظيفية، التي تراوحت بين الاعتباط والتسنين الاصطلاحي.

وتم الكشف عن مناويل التنظير اللّساني الغربي وإجراءاته التحليلية للوقائع اللّغوية، على وفق خطوات عملية تترسخ بمقتضاها مبادئ خاصة للتصنيف الدلالي واستكشاف الآليات والعناصر التي تسهم في توضيح دلالات اللّفظ وإبانة مقاصده، والوقوف على طبيعة العلاقة التي تؤديها هذه القرينة.

ثم سعى البحث إلى عقد مقارنة ـ تترصد مفاتيح ضبط هذا النسق العلاماتي الدال والمدلول عليه ـ بين تصورات السند التراثي ومحددات النظريات اللّسانية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الدّلالة، الاعتباط، التسنين الاصطلاحي،النسق العلاماتي .

Abstract :

The working mechanisms of the semantic lesson were determined to highlight and evoke linguistic patterns according to a systematic apparatus open to different theorizing mechanisms, which were unique in establishing practical provisions that address the cognitive path of words,and investigate its informative purposes related to the desire to rationalize the detalis of their functional relationshiphs,which ranged between arbitrariness and idiomatic indentation.

The methods of western linguistic theorizing and its analytical procedures for linguistic factes were revealed,according to parctical steps whereby sepecial principles of semantic classification are established,and the mechanisms and elements that contribute to clarifying the semantices of the word and clarifying its purposes,and identifying the nature of the relationship whit the context.

The research sought to make a comparisons between the perceptions of the heritage bond and the determinants of modern linguistic theories.

Keywords : semantic, Arbitrarily ,Teething Termiological, Diagram.